جامعة المدينة العالمية
Al-Madinah International University

علوم القرآن (1)

IUQR2033

كتاب المادة
Master Textbook

جميع الحقوق محفوظة لجامعة المدينة العالمية 2011

المحتويات

الـــــدرس الأول :	معرفة أول ما نزل من القرآن مطلقاً	٧-٢٦
الــدرس الثـــاني :	معرفة آخر ما نزل من القرآن مطلقًا	٢٧-٣٤
الــدرس الثالـــث :	أوائل وأواخر مخصوصة، وما نزل من القرآن موافقًا لبعض الصحابة	٣٥-٤٦
الــدرس الرابـــع :	مناسبات الآيات والسور (التعريف بهذا العلم وموضوعه وثمرته، أول من تكلم في علم المناسبات وتحقيق ظهوره وتطوره والمصنفات فيه)	٤٧-٥٧
الــدرس الخــامس :	مناسبات الآيات والسور (مكانة علم المناسبات وأهميته، وعلاقة علم المناسبات بالتفسير الموضوعي للقرآن الكريم، والمعارضون لعلم المناسبات وبيان الراجح)	٥٩-٧٧
الــدرس الســادس :	مناسبات الآيات والسور (التناسب بين الآية والتي تليها، آيات أشكلت مناسبتها لما قبلها)	٧٩-١٠١
الــدرس الســابع :	التناسب بين فواتح وخواتم كل سورة، ونزول القرآن	١٠٣-١٣١
الــدرس الثــامن :	الحكم والأسرار في تنجيم القرآن، والأحرف السبعة التي نزل القرآن عليها	١٣٣-١٥٧
الــدرس التاســع :	بعض المباحث المتعلقة بنزول القرآن، والكلام عن جمع القرآن	١٥٩-١٨٢
الــدرس العاشــر :	حديث مشكل يتعلق بجمع القرآن، والجمع الثاني للقرآن	١٨٣-٢٠٣

الدرس الحادي عشر	:	الجمع الثالث للقرآن، وجهات نظر العلماء من مسألة ترتيب الآيات والسور	٢٠٥-٢٣٤
الدرس الثاني عشر	:	بعض ما أثير من شبهات من المغرضين حول قضية جمع القرآن	٢٣٥-٢٥٨
الدرس الثالث عشر	:	أسباب الاختلاف في التفسير، وما ظاهره الخلاف من أقوال المفسرين	٢٥٩-٢٩١
الدرس الرابع عشر	:	أسباب الاختلاف بين المفسرين في نظر العلامة ابن جزي، والاختلاف بين المفسرين في التفسير بالرأي، والتحقيق في مسألة اختلاف المفسرين	٢٩٣-٣٢٤
قائمة المراجع العامة	:		٣٢٥-٣٢٨

معرفة أول ما نزل من القرآن مطلقاً

عناصر الدرس

العنصر الأول	:	فائدة معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل	٩
العنصر الثاني	:	الخلاف في أول ما نزل والآثار الواردة في ذلك	١١
العنصر الثالث	:	مناقشة الأقوال وبيان الراجح	١٩

فائدة معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فحديثنا عن علم من علوم القرآن؛ وهو معرفة أول ما نزل، وآخر ما نزل من القرآن الكريم.

قال الزرقاني: "مدار هذا المبحث على النقل والتوقيف، ولا مجال للعقل فيه إلا بالترجيح بين الأدلة، أو الجمع بينها فيما ظاهره التعارض، منها:

الفائدة الأولى:

تمييز الناسخ من المنسوخ، فيما إذا وردت آيتان، أو آيات على موضوعٍ واحدٍ، وكان الحكم في إحدى هذه الآيات يغاير الحكم في الأخرى.

الفائدة الثانية:

معرفة تاريخ التشريع الإسلامي، ومراقبة سيره التدريجي، والوصول من وراء ذلك إلى حكمة الإسلام وسياسته في أخذه الناس بالهوادة والرفق، والبعد بهم عن غوائل الطفرة والعنف، سواء في ذلك هدم ما مردوا عليه من باطل، وبناء ما لم يحيطوا بعلمه من حق.

قلت: هذه الفائدة لا تظهر في معرفة أول ما نزل فقط؛ وإنما في معرفة ترتيب نزول السور، والآيات، فبدهي أنه إذا عرف فقط أن سورة كذا هي أول سورة أنزلت، فلن يستفيد من ذلك ما تقدم في كلام الزرقاني - رحمه الله.

الفائدة الثالثة:

قال: يضاف إلى هاتين الفائدتين، فائدة ثالثة: إظهار مدى العناية التي أحيط بها القرآن الكريم، حتى عرف فيه أول ما نزل، وآخر ما نزل، كما عرف مكيه ومدنيه، وسفريه وحضريه إلى غير ذلك، ولا ريب أن هذا مظهر من مظاهر الثقة به، ودليل على سلامته من التغيير والتبديل".

الفائدة الأساس من معرفة هذا العلم:

قلت: لم يتعرض الزرقاني -رحمه الله- للفائدة الأساس من معرفة هذا العلم، والذي يظهر لي أن الوصول لأول ما نزل، يبين مدى أهمية هذا المنزَّل الذي افتتح به التنزيل، للبحث عن حكمة تقديمه على غيره، ولتكمل العناية به، والاهتمام بما جاء فيه.

وأما معرفة آخر ما نزل؛ فلما تقدم من معرفة آخر التشريعات، وما استقر عليه الأمر فيها.

قال الزرقاني: وليس من غرضنا في هذا الباب، أن نتحدث عن أول ما نزل، وآخر ما نزل في كل تعليم من تعاليم الإسلام، فتلك غاية بعيدة المدى، ومجهود طويل جدير أن يفرد بالتأليف، وله مواضع أخرى يمكن طلبه منها.

إنما الميسور لنا أن نتحدث عن أمرين:

أحدهما: أول ما نزل من القرآن على الإطلاق، وآخر ما نزل منه على الإطلاق، وهذا هو المقصود المهم.

الثاني: نماذج من أول ما نزل في بعض الأحكام التشريعية، وآخر ما نزل منها، أي: أوائل، وأواخر إضافية مخصوصة ومقيدة ببعض الأحكام.

الخلاف في أول ما نزل، والآثار الواردة في ذلك

اختلف العلماء في أول ما نزل على أربعة أقوال:

الأول: صدر سورة العلق:

قال الزركشي: أما أوله، ففي "صحيح البخاري"، في حديث بدء الوحي ما يقتضي أن أول ما نزل عليه ﷺ: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ﴾ [العلق: ١]، ثم: ﴿ ٱلْمُدَّثِّرُ ﴾ [المدَّثر: ١].

وأخرجه الحاكم، في مستدركه من حديث عائشة > صريحًا، وقال: صحيح الإسناد، ولفظ مسلم: ((أول ما نزل من القرآن: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ﴾ [العلق: ١] إلى قوله: ﴿ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ [العلق: ٥]))، ووقع في (صحيح البخاري): ((إلى قوله: ﴿ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴾ [العلق: ٣]))، وهو مختصر، وفى الأول زيادة، وهي من الثقة مقبولة.

وقال الألوسي: قيل أول ما نزل صدرها إلى: ﴿ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾، في غار حراء، ثم نزل آخرها بعد ذلك بما شاء الله تعالى، وهو ظاهر ما أخرجه الإمام أحمد، والشيخان، وعبد بن حُميد، وعبد الرزاق وغيرهم عن عائشة.

وقال الزرقاني: القول الأول -وهو أصحها- أنه صدر سورة: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾، إلى قوله سبحانه: ﴿ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾.

وقال الشنقيطي: لما كانت هذه السورة، هي أول سورة نزلت من القرآن، وكانت تلك الآيات الخمس أول ما نزل منها على الصحيح، فهي بحق افتتاحية الوحي، فكانت موضع عناية المفسرين وغيرهم.

وقد قال عنها ابن تيمية : إنها من السور التي فيها العجائب ؛ وذلك لِمَا جاء فيها من التأسيس لافتتاحية تلك الرسالة العظيمة.

وأما ما ورد من آثار تدلل على ذلك :

فأخرج ابن مردويه من طرق عن ابن عباس ، قال : "أول ما نزل من القرآن بمكة : ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾".

وأخرج ابن المنذر عن ابن عباس ، قال : "أول سورة نزلت على محمد : ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾".

وأخرج ابن المنذر، وابن مردويه عن ابن عباس ، قال : "أول شيء أُنزل من القرآن خمس آيات : ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ ، إلى قوله : ﴿ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾".

وأخرج ابن أبي شيبة ، وابن الضريس ، وابن الأنباري، في المصاحف ، والطبراني ، والحاكم وصححه ، وابن مردويه ، وأبو نعيم في (الحلية) ، قال السيوطي ، بسند على شرط الصحيح ، عن أبي رجاء العطاردي ، قال : "كان أبو موسى يقرئنا فيجلسنا حلقًا ، عليه ثوبان أبيضان ، فإذا تلا هذه السورة اقرأ باسم ربك الذي خلق ، قال : هذه أول سورة أنزلت على محمد ﷺ".

وأخرج ابن جرير، والحاكم وصححه ، وابن مردويه ، والبيهقي ، في (الدلائل) ، وصححه عن عائشة ، قالت : "أول ما نزل من القرآن : ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾".

وأخرج ابن الأنباري، في المصاحف عن عائشة ، قالت : "كان أول ما نزل عليه بعد : ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ﴾ : ﴿ نٓ وَٱلْقَلَمِ ﴾ [القلم : ١]، و ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ﴾ [الضُّحى : ١]".

وأخرج عبد الرزاق، وأحمد، وعبد بن حميد، والبخاري، ومسلم، وابن جرير، وابن الأنباري، في المصاحف، وابن مردويه، والبيهقي من طريق ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة -أم المؤمنين- أنها قالت: "أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي، الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فَلَق الصبح، ثم حبب إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حراء، فيتحنث فيه -وهو التعبد- الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها، حتى جاءه الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك، فقال: ((اقرأ، قال: قلت ما أنا بقارئ، قال: فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني، فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، قال: فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني، فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني الثالثة حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني، فقال: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ﴾ الآية، فرجع بها رسول الله ﷺ يرجف فؤاده فدخل على خديجة بنت خويلد، فقال: زملوني زملوني، فزملوه حتى ذهب عنه الروع؛ فقال لخديجة وأخبرها الخبر: لقد خشيت على نفسي))، فقالت خديجة: كلا، والله ما يخزيك الله أبدًا، إنك لتصل الرحم، وتحمل الكل، وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق، فانطلقت به خديجة حتى أتت ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى -ابن عم خديجة- وكان امرأً قد تنصَّر في الجاهلية، وكان يكتب الكتاب العبراني، فيكتب من الإنجيل بالعبرانية ما شاء الله أن يكتب، وكان شيخًا كبيرًا قد عمي، فقالت له خديجة: يا ابن عم، اسمع من ابن أخيك، فقال له ورقة: يا ابن أخي ماذا ترى؟ فأخبره رسول الله ﷺ خبر ما رأى، فقال له ورقة: هذا الناموس الذي أنزل الله على موسى، يا ليتني أكون فيها جذعًا يا ليتني أكون فيها

حيًّا إذ يخرجك قومك؛ فقال رسول الله ﷺ: ((أو مخرجي هم))، قال: نعم، لم يأتِ رجلٌ قط بمثل ما جئت به إلا عودي، وإن يدركني يومك أنصرك نصرًا مؤزرًا، ثم لم ينشب ورقة أن توفِّي وفتر الوحي".

قال ابن شهاب: وأخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن، أن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال وهو يحدث عن فترة الوحي، فقال في حديثه: ((بينما أنا أمشي إذ سمعت صوتًا من السماء، فرفعت بصري، فإذا المَلك الذي جاءني بحِراء، جالس على كرسي بين السماء والأرض، فرعبت منه فرجعت، فقلت: زملوني؛ فأنزل الله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [مدثر: ١ - ٥] فحمي الوحي، وتتابع)).

وأخرج سعيد بن منصور عن عبيد بن عمير، قال: جاء جبريل إلى النبي ﷺ: ((فقال له: اقرأ، قال: وما أقرأ فوالله ما أنا بقارئ، فقال: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾، فكان يقول: هو أول ما أنزل)).

وأخرج ابن أشتة، في كتاب المصاحف عن عبيد بن عمير، قال: جاء جبريل إلى النبي ﷺ بنمط ((فقال: اقرأ، قال: ما أنا بقارئ، قال: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾))، فيرون أنها أول سورة أنزلت من السماء.

وأخرج ابن أبي شيبة عن عبيد بن عمير، قال: "أول ما نزل من القرآن: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾، ثم ﴿نٓ﴾".

وأخرج ابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وأبو عبيد، في فضائله عن مجاهد، قال: "أول ما نزل من القرآن: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾، ثم ﴿نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ﴾".

وأخرج البيهقي، في (الدلائل)، عن محمد بن عباد بن جعفر المخزومي، أنه سمع بعض علمائهم، يقول: "كان أول ما أنزل الله على نبيه: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ﴾ إلى: ﴿ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾، فقالوا: هذا صدرها الذي أنزل يوم حراء، ثم أنزل الله آخرها بعد ذلك ما شاء الله".

وأخرج عبد الرزاق، وعبد بن حميد عن الزهري، وعمرو بن دينار: "أن النبي ﷺ كان بحراء، إذ أتاه ملك بنمط من ديباج فيه مكتوب: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ إلى: ﴿ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾". وأخرج ابن أشتة عن الزهري مثله.

وأخرج الواحدي عن علي بن الحسين، قال: "أول سورة نزلت بمكة: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ﴾".

وأخرج أبو بكر ابن أبيض، في جزئه المشهور عن جابر بن زيد، قال: "أول ما أنزل الله من القرآن بمكة: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ﴾".

وأخرج الحاكم من طريق عمرو بن جابر: "أن النبي ﷺ كان بحراء، إذ أتاه ملك بنمط من ديباج فيه مكتوب: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ إلى: ﴿ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾".

وأخرج ابن أبي شيبة، وابن جرير، وأبو نعيم، في (الدلائل)، عن عبد الله بن شداد، قال: ((أتى جبريل محمدًا ﷺ فقال: يا محمد، اقرأ، قال: وما أقرأ؟ فضمه، ثم قال: يا محمد، اقرأ، قال: وما أقرأ؟ قال: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ حتى بلغ: ﴿ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾، فجاء إلى خديجة، فقال: يا خديجة، ما أراه إلا قد عرض لي، قالت: كلا، والله ما كان ربك يفعل ذلك بك، وما أتيت فاحشة قط، فأتت خديجة ورقة فأخبرته الخبر، قال: لأن كنت صادقة إن زوجك لنبي، وليلقين من أمته شدة، ولئن أدركته لأومنن به، قال: ثم أبطأ عليه جبريل، فقالت خديجة: ما أرى ربك إلا قد قلاك، فأنزل الله: ﴿ وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾))، [الضحى: ١ – ٣].

وأخرج ابن مردويه عن عائشة : ((أن رسول الله ﷺ اعتكف هو وخديجة شهرًا فوافق ذلك رمضان، فخرج رسول الله ﷺ وسمع السلام عليكم - قالت : فظننت أنه فجأة الجن - فقال : أبشروا فإن السلام خير، ثم رأى يومًا آخر جبريل على الشمس، له جناح بالمشرق وجناح بالمغرب، قال : فهبت منه فانطلق يريد أهله، فإذا هو بجبريل بينه وبين الباب، قال : فكلمني حتى أنست منه، ثم وعدني موعدًا فجئت لموعده، واحتبس علي جبريل، فلما أراد أن يرجع إذا هو به وبميكائيل، فهبط جبريل إلى الأرض، وميكائيل بين السماء والأرض، فأخذني جبريل فصلقني لحلاوة القفا، وشق عن بطني فأخرج منه ما شاء الله، ثم غسله في طست من ذهب، ثم أعاد فيه، ثم كفأني كما يكفأ الإناء، ثم ختم في ظهري حتى وجدت مس الخاتم، ثم قال لي : ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ ، ولم أقرأ كتابًا قط، فأخذ بحلقي حتى أجهشت بالبكاء، ثم قال لي : ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ إلى قوله : ﴿ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ ، قال : فما نسيت شيئًا بعده، ثم وزنني جبريل برجل فوازنته، ثم وزنني بآخر فوازنته، ثم وزنني بمائة، فقال ميكائيل : تبعته أمته ورب الكعبة، قال : ثم جئت إلى منزلي فلم يلقني حجر ولا شجر، إلا قال : السلام عليك يا رسول الله، حتى دخلت على خديجة، فقالت : السلام عليك يا رسول الله)).

وهناك آثار أخرى، قد ذكرت في صحيح السيرة النبوية تؤيد ذلك أيضًا.

الثاني : المدثر :

وحجة ذلك، ما رواه الشيخان وغيرهما عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، قال : سألت جابر بن عبد الله : أيُّ القرآن أنزل قبل؟ قال : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ﴾ ، قلت : أو : ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ﴾ ، قال : أحدثكم ما حدثنا به رسول الله ﷺ قال رسول الله

ﷺ : ((إني جاورت بحراء، فلما قضيت جواري نزلت فاستبطنت الوادي، فنظرت أمامي وخلفي، وعن يميني وشمالي، ثم نظرت إلى السماء فإذا هو - يعني جبريل - فأخذتني رجفة، فأتيت خديجة فأمرتهم فدثروني، فأنزل الله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ١ قُمۡ فَأَنذِرۡ﴾)).

الثالث: الفاتحة:

قال في "الكشاف": أكثر المفسرين على أن أول سورة نزلت؛ فاتحة الكتاب.

وحجته: ما أخرجه البيهقي، في (الدلائل)، والواحدي عن أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل، أن رسول الله ﷺ قال لخديجة: ((إني إذا خلوت وحدي سمعت نداءً، فقد - والله - خشيت أن يكون هذا أمرًا))، فقالت: معاذ الله، ما كان الله ليفعل بك، فوالله إنك لتؤدي الأمانة، وتصل الرحم، وتصدق الحديث، فلما دخل أبو بكر، ذكرت خديجة حديثه له، وقالت: اذهب مع محمد إلى ورقة؛ فانطلقا فقصا عليه، فقال: ((إذا خلوت وحدي سمعت نداءً خلفي يا محمد يا محمد، فأنطلق هاربًا في الأفق))، فقال: لا تفعل إذا أتاك، فاثبت حتى تسمع ما يقول، ثم ائتني فأخبرني، فلما خلا ناداه: ((يا محمد، قل: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ١ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١، ٢]، حتى بلغ: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾)). وهو حديث مرسل، رجاله ثقات.

الرابع: البسملة:

حكاه ابن النقيب، في مقدمة تفسيره قولًا زائدًا.

وحجته: ما أخرجه الواحدي بإسناده عن عكرمة، والحسن، قالا: "أول ما نزل من القرآن: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وأول سورة: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾".

وما أخرجه ابن جرير وغيره من طريق الضحاك عن ابن عباس، قال: "أول ما نزل جبريل على النبي ﷺ قال: يا محمد استعذ، ثم قل: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾".

وروي عن ابن عباس، أنه قال: "أول ما نزل جبريل على محمد ﷺ قال له: قل يا محمد: أستعيذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، ثم قال: قل: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾".

ولقائل أن يقول: أول ما نزل الاستعاذة؛ بناءً على ذلك، ولكن كما قال ابن عطية: أجمع العلماء على أن قول القارئ: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم"، ليس بآية من كتاب الله.

وروى عمرو بن شرحبيل: "أن جبريل، أول ما جاء النبي ﷺ قال له: قل: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾".

وفي بعض طرق حديث خديجة، وحملها رسول الله ﷺ إلى ورقة: "أن جبريل قال للنبي - عليهما السلام -: قل: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، فقالها، فقال: اقرأ، قال: ما أنا بقارئ..." الحديث.

الخامس:

ورد في أول ما نزل حديث آخر، روى الشيخان عن عائشة، قالت: "إن أول ما نزل سورة من المفصل، فيها ذكر الجنة والنار، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام، نزل الحلال والحرام".

مناقشة الأقوال، وبيان الراجح

القول الأول: فهو القول الصحيح الذي لا ينبغي خلافه، وأدلته كثيرة ثابتة.

قال النووي: الصواب أن أول ما نزل: ﴿ ٱقۡرَأۡ ﴾، أي: مطلقًا.

وقال ابن حجر -ردًّا على قول الزمخشري، في الفاتحة-: والذي ذهب إليه أكثر الأئمة، هو الأول.

وقال السيوطي: وهو الصحيح.

وقال الألوسي: وبالجملة، الصحيح -كما قال البعض، وهو الذي أختاره- أن صدر هذه السورة الكريمة، هو أول ما أنزل من القرآن على الإطلاق، كيف وقد ورد حديث بدء الوحي، المروي عن عائشة، من أصح الأحاديث، وفيه: ((فجأه الملك، فقال: اقرأ، فقال: قلت: ما أنا بقارئ))؟

القول الثاني: فيرد عليه أمور عدة:

قال الزركشي: جمع بعضهم بين الأول، والثاني بأن جابرًا سمع النبي ﷺ يذكر قصة بدء الوحي، فسمع آخرها ولم يسمع أولها، فتوهم أنها أول ما نزلت وليس كذلك، نعم هي أول ما نزل بعد سورة: ﴿ ٱقۡرَأۡ ﴾، وفترة الوحي؛ لما ثبت في الصحيحين أيضًا عن جابر > أن رسول الله ﷺ كان يحدث عن فترة الوحي، قال في حديثه: ((بينما أنا أمشي سمعت صوتًا من السماء...)) وذكر الحديث.

قال: فقد أخبر في هذا الحديث، عن الملك الذي جاءه بحراء قبل هذه المرة، وأخبر في حديث عائشة، أن نزول ﴿ ٱقۡرَأۡ ﴾، كان في غار حراء، وهو أول

وحي، ثم فتر بعد ذلك، وأخبر في حديث جابر، أن الوحي تتابع بعد نزول ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾، فعلم بذلك أن ﴿ٱقْرَأْ﴾، أول ما نزل مطلقًا، وأن سورة "المدثر"، بعده، وكذلك قال ابن حبان، في (صحيحه)، لا تضاد بين الحديثين؛ بل أول ما نزل: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾، بغار حراء، فلما رجع إلى خديجة > وصبت عليه الماء البارد، أنزل الله عليه في بيت خديجة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾، فظهر أنه لما نزل عليه ﴿ٱقْرَأْ﴾، رجع فتدثر، فأنزل عليه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾.

وقال السيوطي: أجيب عن هذا الحديث، بأجوبة:

أحدها: أن السؤال كان عن نزول سورة كاملة، فبين أن سورة "المدثر"، نزلت بكمالها قبل نزول تمام سورة: ﴿ٱقْرَأْ﴾؛ فإنها أول ما نزل منها صدرها، ويؤيد هذا، ما في الصحيحين أيضًا عن أبي سلمة عن جابر، سمعت رسول الله ﷺ وهو يحدث عن فترة الوحي، فقال في حديثه: ((بينما أنا أمشي سمعت صوتًا من السماء...)) الحديث.

ثانيها: أن مراد جابر بالأولية، مخصوصة بما بعد فترة الوحي، لا أولية مطلقة.

ثالثها: أن المراد أولية مخصوصة بالأمر بالإنذار، وعبَّر بعضهم عن هذا بقوله: أول ما نزل للنبوة: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾، وأول ما نزل للرسالة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾.

رابعها: أن المراد أول ما نزل بسبب متقدم، وهو ما وقع من التدثر الناشئ عن الرعب، وأما: ﴿ٱقْرَأْ﴾، فنزلت ابتداءً بغير سبب متقدم، ذكره ابن حجر.

خامسها: أن جابرًا استخرج ذلك باجتهاده، وليس هو من روايته، فيقدم عليه ما روته عائشة، قاله الكرماني.

وأحسن هذه الأجوبة: الأول، والأخير.

قلت: بل الأرجح الثاني.

وقال الألوسي: اختلف في أول ما نزل منه، ففي (صحيح مسلم)، أنه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾، وتعقبه النووي، في شرحه، فقال: إنه ضعيف؛ بل باطل، والصواب: أن أول ما نزل على الإطلاق: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾، كما صرح به في حديث عائشة، وأما: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾، فكان نزولها بعد فترة الوحي، كما صرح به في رواية الزهري عن أبي سلمة عن جابر.

قال: ويعلم منه ضعف الاستدلال على كون سورة: "المدثر"، أول نازل من القرآن على الإطلاق، بما روي أولًا عن جابر، كما لا يخفى على الواقف عليه؛ لقوله فيه: وهو يحدث عن فترة الوحي، وقوله: ((فإذا الملك الذي جاءني بحراء))، وقوله: ((فحمي الوحي وتتابع))، أي: بعد فترته.

وقال بعضهم: الوجه حمل قول جابر، على السورة الكاملة.

وقال النووي: الصواب: أن أول ما نزل بعد فترة الوحي: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾.

وقال الزرقاني: فظاهر هذه الرواية، يدل على أن جابرًا استند في كلامه على أن أول ما نزل من القرآن، هو "المدثر"، إلى ما سمعه من رسول الله ﷺ وهو يحدث عن فترة الوحي، وكأنه لم يسمع بما حدث به رسول الله ﷺ عن الوحي قبل فترته، من نزول الملك على الرسول ﷺ في حراء بصدر سورة: ﴿ٱقْرَأْ﴾، كما روت عائشة، فاقتصر في إخباره على ما سمع، ظانًّا أنه ليس هناك غيره اجتهادًا منه، غير أنه أخطأ في اجتهاده، بشهادة الأدلة السابقة في القول الأول، ومعلوم أن النصَّ يقدم على الاجتهاد، وأن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال، سقط به الاستدلال، فبطل إذًا القول الثاني، وثبت الأول.

القول الثالث: قال البيهقي، تعقيبًا على مرسل الفاتحة: إن كان محفوظًا، يحتمل أن يكون خبرًا عن نزولها بعدما نزلت عليه: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾، و﴿ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾.

وقال الزركشي: قال القاضي أبو بكر، في (الانتصار): وهذا الخبر منقطع.

وقال ابن حجر -ردًّا على قول الزمخشري-: أما الذي نسبه إلى الأكثر، فلم يقل به إلا عدد أقل من القليل بالنسبة إلى مَنْ قال بالأول.

وقال الألوسي: أما قول مَنْ قال مِن المفسرين: أول ما نزل: "الفاتحة"، فبطلانه أظهر مِن أن يذكر.

وقال: أجيب عن الأثر، بأن ما فيه يحتمل أن يكون خبرًا عما نزل بعد: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾، مع أن غيره أقوى منه رواية، وجزم جابر بن زيد، بأن أول ما نزل: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾، ثم ﴿نٓ﴾، ثم ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ﴾ [المزمل: ١]، ثم ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾، ثم "الفاتحة".

وقال الزرقاني: ولكن هذا الحديث، لا يصلح للاحتجاج به على أولية ما نزل مطلقًا، وذلك من وجهين:

أحدهما: أنه لا يفهم من هذه الرواية، أن "الفاتحة"، التي سمعها الرسول ﷺ كانت في فجر النبوة أول عهده بالوحي الجلي، وهو في غار حراء؛ بل يفهم منها أن "الفاتحة"، كانت بعد ذلك العهد، وبعد أن أتى الرسول ﷺ إلى ورقة، وبعد أن سمع النداء من خلفه غير مرة، وبعد أن أشار عليه ورقة أن يثبت عند هذا النداء، حتى يسمع ما يلقى إليه، وليس كلامنا في هذا إنما هو فيما نزل أول مرة.

الثاني: أن هذا الحديث مرسل، فلا يقوى على معارضة حديث عائشة السابق، في بدء الوحي؛ وهو مرفوع إلى النبي ﷺ فبطل إذًا الرأي الثالث، وثبت الأول أيضًا.

القول الرابع: قال السيوطي، في البسملة: وعندي أن هذا لا يعد قولًا برأسه، فإنه من ضرورة نزول السورة، نزول البسملة معها؛ فهي أول آية نزلت على الإطلاق.

وقال الألوسي: وبعضهم استدل على أنها -أي: الفاتحة- ليست بقرآن في أوائل السور، بأنها لم تذكر فيما صح من أخبار بدء الوحي، الحاكية لكيفية نزول هذه الآيات، كذا أفاده النووي -عليه الرحمة- ثم قال: وجواب المثبتين أنها لم تنزل أولًا؛ بل نزلت في وقت آخر، كما نزل باقي السورة كذلك، وهذا خلاف ما أخرج الواحدي... فذكر الآثار في أولية نزولها.

قال الزرقاني: وهذا الاستدلال مردود من ناحيتين أيضًا:

إحداهما: أن الحديث مرسل كسابقه، فلا يناهض المرفوع.

الثانية: أن البسملة كانت بطبيعة الحال، تنزل صدرًا لكل سورة، إلا ما استثني، إذًا فهي نازلة مع ما نزل من صدر سورة: ﴿ اَقۡرَأۡ ﴾، فلا يستقيم اعتبار الأولية في نزولها قولًا مستقلًا برأسه.

قلت: كذا قال تبعًا للسيوطي، والصواب: أن البسملة، نزلت للفصل بين السورتين، ولم يثبت نزولها في صدر "العلق"؛ لأنها لم يتقدمها سورة، والله أعلم.

القول الخامس: قال السيوطي -تعقيبًا على حديث عائشة-: قد استشكل هذا، بأن أول ما نزل: ﴿ اَقۡرَأۡ ﴾، وليس فيها ذكر الجنة والنار، وأجيب: بأن "مَنْ"، مقدره، أي: من أول ما نزل، والمراد: سورة "المدثر"؛ فإنها أول ما نزل بعد فترة الوحي، وفي آخرها ذكر الجنة والنار، فلعل آخرها نزل قبل نزول بقية ﴿ اَقۡرَأۡ ﴾.

الخلاصة:

قال الزركشي: وأثبت الأقاويل ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾، ويليه في القوة ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾.

وطريق الجمع بين الأقاويل: أن أول ما نزل من الآيات: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾، وأول ما نزل من أوامر التبليغ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾، وأول ما نزل من السور: سورة "الفاتحة".

وهذا كما ورد في الحديث: ((أول ما يحاسب به العبد الصلاة، وأول ما يقضى فيه الدماء))، وجمع بينهما بأن أول ما يحكم فيه من المظالم التي بين العباد الدماء، وأول ما يحاسب به العبد من الفرائض البدنية الصلاة.

وقيل: أول ما نزل للرسالة ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾، وللنبوة ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾؛ فإن العلماء قالوا: قوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾، دال على نبوة محمد ﷺ لأن النبوة عبارة عن الوحي إلى الشخص على لسان الملك بتكليف خاص، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ۝١ قُمۡ فَأَنذِرۡ﴾ [المدثر: ١، ٢]، دليل على رسالته ﷺ لأنها عبارة عن الوحي إلى الشخص على لسان الملك بتكليف عام.

قلت: وخلاصتي التي توصلت إليها خلال بحثي في السيرة:

أن أول ما نزل مطلقًا، صدر سورة: "العلق"، من قوله: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ إلى قوله: ﴿مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾، وليس في ذلك بسملة، وكان ذلك منامًا أتاه جبريل بنمط كتبت فيه هذه الآيات؛ تمهيدًا لما حصل في اليقظة، وكان ذلك في يوم الاثنين، الثاني عشر من شهر ربيع الأول، على رأس أربعين سنة من مولده ﷺ.

ودل على ذلك، مرسل عبيد بن عمير، الذي رواه ابن إسحاق مطولًا بسند صحيح عنه، وذكره بحضرة عبد الله بن الزبير ومن معه، فلم ينكر عليه أحد، وكما ذهب إلى ذلك ابن كثير، والسهيلي.

ودل على ذلك أيضًا، مرسل سليمان التيمي عند أبي نعيم وغيره، وإسناده صحيح، وغير ذلك من الآثار الأخرى.

ثم بعدها بستة أشهر -وهي مدة الوحي بالرؤيا- وفي يوم الاثنين، الرابع والعشرين من رمضان -ليلة الخامس والعشرين- وهو معتكف في غار حراء، فجاءه الملك يقظة بنفس هذه الآيات، على ما ثبت في الصحيحين وغيرهما.

وأما بقية السورة، فنزلت متأخرة بعد سنوات، في قصته ﷺ مع أبي جهل، بعد هجرة الحبشة، والإسراء والمعراج، وموت أبي طالب.

وفي صبيحة اليوم التالي الثلاثاء، الخامس والعشرين من رمضان، أتاه جبريل، فعلمه الوضوء، والصلاة، كما دلت عليه أحاديث عدة، فصلناها في "صحيح السيرة"، وقال له: قل: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾، إلخ "الفاتحة".

وفقًا لما جاء في مرسل أبي ميسرة -وهو تابعي مخضرم، يقبل مرسله جماعة من أهل العلم، وإسناده إليه صحيح، وقد قال ابن عطية وغيره: "لا يعلم في الإسلام صلاة بغير فاتحة".

فنزلت البسملة معها؛ ليعرف النبي ﷺ فصل هذه السورة عما سبقها، وأنها سورة أخرى؛ لما ثبت عن ابن عباس: "أن النبي ﷺ لم يكن يعرف فصل السورة، حتى تنزل: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾"، كما أخرجه الحاكم وغيره.

ثم انقطع عنه جبريل ثلاث ليال، على ما ثبت في عدة روايات، وذلك يوم السابع والعشرين، والثامن والعشرين، والتاسع والعشرين من رمضان، لم يأته فيها حتى انقضى الشهر، فلما قضى جواره، واستبطن الوادي، أتاه جبريل بعد هذه المدة التي فتر فيها الوحي بصدر سورة: "المدثر"، على ما ثبت في حديث جابر في الصحيح، ولم تنزل كلها؛ بل إن في بداياتها، قوله: ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ [المدَّثر: ١١]، ومعلوم سبب نزولها، في كلام الوليد بن المغيرة، وتأخر ذلك كثيرًا.

إذن، أول ما نزل مطلقًا صدر سورة: "العلق"، بدون بسملة، ثم نزلت البسملة آية مستقلة؛ للفصل بين السور، ثم كانت أول سورة كاملة نزلت بعد ذلك "الفاتحة"، ثم فتر الوحي، فكان أول ما نزل بعد فترة الوحي، صدر سورة: "المدثر"، والله أعلم.

معرفة آخر ما نزل من القرآن مطلقاً

عناصر الدرس

العنصر الأول : الأقوال والآثار في آخر ما نزل مطلقًا ٢٩
العنصر الثاني : مناقشة الأقوال وبيان الراجح ٣١

الأقوال والآثار في آخر ما نزل مطلقًا

قال الزرقاني:

اختلف العلماء في تعيين آخر ما نزل من القرآن على الإطلاق، واستند كل منهم إلى آثار ليس فيها حديث مرفوع إلى النبي ﷺ فكان هذا من دواعي الاشتباه، وكثرة الخلاف على أقوال شتى:

الأول: أن آخر ما نزل قول الله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨١]. أخرجه النسائي عن ابن عباس.

وأخرج ابن مردويه نحوه من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس، بلفظ: "آخر آية نزلت".

وأخرجه ابن جرير من طريق العوفي، والضحاك عن ابن عباس.

وقال الفريابي، في تفسيره: حدثنا سفيان عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، قال: "آخر آية نزلت: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ الآية، وكان بين نزولها وبين موت النبي ﷺ واحد وثمانون يومًا".

وأخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير، قال: "آخر ما نزل من القرآن كله: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ الآية، وعاش النبي ﷺ بعد نزول هذه الآية تسع ليال، ثم مات ليلة الاثنين، لليلتين خلتا من ربيع الأول".

وأخرج ابن جرير مثله عن ابن جريج.

وأخرج من طريق عطية عن أبي سعيد، قال: "آخر آية نزلت ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ ﴾ الآية".

الثاني: أن آخر ما نزل قول الله تعالى في سورة البقرة أيضًا: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٢٧٨].

أخرج البخاري، عن ابن عباس، قال: "آخر آية نزلت آية الربا".

وروى البيهقي عن عمر مثله، والمراد بها: قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾، وعند أحمد، وابن ماجه عن عمر: "من آخر ما نزل آية الربا".

وعند ابن مردويه عن أبي سعيد الخدري قال: خطبنا عمر فقال: "إن من آخر القرآن نزولًا آية الربا".

الثالث: أن آخر ما نزل آية الدَّيْنِ -في سورة البقرة أيضًا- وهي قوله سبحانه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ ﴾ إلى قوله سبحانه: ﴿ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]؛ وهي أطول آية في القرآن.

وأخرج ابن جرير من طريق ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه بلغه: أن أحدث القرآن عهدًا بالعرش آية الدَّيْنِ.

قال السيوطي: مرسل صحيح الإسناد.

وأخرج أبو عبيد في الفضائل عن ابن شهاب، قال: "آخر القرآن عهدًا بالعرش آية الربا، وآية الدَّيْنِ".

الرابع: أن آخر القرآن نزولًا قول الله تعالى في سورة آل عمران: ﴿ فَٱسۡتَجَابَ لَهُمۡ رَبُّهُمۡ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٖ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰۖ ﴾ الآية [آل عمران: ١٩٥].

ودليل هذا القول:

ما أخرجه ابن مردويه من طريق مجاهد عن أم سلمة، أنها قالت: "آخر آية نزلت هذه الآية: ﴿فَٱسۡتَجَابَ لَهُمۡ رَبُّهُمۡ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٖ مِّنكُم﴾ إلى آخرها"، وذلك أنها قالت: "يا رسول الله، أرى الله يذكر الرجال ولا يذكر النساء؛ فنزلت: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوۡاْ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعۡضَكُمۡ﴾ [النساء: ٣٢]، ونزل: ﴿إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، ونزلت هذه الآية"، فهي آخر الثلاثة نزولًا، وآخر ما نزل بعد ما كان ينزل في الرجال خاصة.

الخامس: أنه آية: ﴿وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنٗا مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدٗا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٩٣].

واستدلوا بما أخرجه البخاري وغيره عن ابن عباس، قال: "هذه الآية: ﴿وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنٗا مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾، هي آخر ما نزل، وما نسخها شيء".

وعند أحمد، والنسائي عنه: "لقد نزلت في آخر ما نزل، ما نسخها شيء".

مناقشة الأقوال، وبيان الراجح

قال البيهقي: يجمع بين هذه الاختلافات إن صحت، بأن كل واحد أجاب بما عنده.

وقال القاضي أبو بكر، في (الانتصار): هذه الأقوال ليس فيها شيء مرفوع إلى النبي ﷺ وكل قاله بضرب من الاجتهاد وغلبة الظن، ويحتمل أن كلًّا منهم أخبر عن آخر ما سمعه من النبي ﷺ في اليوم الذي مات فيه، أو قبل مرضه بقليل،

وغيره سمع منه بعد ذلك، وإن لم يسمعه هو، ويحتمل أيضًا أن تنزل هذه الآية التي هي آخر آية تلاها الرسول ﷺ مع آيات نزلت معها، فيؤمر برسم ما نزل معها بعد رسم تلك، فيظن أنه آخر ما نزل في الترتيب،

قال الزرقاني: وكأنه يشير إلى الجمع بين تلك الأقوال المتشعبة، بأنها أواخر مقيدة بما سمع كل منهم من النبي ﷺ وهي طريقة مريحة، غير أنها لا تلقي ضوءًا على ما عسى أن يكون قد اختتم الله به كتابه الكريم.

مناقشة الأقوال:

الأقوال الثلاثة الأولى: يمكن الجمع بينها، بما قاله السيوطي -رحمه الله- قال: ولا منافاة عندي بين هذه الروايات في آية الربا، ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا ﴾، وآية الدَّيْنِ؛ لأن الظاهر أنها نزلت دفعة واحدة كترتيبها في المصحف، ولأنها في قصة واحدة، فأخبر كل عن بعض ما نزل بأنه آخر، وذلك صحيح.

وقال ابن حجر، في (شرح البخاري): طريق الجمع بين القولين في آية الربا، ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا ﴾، أن هذه الآية، هي ختام الآيات المنزلة في الربا، إذ هي معطوفة عليهن.

قال الزرقاني: ولكن النفس تستريح إلى أن آخر هذه الثلاثة نزولًا، هو قول الله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٨١].

وذلك لأمرين:

أحدهما: ما تحمله هذه الآية في طياتها؛ من الإشارة إلى ختام الوحي، والدين بسبب ما تحث عليه من الاستعداد ليوم المعاد، وما تنوه به من الرجوع إلى الله،

واستيفاء الجزاء العادل من غير غبن ولا ظلم، وذلك كله أنسب بالختام من آيات الأحكام المذكورة في سياقها.

ثانيهما: التنصيص في رواية ابن أبي حاتم السابقة، على أن النبي ﷺ عاش بعد نزولها تسع ليالٍ فقط، ولم تظفر الآيات الأخرى بنص مثله.

القول الرابع: من السهل رد الاستدلال بهذا الخبر، على آخر ما نزل مطلقًا، وذلك لما يصرح به الخبر نفسه من أن الآية المذكورة آخر الثلاثة نزولًا، وآخر ما نزل بالإضافة إلى ما ذكر فيه النساء، أي: فهي آخر مقيد لا مطلق، وليس كلامنا فيه.

القول الخامس: لا يخفى أن جملة: "وما نسخها شيء"، تشير إلى أن المراد من كونها آخر ما نزل: أنها آخر ما نزل في حكم قتل المؤمن عمدًا، لا آخر ما نزل مطلقًا.

القول السادس: يمكن نقض هذا الاستدلال بحمل الخبر المذكور على أن الآية آخر ما نزل في المواريث، وأن السورة آخر ما نزل في شأن تشريع القتال والجهاد، فكلاهما آخر إضافي لا حقيقي.

قال ابن حجر: ويجمع بين ذلك وبين قول البراء، بأن الآيتين نزلتا جميعًا، فيصدق أن كلًّا منهما آخر بالنسبة لما عداهما، ويحتمل أن تكون الآخرية في آية النساء، مقيدة بما يتعلق بالمواريث، بخلاف آية البقرة، ويحتمل عكسه، والأول أرجح؛ لما في آية البقرة من الإشارة إلى معنى الوفاء، المستلزمة لخاتمة النزول،

القول السابع: فيمكن رده بأن المراد: أنها آخر سورة نزلت في الحلال والحرام، فلم تنسخ فيها أحكام، وعليه؛ فهي آخر مقيد كذلك.

القول الثامن: فالمراد واضح من كونها من آخر ما نزل، وليست الآخر مطلقًا؛ ولأنها في سورة براءة، وهي من آخر ما نزل.

القول التاسع: فيمكن نقضه بأنها آخر ما نزل من سورة براءة، لا آخر مطلق، ويؤيده ما قيل: من أن هاتين الآيتين مكيتان، بخلاف سائر السورة، ولعل قوله سبحانه: ﴿ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُلۡ حَسۡبِيَ ٱللَّهُ ﴾ [التوبة: ١٢٩] إلخ، يشير إلى ذلك؛ من حيث عدم الأمر فيه بالجهاد عند تولي الأعداء وإعراضهم.

القول العاشر: فقال ابن كثير: هذا أثر مشكل، ولعله أراد أنه لم ينزل بعدها آية تنسخها، ولا تغير حكمها؛ بل هي مثبتة محكمة. ا هـ.

وهو يفيد: أنها آخر مقيد لا مطلق.

القول الحادي عشر: نستطيع حمل هذا الخبر على أن هذه السورة آخر ما نزل مشعرًا بوفاة النبي ﷺ.

ويؤيده ما روي من أنه ﷺ قال حين نزلت: ((نعيت إلي نفسي))، وكذلك فهم بعض كبار الصحابة، كما ورد أن عمر > بكى حين سمعها، وقال: "الكمال دليل الزوال".

ويحتمل أيضًا أنها آخر ما نزل من السور فقط، ويدل عليه رواية ابن عباس: "آخر سورة نزلت من القرآن جميعًا: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ﴾ [النصر: ١]".

فتلك أحد عشر قولًا، والذي تستريح إليه النفس منها، هو:

أن آخر القرآن نزولًا على الإطلاق، قول الله في سورة البقرة: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا كَسَبَتۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٨١]، وأن ما سواها أواخر إضافية، أو مقيدة.

أوائل وأواخر مخصوصة، وما نزل من القرآن موافقًا لبعض الصحابة

عناصر الدرس

العنصر الأول	: أوائل مخصوصة، وأواخر مخصوصة	٣٧
العنصر الثاني	: شبهة تعرض لها السيوطي وتبعه غيره كالزرقاني حول تعيين آخر ما نزل من القرآن	٤١
العنصر الثالث	: ما أنزل من القرآن على لسان بعض الصحابة	٤٣

أوائل مخصوصة، وأواخر مخصوصة

أوائل مخصوصة:

١ـ أول ما نزل في القتال:

لم يُشرعِ الجهادُ دفاعًا في صدر الإسلام، على الرغم من أنَّ الأذى كان يُصَبُّ على المسلمين من أعدائهم صبًّا؛ بل كان الله ﷻ يأمر بالعفو والصفح، ومن ذلك قوله -سبحانه- في سورة البقرة: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٩]، فكانت أمرًا صريحًا لهم بالعفو، والصفح، والنهي عن القتال، حتى يأتي أمر الله.

ثم شُرِعَ القتال دفاعًا في السنة الثانية من الهجرة، بقوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ (٣٩) الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ (٤٠) الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [الحج: ٣٩-٤١].

ثم حَضَّ الله ﷻ على القتال حضًّا شديدًا في آخر الأمر، وأمر بالنفير للغزو، ومقاتلة المشركين كافةً، فنزلت سورة براءة، وهي من آخر ما نزل من القرآن،

وفيها قوله سبحانه: ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ كَآفَّةٗ كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمۡ كَآفَّةٗ﴾ [التوبة: ٣٦]، وقوله: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافٗا وَثِقَالٗا وَجَٰهِدُواْ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [التوبة: ٤١]، وقوله: ﴿إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبۡكُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗا وَيَسۡتَبۡدِلۡ قَوۡمًا غَيۡرَكُمۡ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيۡـٔٗاۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [التوبة: ٣٩].

روى الحاكم، في (المستدرك)، عن ابن عباس، قال: "أول آية نزلت في القتال: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمۡ ظُلِمُواْۚ﴾ [الحج: ٣٩]".

وعن أبي العالية، قال: "أول آية نزلت في القتال بالمدينة: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ﴾ [البقرة: ١٩٠]".

وفي (الإكليل)، للحاكم: "إن أول ما نزل في القتال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشۡتَرَىٰ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَنفُسَهُمۡ وَأَمۡوَٰلَهُم﴾ [التوبة: ١١١]".

٢ـ أول ما نزل في الخمر:

تدرج الله سبحانه وتعالى في تحريم الخمر، وقد كان العرب مُولَعونَ بها، قالت عائشة > : "ولو نزل أول شيء: لا تشربوا الخمر؛ لقالوا: لا ندع الخمر أبدًا".

روى الطيالسي، في (مسنده)، عن ابن عمر، قال: نزل في الخمر ثلاث آيات: فأول شيء: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡخَمۡرِ﴾ [البقرة: ٢١٩]، فقيل: حرِّمت الخمرُ، فقالوا: يا رسول الله، دعْنا ننتفع بها -كما قال الله- فسكت عنهم، ثم نزلت هذه الآية: ﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، فقيل: حُرِّمت الخمرُ، فقالوا: يا رسول الله: لا نشربها قرب الصلاة، فسكت عنهم، ثم نزلت: ﴿إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ﴾ [المائدة: ٩٠].

فقال رسول الله ﷺ: ((حُرِّمَتِ الخمرُ)).

٣- أول ما نزل في شأن القتل:

عن الضحاك: "أول ما نزل في شأن القتل، آية الإسراء: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا﴾" [الإسراء: ٣٣].

٤- أول آية نزلت في الأطعمة بمكة:

آية الأنعام: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥].

ثم آية النحل: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًا﴾ [الأنفال: ٦٩] إلى آخرها.

وبالمدينة آية البقرة: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾ [النحل: ١١٥].

ثم آية المائدة: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] الآية.

قاله ابن الحصار.

٥- أول سورة فيها سجدة:

روى البخاري عن ابن مسعود، قال: "أول سورة أنزلت فيها سجدة: النجم".

٦- أول ما نزل من سورة براءة:

عن مجاهد، في قوله: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ [التوبة: ٢٥]، قال: "هي أول ما أنزل الله من سورة براءة".

وعن أبي الضحى، قال: "أول ما نزل من براءة: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١]، ثم نزل أولها، ثم نزل آخرها".

وعن أبي مالك، قال: "كان أول براءة: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ سنوات".

وعن عامر الشعبي، في قوله: ﴿ انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾، قال: "هي أول آية نزلت في براءة، في غزوة تبوك، فلما رجع من تبوك، نزلت براءة، إلا ثمان وثلاثين آية من أولها".

٧▪ أول ما نزل من آل عمران:

عن سعيد بن جبير، قال: "أول ما نزل من آل عمران: ﴿ هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٨]، ثم أنزلت بقيتها يوم أحد".

وعن علي بن الحسين، يقول: "أول سورة نزلت بمكة: اقرأ باسم ربك، وآخر سورة نزلت بها: المؤمنون، ويقال: العنكبوت، وأول سورة نزلت بالمدينة: ويل للمطففين، وآخر سورة نزلت بها براءة، وأول سورة أعلنها رسول الله ﷺ بمكة: النجم".

وفي شرح البخاري، لابن حجر: "اتفقوا على أن سورة البقرة أول سورة أنزلت بالمدينة، وفي دعوى الاتفاق نظر؛ لقول علي بن الحسين المذكور".

أواخر مخصوصة:

تقدم أن آخر ما نزل في الخمر: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ ﴾.

وسبق أن ذكرنا، أن آخر ما نزل في القتل: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا ﴾ [النساء: ٩٣].

واختلفوا في آخر ما نزل بمكة؛ فقال ابن عباس: العنكبوت.

وقال الضحاك، وعطاء: المؤمنون. وقال مجاهد: المطففين.

وعن علي بن الحسين: "آخر سورة نزلت بها: المؤمنون، ويقال: العنكبوت".

والمطففين؛ قال ابن عباس: "مدنية، إلا قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ ﴾ [المطفّفين: ٢٩] إلى آخرها".

وقيل: مكية، إلا قوله تعالى: ﴿ إِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾ [القلم: ١٥]". وقيل: "نزلت بالهجرة بين مكة والمدينة، نصفها يقارب مكة، ونصفها الآخر يقارب المدينة".

شبهة تعرض لها السيوطي، وتبعه غيره كالزرقاني، حول تعيين آخر ما نزل من القرآن

قالوا: لماذا لا تكون آية المائدة، آخر ما نزل من القرآن؛ وهي قوله سبحانه: ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا ﴾ [المائدة: ٣]، مع أنها صريحة في أنها إعلام بإكمال الله لدينه في ذلك اليوم المشهود الذي نزلت فيه، وهو يوم عرفة في حجة الوداع بالسنة العاشرة من الهجرة، والظاهر أن إكمال دينه لا يكون إلا بإكمال نزول القرآن، وإتمام جميع الفرائض والأحكام.

وقد صرح بذلك جماعة، منهم السُدّي؛ فقال: لم ينزل بعدها حلال ولا حرام، مع أنه وارد في آية الربا، والدين، والكلالة، أنها نزلت بعد ذلك؟

الجواب:

أن هناك قرآنًا نزل بعد هذه الآية حتى بأكثر من شهرين، وقد سبق أن آية: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٨١]، كانت آخر الآيات نزولًا على الإطلاق، وأن النبي ﷺ عاش بعدها تسع ليال فقط، وتلك قرينة تمنعنا أن نفهم إكمال نزول القرآن من إكمال الدين في آية المائدة المذكورة، والأقرب أن يكون

معنى إكمال الدين فيها يومئذ، هو: إنجاحه وإقراره وإظهاره على الدين كله ولو كره الكافرون، ولا ريب أن الإسلام في حجة الوداع كان قد ظهرت شوكته، وعلت كلمته، وأديل له على الشرك وحزبه، والكفر وجنده، والنفاق وحسراته؛ حتى لقد أُجْلِيَ المشركون عن البلد الحرام، ولم يخالطوا المسلمين في الحج والإحرام.

قال ابن جرير، في تفسير الآية المذكورة: "الأولى أن يتأول على أنه أكمل لهم دينهم، بإقرارهم بالبلد الحرام، وإجلاء المشركين عنه حتى حجَّه المسلمون، لا يخالطهم المشركون، وأيد هذا التأويل، بما رواه عن ابن عباس، قال: كان المشركون والمسلمون يحجون جميعًا، فلما نزلت سورة براءة، نُفي المشركون عن البيت، وحج المسلمون لا يشاركهم في البيت الحرام أحد من المشركين؛ فكان ذلك من تمام النعمة، وأتممت عليكم نعمتي".

خاتمة:

قال الإمام أبو القاسم ابن حبيب: "من أشرف علوم القرآن، علم نزوله وترتيب ما نزل بمكة ابتداءً، ووسطًا، وانتهاءً، وما نزل بالمدينة كذلك..." إلخ كلامه - رحمه الله.

ذكر ترتيب ما نزل بمكة من السور، ونذكر منه بعض الأوائل فقط:

فقيل: أول ما نزل بعد ما تقدم الخلاف فيه من أقوال أهل العلم:

نون، ثم المزمل، ثم المدثر، ثم تبت، ثم التكوير، ثم سبح، ثم الليل، ثم الفجر، ثم الضحى، ثم ألم نشرح، ثم العصر، ثم العاديات، ثم الكوثر، ثم التكاثر، ثم الماعون، ثم الكافرون... وهكذا.

وقال القاضي، في (الانتصار): "نزل بعد سورة: "اقرأ"، ثلاث آيات من أول نوح، وثلاث آيات من أول المدثر".

وعن مجاهد، قال: "أول سورة أنزلت: اقرأ، ثم نوح".

وفي ترتيب ما أنزل بالمدينة:

أول ما نزل بالمدينة سورة البقرة، ثم الأنفال، ثم آل عمران، ثم الفتح، ثم التوبة، ثم المائدة.

ومنهم من يقدم المائدة على التوبة.

وعن الواقدي: "إن أول سورة نزلت بالمدينة سورة القدر".

وعن جابر بن زيد، قال: "أول ما أنزل الله من القرآن بمكة اقرأ باسم ربك، ثم ن، والقلم، ثم يا أيها المزمل، ثم يا أيها المدثر، ثم الفاتحة...." إلخ.

قال: وأنزل بالمدينة سورة البقرة، ثم آل عمران، ثم الأنفال، ثم الأحزاب، ثم المائدة، ثم الممتحنة، ثم إذا جاء نصر الله... إلخ.

قال السيوطي: هذا سياق غريب، وفي هذا الترتيب نظر، وجابر بن زيد من علماء التابعين بالقرآن.

قلت: الحق مع السيوطي، والروايات الثابتة تأبي كثيرًا مما في هذا الترتيب.

ما أنزل من القرآن على لسان بعض الصحابة

هكذا سماه السيوطي -رحمه الله- والأولى فيه أن يسمى: ما أنزل من القرآن موافقة لما جاء على لسان بعض الصحابة.

وهو في الحقيقة نوع من أسباب النزول، والأصل فيه موافقات عمر. قال السيوطي: وقد أفردها بالتصنيف جماعة.

أخرج الترمذي عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: ((إن الله جعل الحق على لسان عمر، وقلبه))، قال ابن عمر: "وما نزل بالناس أمر قط، فقالوا، وقال، إلا نزل القرآن على نحو ما قال عمر".

وأخرج ابن مردويه عن مجاهد، قال: "كان عمر يرى الرأي، فينزل به القرآن".

وأخرج البخاري، ومسلم، وأصحاب السنن وغيرهم عن أنس، قال: قال عمر: "وافقت ربي في ثلاث: قلت: يا رسول الله، لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى؛ فنزلت: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة:١٢٥]، وقلت: يا رسول الله، إن نساءك يدخل عليهن البر والفاجر، فلو أمرتهن أن يحتجبن؛ فنزلت آية الحجاب، واجتمع على رسول الله ﷺ نساؤه في الغيرة، فقلت لهن: عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجا خيرا منكن؛ فنزلت كذلك".

وأخرج مسلم عن ابن عمر عن عمر، قال: "وافقت ربي في ثلاث: في الحجاب، وفي أسارى بدر، وفي مقام إبراهيم".

وأخرج ابن أبي حاتم عن أنس، قال: قال عمر: "وافقت ربي -أو وافقني ربي- في أربع نزلت هذه الآية: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٖ مِّن طِينٖ﴾ [المؤمنون:١٢] الآية، فلما نزلت، قلت أنا: فتبارك الله أحسن الخالقين، فنزلت: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]".

وأخرج عن عبد الرحمن بن أبي ليلى: "أن يهوديًّا لقي عمر بن الخطاب، فقال: إن جبريل الذي يذكر صاحبكم عدو لنا، فقال عمر: ﴿مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوّٞ لِّلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨]، قال: فنزلت على لسان عمر".

هذا ماورد موافقة لعمر، وأما غيره من الصحابة:

فأخرج سنيد، في تفسيره عن سعيد بن جبير: "أن سعد بن معاذ لما سمع ما قيل في أمر عائشة، قال: ﴿سُبْحَانَكَ هَٰذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]، فنزلت كذلك".

وأخرج ابن أخي ميمي، في (فوائده)، عن سعيد بن المسيب، قال: "كان رجلان من أصحاب النبي ﷺ إذا سمعا شيئًا من ذلك، قالا: ﴿سُبْحَانَكَ هَٰذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾، زيد بن حارثة، وأبو أيوب، فنزلت كذلك".

وأخرج ابن أبي حاتم عن عكرمة، قال: "لما أبطأ على النساء الخبر في أحد خرجن يستخبرن، فإذا رجلان مقبلان على بعير، فقالت امرأة: ما فعل رسول الله ﷺ قال: حي، قالت: فلا أبالي يتخذ الله من عباده الشهداء، فنزل القرآن على ما قالت ﴿وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ﴾" [آل عمران: ١٤٠].

وأخرج ابن سعد، في (الطبقات)، عن محمد بن شرحبيل العبدري، قال: "حمل مصعب بن عمير اللواء يوم أحد، فقطعت يده اليمنى، فأخذ اللواء بيده اليسرى، وهو يقول: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ثم قطعت يده اليسرى، فحنا على اللواء، وضمه بعضديه إلى صدره، وهو يقول: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ الآية، ثم قتل فسقط اللواء، قال محمد بن شرحبيل: وما نزلت هذه الآية: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾، يومئذ حتى نزلت بعد ذلك".

التذنيب:

يقرب من هذا، ما ورد في القرآن على لسان غير الله، كالنبي ﷺ وجبريل، والملائكة، غير مصرح فإضافته إليهم ولا محكي بالقول، كقوله: ﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٤] الآية، فإن هذا ورد على لسانه ﷺ لقوله آخرها: ﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾ [هود: ٨٦].

وقولـه : ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا ﴾ [الأنعام: ١١٤] الآيـة ؛ فإنـه أوردهـا أيـضًا على لسانه.

وقوله : ﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ ﴾ [مريم: ٦٤]، الآية واردة على لسان جبريل.

وقوله : ﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٦٤﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴿١٦٥﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ ﴾ [الصافات: ١٦٤: ١٦]، وارد على لسان الملائكة.

وكذا : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥]، وارد على ألسنة العباد، إلا أنه يمكن هنا تقدير القول، أي : قولوا، وكذا الآيتان الأوليان، يصح أن يقدر فيهما قل، بخلاف الثالثة، والرابعة.

قلت : يمكن أن يأتي أحد يلحق بهذا التذنيب، ما كان مصرحا بإضافته لقائله، أو محكيا بالقول ؛ لأنه لا فرق جوهري بين ما ذكره السيوطي وبين ذلك، والذي يظهر أنه ليس من باب الموافقة في شيء ؛ وإنما هو من باب القص، والحكاية، والله أعلم.

مناسبات الآيات والسور
(التعريف بهذا العلم وموضوعه وثمرته، أول من تكلم في علم المناسبات وتحقيق ظهوره وتطوره والمصنفات فيه)

عناصر الدرس

العنصر الأول : التعريف بعلم المناسبات، وموضوعه، وثمرته ٤٩
العنصر الثاني : أول من تكلم في علم المناسبات، وتحقيق ظهوره وتطوره، والمصنفات فيه ٥١

التعريف بعلم المناسبات، وموضوعه، وثمرته

تعريف المناسبة:

المناسبة في اللغة: المشاكلة، والمقاربة، وفلان يناسب فلانًا، أي: يقرب منه، ويشاكله، ومنه: النسيب الذي هو القريب المتصل، كالأخوين، وابن العم... ونحوه، ومنه: المناسبة في العلة، في باب القياس: الوصف المقارب للحكم؛ لأنه إذا حصلت مقاربته له، ظن عند وجود ذلك الوصف وجود الحكم.

ولهذا قيل: المناسبة أمرٌ معقولٌ، إذا عُرِضَ على العقول تلقتْهُ بالقبول.

والتناسب: ترتيب المعاني المتآخية التي تتلازم ولا تتنافر، والقرآن العظيم كله متناسبٌ؛ لا تنافرَ فيه ولا تباينَ.

المناسبة في الاصطلاح: هي الرابطة بين شيئين، بأيِّ وجه من الوجوه، ويعنى بها في كتاب الله تعالى: إدراك أوجه الارتباط بين السور وما قبلها وما بعدها، وبين الآية وما قبلها وما بعدها.

وقد تعدّدت تعاريف علماء القرآن لعلم مناسبات القرآن، وللمناسبة اصطلاحًا.

يقول البقاعي: فعلم مناسبات القرآن: علمٌ تعرفُ منه عللُ ترتيبِ أجزائه، وهو سر البلاغة؛ لأدائه إلى تحقيق مطابقة المعاني لما اقتضاه من الحال.

وعرفه غيره، بأنه: ارتباط آي القرآن بعضها ببعض؛ حتى تكون كالكلمة الواحدة، متسقة المعاني، منتظمة المباني.

والمناسبة في فواتح الآي، وخواتيمها:

مرجعها إلى معنًى ما، رابط بينها عام أو خاص، عقلي أو حسي، أو خيالي، وغير ذلك من أنواع العلاقات، أو التلازم الذهني، كالسبب والمسبب، والعلة والمعلول، والنظيرين والضدين... ونحوه، أو التلازم الخارجي كالمرتب على ترتيب الوجود الواقع في باب الخبر ونحو ذلك مما يربط أجزاء الكلام، ويجعل بعضه آخذًا بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط، ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المترابط الأجزاء.

موضوع علم المناسبة:

هو أجزاء الشيء المطلوب علم مناسبته؛ من حيث الوقوف على طرق الترتيب وعلله، وهو آيات القرآن، وسوره.

ثمرته:

الاطلاع على الرتبة التي يستحقها الجزء؛ بسبب ما له، وما وراءه، وما أمامه، من الارتباط والتعلق، الذي هو كلحمة النسب، هذا بالنسبة لعلم المناسبة بشكل عام.

وهو بالنسبة للقرآن: الاطلاع على سر البلاغة، وإدراك مقصود السورة في كل جملها القرآنية؛ لذلك كان هذا العلم غاية في النفاسة.

ونسبته من علم التفسير، نسبة البيان من علم النحو.

وعلم المناسبات علم دقيق، يعتمد على العقلية ذات التفكير الكلي، أي: التي تربط الأشياء بعضها وتكشف وجه العلاقة بينها، وهو علم يعرف به قدر القائل فيما يقول.

وعلم المناسبة على نوعين:

الأول: مناسبة الآيات: وهو بيان ارتباط الآي بعضها ببعض، وتناسقها كأنها جملة واحدة، ومرجعها إلى معنى رابط بينها، ويدخل في ذلك مناسبة مفردات الآية لبعضها، ومناسبة جمل الآية لبعضها، ومناسبة الفاصلة للآية.

الثاني: مناسبة السور، وهو أنواع:

أحدها: التناسب بين السورتين في موضوعهما، وهو الأصل والأساس.

ثانيهما: التناسب بين فاتحة السورة والتي قبلها كالحواميم.

ثالثها: مناسبة فاتحة السورة لخاتمة ما قبلها، مثل: ﴿وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾ [الطور: ٤٩]، و ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١].

رابعهما: مناسبة فاتحة السورة لخاتمتها، وقد أفرده السيوطي بالتأليف، فكتب فيه جزءا صغيرًا سماه: (مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع).

أول من تكلم في علم المناسبات، وتحقيق ظهوره وتطوره والمصنفات فيه

صرح البقاعي، بقدم علم المناسبات القرآنية، وانتشاره بين الصحابة والتابعين، واعتمادهم إياه في فهم آي الكتاب الحكيم، فقال في كتابه: (مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور): "وقد كان أفاضل السلف يعرفون هذا بما في سليقتهم من أفانين العربية، ودقيق مناهج الفكر البشرية، ولطيف أساليب النوازع العقلية، ثم تناقص هذا العلم حتى انعجم على الناس، وصار إلى حد الغرابة كغيره من الفنون".

قال أبو عبيد، في (كتاب الفضائل): حدثنا معاذ بن عوف عن عبد الله بن مسلم بن يسار عن أبيه، قال: إذا حدثتَ عن الله حديثًا، فقفْ حتى تنظر ما قبله وما بعده.

وروى عبد الرزاق عن ابن عيينة عن الأعمش عن إبراهيم، قال: قال ابن مسعود > : إذا سأل أحدكم صاحبه: كيف يقرأ آية كذا وكذا، فلْيَسألْه عما قبلها، يريد - والله أعلم - أن ما قبلها يدله على تحرير لفظها، بما تدعو إليه المناسبة.

وروى الحارث بن أبي أسامة عن أبي سعيد الخدري > أنه حدّث أن قومًا يدخلون النار، ثم يخرجون منها، فقال له القوم: أوَ ليس الله تعالى يقول: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٧]؟ فقال لهم أبو سعيد > : اقرءوا ما فوقها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُوا۟ بِهِۦ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٦].

وروي أن أعرابيًا - لم يكن قرأ القرآن - سمع قارئًا يقرأ آية: ﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٠٩]، فأبدله القارئ، بأن قال: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٩٢]، فقال الأعرابي مصوبًا: "إن الحكيم لا يَذكر الغفران عند الزلل؛ لأنه إغراء عليه".

وذكر الأستاذ الدكتور نور الدين عتر، في مذكرته (علم المناسبات): أن أول ظهور هذا الفن مسجلًا، كان عند الإمام أبي جعفر الطبري، المتوفى سنة (٣١٠ هـ) في تفسيره.

وقال الشيخ أبو الحسن الشهراباني: "أول من أظهر علم المناسبة -ولم نكن سمعناه من غيره- هو الشيخ الإمام أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري.

قلت: هو الفقيه الشافعي الحافظ، رحل في طلب العلم إلى العراق، والشام، ومصر، وقرأ على المزني، ثم سكن بغداد، وصار إماما للشافعية بالعراق، وتوفي عام (٣٢٤)هـ.

قال أبو الحسن: "وكان غزير العلم في الشريعة، والأدب، وكان يقول على الكرسي، إذا قرئ عليه: لم جعلت هذه الآية إلى جنب هذه الآية؟ وما الحكمة في جعل هذه السورة إلى جنب هذه السورة؟ وكان يزري على علماء بغداد؛ لعدم علمهم بالمناسبة".

ثم جاء الزمخشري، المتوفى سنة (٥٣٨)هـ وجعل للمناسبة حظًّا، في كتابه: (الكشاف).

ثم أكثر الفخر الرازي (٦٠٦) هـ النظر فيه؛ فقال: أكثر لطائف القرآن مودعه في الترتيبات، والروابط.

وقال: من تأمل في لطائف نظام السور، وبديع ترتيبها، علم أن القرآن كما أنه معجز بحسب فصاحة ألفاظه، وشرف معانيه، فهو أيضًا بسبب ترتيبه ونظم آياته، ولعل الذين قالوا: إنه معجز بسبب أسلوبه أرادوا ذلك، إلا أني رأيت جمهور المفسرين، مُعرضين عن هذه اللطائف، غير منتبهين لهذه الأسرار، وليس الأمر في هذا الباب إلا كما قيل:

والنجم تستصغر الأبصار رؤيته ❖ والذنب للطرف لا للنجم في الصغر

وزاد: "علم المناسبات، علم عظيم أُودِعَت فيه أكثر لطائف القرآن وروائعه".

وشرع في كتابة سِفْر بعنوان: (أسرار التنزيل)، لكنه توفِّي قبل أن يتم جزأه الأول.

وممن اعتنى بالمناسبة، الإمام أبو الحسن علي بن أحمد بن الحسن اليمني الحرالي -نسبة إلى حرالة، من أعمال الأندلس- نزيل حماة من بلاد الشام، تـ (٦٣٧) هـ في تفسيره (مفتاح الباب المقفل لفهم القرآن المنزل)، الذي يقول فيه البقاعي: "... فرأيته عديم النظير، وقد ذكر فيه المناسبات، وقد ذكرت ما أعجبني منها، وعزوته إليه".

وهذا التفسير، هو عمدة البقاعي في كلامه، في (نظم الدرر).

وتنبه ولي الدين الملوي -شيخ الزركشي- لذلك العلم؛ فقال: "والذي ينبغي في كل آية أن يبحث أول كل شيء عن كونها مكملة لما قبلها، أو مستقلة، ثم المستقلة ما وجه مناسباتها لما قبلها؛ ففي ذلك علم جم. وهكذا في السور، يطلب وجه اتصالها بما قبلها، وما سيقت له".

وقال بدر الدين الزركشي (٧٩٤) هـ: "من محاسن الكلام أن يرتبط بعضه ببعض؛ لئلا يكون منقطعًا، وهو مبني على أن ترتيب السور توفيقي، وإذا اعتبرت افتتاح كل سورة وجدته في غاية المناسبة؛ لما خُتمت به السور قبلها، ثم هو قد يخفي تارةً، ويظهر أخرى".

ثم إنه عقد فصلًا بتمامه، في كتابه (البرهان في علوم القرآن)، تحت عنوان: "معرفة المناسبات بين الآيات"، تعقب فيه هذا العلم الجليل من جهة التعريف، والنشأة، والمصادر، ومن كتب فيه، ثم أطال النفَس في عرض أمثلة على المناسبات القرآنية بين السور المتجاورة، وبين الآيات في السورة الواحدة.

وسار الشيخ كمال الدين الزملكاني، سيرًا حثيثًا في الخروج بعلم المناسبات إلى حيز الظهور، فعقد دروسًا لتبيانه وشرحه، وربط بين السورة وافتتاحيتها، وأبان عن مناسبات الاستهلال.

على أن أول من أفرد علم المناسبات القرآنية بالتصنيف، هو أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي الأندلسي، النحوي الحافظ المتوفي (٧٠٨) هـ صاحب (ملاك التأويل)؛ فقد ألف في ذلك كتابا سماه: (البرهان في مناسبة ترتيب سور القرآن)، وذكره الزركشي، في (البرهان)، وكذا السيوطي، في (الإتقان).

وفي ذلك يقول الغماري الحسني، نظمًا:

وابن الزبير في برهانه ❖ قد كان أول من سطرْ
إذ جاء فيه مُجَلِّيًا ❖ يتلوه بحر قد زخرْ

ثم جاء دور الإمام إبراهيم بن عمر برهان الدين البقاعي تـ (٨٨٥) هـ فكتب سِفْره (نظم الدرر في تناسب الآي والسور)، وهو تفسير التزم فيه بيان مناسبة الآي والسور، وقال في مقدمته:

وسميته: (نظم الدرر في تناسب الآي والسور)، ويناسب أن يسمى: (فتح الرحمن في تناسب أجزاء القرآن)، وأنسب الأسماء له: (ترجمان القرآن ومبدي مناسبات الفرقان).

وهو كتاب عظيم، لا يقتصر فقط على المناسبات؛ وإنما يفسر الآيات.

واختصر البقاعي، كتابه (نظم الدرر)، في كتاب سماه: (دلالة البرهان القويم على تناسب آي القرآن العظيم)، وألف أيضا (مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور).

وذكر في كتابه الذي رد به على الحافظ السخاوي: "أنه ألفه في مدى أربع عشرة سنة".

ويعد كتاب (نظم الدرر)، أوسع مصادر هذا العلم ذكرًا للمناسبات القرآنية، بين آيات القرآن الكريم سورة سورة.

وقد أطال البقاعي، النفَس في كتابه (مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور)، في وصف علم المناسبات، فذكر أصله وسره، وحقيقته، وبيان الداعي إليه، وتعريفه، ونسبته، وكيفيته، والإجادة فيه، وعرّج على كتابة (نظم الدرر)؛ فربط بينه وبين علم المناسبات.

ثم كتب جلال الدين السيوطي تـ (٩١١) هـ (أسرار التنزيل)، ووصفه بأنه الباحث عن أساليب القرآن، المُبرِّز أعاجيبه، المُبَيِّن لفصاحة ألفاظه وبلاغة تراكيبه، الكاشف عن وجه إعجازه، الداخل إلى حقيقته من مجازه، المطلع على أفانينه، المبدع في تقرير حججه وبراهينه، فإنه اشتمل على بضعة عشر نوعًا:

الأول: بيان مناسبات ترتيب سوره، وحكمة وضع كل سورة منها.

الثاني: بيان أن كل سورة شارحة لما أجمل في السورة التي قبلها.

الثالث: وجه اعتلاق فاتحة الكتاب بخاتمة التي قبلها.

الرابع: مناسبات مطلع السورة للمقصد الذي سيقت له، وتلك براعة الاستهلال.

الخامس: مناسبة أوائل السور لأواخرها.

السادس: مناسبات ترتيب آياته، واعتلاق بعضها ببعض، وارتباطها وتلاحمها وتناسقها.

السابع: بيان أساليبه في البلاغة، وتنوع خطاباته وسياقاته.

الثامن: بيان ما اشتمل عليه من المحسنات البديعية على كثرتها، كالاستعارة، والكناية، والتعريض، والالتفات، والتورية، والاستخدام،

واللف والنشر، والطباق، والمقابلة، وغير ذلك، والمجاز بأنواعه، وأنواع الإيجاز والإطناب.

التاسع: بيان فواصل الآي، ومناسباتها للآي التي ختمت بها.

العاشر: مناسبة أسماء السور لها.

الحادي عشر: بيان أوجه اختيار مرادفاته دون سائرها.

الثاني عشر: بيان القراءات المختلفة، مشهورها، وشاذها، وما تضمنته من المعاني والعلوم، فإن ذلك من جملة وجوه إعجازه.

الثالث عشر: بيان وجه تفاوت الآيات المتشابهات في القصص وغيرها بالزيادة والنقص، والتقديم والتأخير، وإبدال لفظة مكان أخرى... ونحو ذلك.

قال الغُماري: وللحافظ السيوطي، كتاب في أسرار التنزيل، وصفه بأنه: جامع لمناسبات السور، والآيات مع ما تضمنه من بيان وجوه الإعجاز وأساليب البلاغة، سماه: (قطف الأزهار في كشف الأسرار).

ثم خص السيوطي، نوع "مناسبات ترتيب السور"، من بين هذه الأنواع بمزيد عناية، لما لاحظ قلة من تكلم فيه، فقال: "وقد أردت أن أفرد جزءًا لطيفًا في نوع خاص من هذه الأنواع، هو: مناسبات ترتيب السور ليكون عجالة لمريده، وبغية لمستفيده، وأكثره من نتاج فكري، وولاد نظري؛ لقلة من تكلم في ذلك، أو خاض في هذه المسالك، وما كان فيه لغيري صرحت بعزوه إليه، ولا أذكر منه إلا ما أستحسن ولا انتقاد عليه، وقد كنت أولًا سميته: "نتائج الفِكَر في تناسب السور"؛ لكونه من مستنتجات فكري -كما أشرت إليه- ثم عدلت، وسميته: (تناسق الدرر في تناسب السور)؛ لأنه أنسب بالمسمى، وأزيد بالجناس".

مناسبات الآيات والسور
(مكانة علم المناسبات وأهميته، وعلاقة علم المناسبات بالتفسير الموضوعي للقرآن الكريم، والمعارضون لعلم المناسبات، وبيان الراجح)

عناصر الدرس

العنصر الأول :	مكانة علم المناسبات، وأهميته	٦١
العنصر الثاني :	علاقة علم المناسبات بالتفسير الموضوعي للقرآن الكريم	٦٦
العنصر الثالث :	المعارضون لعلم المناسبات، وبيان الراجح	٧٢

مكانـة علـم المناسـبات، وأهميتـه

يُمثل القرآن الكريم منبعًا ثريًّا، وفيضًا غزيرًا لفنون وعلوم وفتوح انبثَّت في نظمه، وهديه ورسمه؛ ليبقى المعجزة الخالدة، الدالة على الحق، والمدد الأسمى لمن أخلص الطلب، وتجرد للفهم والعمل؛ في ثناياه جلال من كل وجه، وفي منحه عطاءات لكلّ عصر، ولعل من أدق علومه، علم المناسبات القرآنية، ذلك العلم الذي يربط بين السور، والآيات، والكلمات؛ فإذا هي أجزاء بنيان متصل؛ فعليه يتوقف إدراك الهدايات في أعلى صورها.

فالعلم بالمناسبات بين الآيات القرآنية في السورة الواحدة، وبين السور في الكتاب كله، أمر ذو خطر عظيم؛ لما له من شأن كبير في الدلالة على تفسير النَّظْم الحكيم، تفسيرًا موضوعيًّا.

يقول الغُماري الحسني:

علم التناسب للسور ❖ علم جليل ذو خطر

قد قلّ فيه الكاتبو ❖ ن كما قد عز المُستطر

ولما كان هذا العلم دقيق المسالك خفي المدارك، احتاج الباحث فيه إلى استفراغ الجهد؛ بغية الاستقصاء اللغوي لدلالات الكلمات القرآنية، والإحاطة بأسباب النزول والقراءات، والتوسع في أفانين علوم النحو، والمعاني، والبيان، والبديع، مع حسٍّ مرهف، ونفس شفافة، والتقاط سريع، وألمعية وافرة، وسلامة في القصد؛ ليدرك سر اللُّحمة بين لطائف الآيات القرآنية، ومراد الله —تعالى- من ترتيب كلامه على هذه الصفة، فتبدو له أوجه المناسبات في النَّظْم الحكيم.

قال الزركشي: اعلم أن المناسبة علم شريف تحزر به العقول، ويعرف به قدر القائل فيما يقول.

وقال ابن العربي، في "سراج المريدين": ارتباط آي القرآن بعضها ببعض حتى تكون كالكلمة الواحدة، متسقة المعاني، منتظمة المباني، علم عظيم لم يتعرض له إلا عالم واحد، عمل فيه سورة البقرة، ثم فتح الله لنا فيه فلما لم نجد له حملة، ورأينا الخلق بأوصاف البطلة ختمنا عليه، وجعلناه بيننا وبين الله ورددناه إليه.

وقال الإمام الرازي، في سورة البقرة: ومن تأمل في لطائف نظم هذه السورة وفي بدائع ترتيبها؛ علم أن القرآن كما أنه معجز بحسب فصاحة ألفاظه وشرف معانيه، فهو أيضًا بسبب ترتيبه ونظم آياته، ولعل الذين قالوا: "إنه معجز بسبب أسلوبه"، أرادوا ذلك.

وقال بعض الأئمة: "من محاسن الكلام، أن يرتبط بعضه ببعض؛ لئلا يكون منقطعًا، وهذا النوع يهمله بعض المفسرين أو كثير منهم، وفوائده غزيرة".

وقال البقاعي: "... وبهذا العلم يرسخ الإيمان في القلب، ويتمكن من اللب؛ وذلك لأنّه يكشف أن للإعجاز طريقين:

أحدهما: نظم كل جملة على حيالها، بحسب التركيب.

الثاني: نظمها مع أختها بالنظر إلى الترتيب.

والأول أقرب تناولًا، وأسهل ذوقًا؛ فإن كل من سمع القرآن من ذكي وغبي يهتز لمعانيه، ويحصل له عند سماعه روعة بنشاط، ورهبة مع انبساط، لا تحصل عند سماع غيره، وكلما دقق النظر في المعنى عظم عنده موقع الإعجاز، ثم إذا

عبر الفطن من ذلك إلى تأمل ربط كل جملة بما تلته وما تلاها خفي عليه وجه ذلك، ورأى أن الجمل متباعدة الأغراض متباينة المقاصد؛ فظن أنّها متنافرة، فحصل له من القبض والكرب أضعاف ما كان حصل له بالسماع من الهز والبسط، فربما شككه ذلك، وتزلزل إيمانه، وزحزح إيقانه، وربما وقف كثير من أذكياء المخالفين عن الدخول في هذا الدين، بعدما وضحت إليه دلائله، وبرزت له من جمالها دقائقه وجلائله لحكمة أرادها منزله، وأحكمها بجمله ومفصله، فإذا استعان الله، وأدام الطرق لباب الفرج بإنعام التأمل وإظهار العجز، والوثوق بأنّه في الذروة من إحكام الربط، كما في الأوج من حسن المعنى واللفظ؛ لكونه من جلّ عن شوائب النقص، وحاز صفات الكمال إيمانًا بالغيب، وتصديقًا بالرب، قائلًا ما قال الراسخون في العلم: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴾ [آل عمران: ٨]، فانفتح له ذلك الباب، ولاحت له من ورائه بوارق أنوار تلك الأسرار، رقص الفكر فيه طربًا، وسكر -واللهِ- استغرابًا وعجبًا، وطاش لعظمة ذلك جنانه، فرسخ من غير ريبة إيمانه، ورأى أن المقصود بالترتيب معانٍ جليلة الوصف بديعة الرصف، عليَّة الأمر، عظيمة القدر، مباعدة لمعاني الكلام على أنّها منها أخذت، فسبحان من أنزله وأحكمه وفصله، وغطّاه وجلّاه، وبينه غاية البيان وأخفاه، وبذلك أيضًا يوقف على الحق من معاني آيات حار فيها المفسرون لتضييع هذا الباب من غير ارتياب، وبه تتبين لك أسرار القصص المكررات، وأنّ كل سورة أعيدت فيها قصة؛ فلمعنى أدعى في تلك السورة استدل عليه بتلك القصة، غير المعنى الذي سيقت له في السورة الثانية السابقة، ومن هنا اختلفت الألفاظ بحسب تلك الأغراض، وتغيرت النظوم بالتأخير والتقديم، والإيجاز والتطويل، مع أنّه لا يخالف شيء من ذلك

أصل المعنى الذي تكونت به القصة، وعلى قدر غموض تلك المناسبات، يكون وضوحها بعد انكشافها".

قال البقاعي: "هذا؛ وإن العلم الذي أفاض الله -وله الحمد- عليّ، أصله: بذل الرقة والانكسار، والتضرع والافتقار لأدق العلوم أمرًا، وأخفاها سرًا، وأعلاها قدرًا؛ لأنه في الحقيقة إظهار البلاغة من الكتاب العزيز، وبيان ذلك في كل جملة من جمله؛ فإن البلاغة مناسبة المقال لمقتضى الحال، وهذا الكتاب لبيان الداعي إلى وضع كل جملة في مكانها، وإقامة حجتها في ذلك وبرهانها؛ لأن هذا العلم تعرف منه علل الترتيب.

وجعل اسم كتابه: (مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور)، دالًّا عليه، فقال: "فتعريف هذا العلم هو اسم هذا الكتاب المصنف فيه علم يعرف منه مقاصد السور.

وموضوعه: آيات السور، كل سورة على حالها.

وغايته: معرفة الحق من تفسيره، كالآية من تلك السور.

ومنفعته: التبحر في علم التفسير؛ فإنه يثمر التسهيل له والتيسير. ونوعه: التفسير، ورتبته: أوله، فيشتغل به قبل الشروع فيه؛ فإنه كالمقدمة له؛ من حيث إنه كالتعريف؛ لأنه معرفة تفسير كل سورة إجمالًا.

وأقسامه: السور.

وطريقة السلوك في تحصيله: جمع جميع فنون العلم".

قال الغماري -في كلامه عن المسألة الثالثة-: "المناسبة علم شريف عزيز، قلَّ اعتناء المفسرين به؛ لدقته واحتياجه إلى مزيد فكر وتأمل.

وقد اعتبر السيوطي، مناسبة آيات القرآن وسوره، وارتباط بعضها ببعض حتى تكون كالكلمة الواحدة، وجهًا من وجوه إعجاز القرآن. وقال: إن من فوائده: "جعل أجزاء الكلام بعضها آخذًا بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط، ويصير التأليف حالته حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء".

ومن المحدثين الذين تنبّهوا إلى قيمة هذا العلم الجليل، الشيخ الزرقاني، يقول: "إن القرآن تقرؤه من أوله إلى آخره، فإذا هو محكم السرد، دقيق السبك، متين الأسلوب، قوي الاتصال، آخذ بعضه برقاب بعض في سوره، وآياته، وجمله، يجري دم الإعجاز فيه كله من ألفه إلى يائه، كأنه سبيكة واحدة ولا يكاد يوجد بين أجزائه تفكّك ولا تخاذل، كأنه حلقة مفرغة، أو كأنه سمط، وحيد، وعقد فريد، يأخذ بالأبصار، نظمت حروفه وكلماته، ونسقت جمله وآياته، وجاء آخره مساوقًا لأوله، وبدا أوله مواتيًا لآخره".

ويصف الأستاذ مصطفي صادق الرافعي، هذا الأسلوب القرآني العجيب، قائلًا: "وبالجملة؛ فإن هذا الإعجاز في معاني القرآن وارتباطها أمر لا ريب فيه، وهو أبلغ في معناه الإلهي إذا انتبهت إلى أن السور لم تنزل على هذا الترتيب، فكان الأحرى أن لا تلتئم، وأن لا يناسب بعضها بعضًا، وأن تذهب آياتها في الخلاف كل مذهب، ولكنه روح من أمر الله، تفرّق معجزًا، فلمّا اجتمع؛ اجتمع له إعجاز آخر؛ ليتذكّر أولو الألباب".

ويقول الشيخ عبد الحميد الفراهي: "وربما يحطّ عندك قدر خطيب مصقع أتى بفنون من البلاغة، وأثّر في النفوس بخلابة بيانه لمحض أنه ذهل عن ربط الكلام، فهام من وادٍ إلى واد، مع أنه معذور لأنه ألقى خطبته ارتجالًا، ولم يُعمل فيها النظر والروية، وما مؤاخذاتك لذلك الخطيب إلا لأن الكلام البليغ لا يحتمل سوء الترتيب، فإذا كان الأمر كذلك، أليس من الموقن بإعجاز القرآن أن يثبت حسن نظمه، وإحكام ترتيبه، وتناسق آياته وسوره"؟!.

علاقة علم المناسبات بالتفسير الموضوعي للقرآن الكريم

إن القرآن الكريم، كتاب هداية ربانية تُمثل آخر اتصال بين وحي السماء وأهل الأرض؛ لكونه الكتاب الإلهي الخاتم، المرشد إلى الصحيح في الاعتقاد، والخير في السلوك؛ فلا غرو أن تكون طريقته في التأليف مغايرة لما أَلِفه الناس، فليست سُوَره مجرد فصول من كتاب؛ بحيث تستقل كل سورة عن غيرها، وإنما طريقة القرآن - ككتاب هداية - تستلزم أن يسلك طرقًا عديدة يدخل منها إلى النفس، وكما أن الهدايات تجتمع في القرآن بتمامه، فإن هذه الهدايات منبثة أيضًا في سوره بصورة تجل عن الوصف، يراها من يمعن النظر فيها، فيجد لكل سورة وحدة تجتمع حولها آياتها، وإن تعددت موضوعاتها، ويحس فيها روحًا تسري بين أجزائها، ووشائج تربط بينها، ومقصدًا يجمعها.

وهذا النوع من الدراسة، هو من تناولات التفسير الموضوعي، فدائرته تحيط بالسورة القرآنية الواحدة، وتتجلى مهمة الباحث في الكشف عن الهدف الجامع الذي تدور حوله السورة.

وطريقته: أن يستوعب الباحث أهداف السورة المنبثة في أسباب نزولها، وترتيبها، ومكيها، ومدنيِّها، وأسمائها، وعدد آيها، ومقاصدها الفرعية، وأساليب عرضها، والمناسبات بين مقاطعها.

فالسورة في مجملها كلٌّ لا تنفصم عراه، وطائفة ملتئمة من الآيات لا تحتمل تقطيعها؛ وإنما النظر إليها يكون في كلها لا في بعضها، ولا تتم الفائدة إلا باعتبارها كيانًا حيًّا واحدًا.

يقول الشاطبي (٧٩١هـ) في (الموافقات): "اعتبار جهة النظم في السورة لا يتم به فائدة إلا بعد استيفاء جميعها بالنظر؛ فالاقتصار على بعضها غير مفيد للمقصود منها، كما أن الاقتصار على بعض الآية في استفادة حكم ما، لا يفيد إلا بعد كمال النظر في جميعها؛ فسورة البقرة -مثلًا- كلام واحد باعتبار النظم، وإن احتوت على أنواع من الكلام بحسب ما ثبت فيها؛ فمنها ما هو كالمقدمات والتمهيدات بين يدي الأمر المطلوب، ومنها ما هو كالمؤكد والمتمم، ومنها ما هو المقصود في الإنزال، وذلك تقرير الأحكام على تفاصيل الأبواب، ومنها الخواتم العائدة على ما قبلها بالتأكيد والتثبيت، وما أشبه ذلك.

ولا بد من تمثيل شيء من هذه الأقسام يَبين فيه ما تقدم:

فقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٣] إلى قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٧]، كلام واحد، وإن نزل في أوقات شتى، وحاصله: بيان الصيام، وأحكامه، وكيفية آدابه، وقضائه، وسائر ما يتعلق به من الجلائل التي لا بد منها، ولا ينبني إلا عليها".

وسورة الكوثر، نازلة في قضية واحدة، وسورة العلق، نازلة في قضيتين:

الأولى: حتى قوله: ﴿ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ﴾ [العلق: ٥]، والأخرى: بقية السورة، وسورة المؤمنون –المكية- نازلة في قضية واحدة، وهي: الدعاء إلى عبادة الله تعالى؛ وإن اشتملت على ما قرره القرآن المكي، في معانيه الثلاث: تقرير الوحدانية، وتقرير النبوة، وإثبات المعاد.

ويدل البقاعي تـ (٨٨٥هـ)، على مناسبات القرآن، واتصاله بالوحدة الموضوعية في السورة القرآنية الواحدة، فيقول: "فعلم مناسبات القرآن: علم

تعرف منه علل ترتيب أجزائه، وهو سر البلاغة؛ لأدائه إلى تحقيق مطابقة المقال لمقتضى الحال، وتتوقف الإجادة فيه على معرفة مقصود السورة المطلوب ذلك فيها".

وليس من شك في أن لكل سورة شخصيتها المستقلة، وأهدافها الواضحة؛ فمن المعلوم أن السور المكية، قد عرضت أسس العقيدة الإسلامية الثلاثة بشكل مفصل: الألوهية، والرسالة، والبعث بعد الموت، ويمكن للباحث أن يتناول من كل سورة مكية، أحد الأسس الثلاثة بجانب اشتمال الكثير منها على أمهات الأخلاق، والتنفير من مرذولها، في حين تشتمل السور المدنية، على الكليات الشرعية، وتُحيل إلى الحوار، وإقامة البرهان، وتفنيد مزاعم المعارضين وأهل الكتاب، وفضح المنافقين.

يقول البقاعي: "إن من عرف المراد من اسم السورة، عرف مقصودها، ومن حقق المقصود منها، عرف تناسب آيها وقصصها، وجميع أجزائها... فإن كل سورة لها مقصد واحد، يدار عليه أولها وآخرها، ويستدل عليه فيها.

ويعد هذا النوع أكثر أنواع التناول الموضوعي تطورًا وإضافة؛ فهو لا يتتبع كلمة قرآنية ليستنبط دلالاتها، ولا يعرض لموضوع قرآني فيجمع آياته ويربط بينها، كما أنه لا ينظر للسورة القرآنية الواحدة، كوحدة موضوعية بالبحث عن مقصدها الأكبر الذي تدور عليه؛ وإنما يضيف إلى عنايته بالوحدة الموضوعية لكل سورة، البحث عن آفاق العلاقة بما يجاورها من سور، فينظر في فواتح السور وخواتيمها، ويربط بينها مجتمعة تارة ومتفرقة تارة أخرى، جامعًا بين موضوعات السور ما استقام له الجمع؛ بحيث تبدو سور الكتاب -وقد التقت معانيها ومقاصدها- كدائرة اتصل كل مبتدأ فيها بمختتمها.

يقول الدكتور حكمت الحريري:

تبين لنا بالأدلة الوافية، الانسجام التام والتناسق الكامل بين الآيات والسور؛ فإنها وإن اشتملت على نجوم متعددة، وأغراض مختلفة، ومعانٍ متنوعة، لكنها ترمي إلى هدف واحد، وتندرج تحت مقصد واحد لا تنفك عنه.

وهذا وجه من وجوه إعجاز القرآن الكريم، ذلك بأن آيات القرآن نزلت في أوقات متباعدة، والطريقة التي اتبعت في ترتيب آياته حيث كان يقول ﷺ: "ضعوا آية كذا في موضع كذا". ولو كان هذا الأمر من تأليف البشر، لما خلا من تناقض واضطراب، وعيب ومؤاخذة، لكنه ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فُصِّلَت: ٤٢].

تقرأ السورة الطويلة المنجمة في نزولها، فلا تحس بشيء من تناكر الأوضاع؛ بل ترى بين الأجناس المختلفة تمام الألفة، فلم يكن الانتقال بين الأغراض المختلفة في السورة الواحدة أمرًا اعتباطيًّا بلا هدف - فهذا لا يليق بكلام العقلاء من البشر، فكيف بكلام أحكم الحاكمين - إنما هناك صلات وثيقة بين هذه المعاني والأغراض؛ بحيث تتضافر جميعًا لتصل إلى الغاية القصوى، والهدف العام الذي تدور حوله السورة، وهو ما يطلق عليه بعض العلماء "الوحدة الموضوعية"، أو "عمود السورة، ونظامها".

وللوقوف على هذه الحقيقة ومعرفتها، لابد من تدبر القرآن؛ فإنها لا تظهر إلا بالتدبر والتأمل الصادق، وقد وبخ سبحانه من يقرأ القرآن ولا يتدبره، فقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤]، فالقرآن لا تنقضي عجائبه، ولا يخلق على كثرة الردّ.

قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧].

يستدل على الوحدة الموضوعية في السورة، من خلال الأمور التالية:

١. عرض السورة عرضًا واحدًا، نرسم به خط سيرها إلى غايتها:

ونبرز به وحدة نظامها المعنوي في جملتها؛ كي ترى في ضوء هذا البيان كيف وقعت كل حلقة في الموقع المناسب لها، والسياسة الرشيدة في دراسة النسق القرآني، تقضي بأن يكون هذا النحو من الدرس هو الخطوة الأولى فيه، فلا يتقدم الناظر إلى البحث في الصلات الموضعية بين جزء وجزء منه، إلا بعد أن يحكم النظر في السورة كلها؛ بإحصاء أجزائها، وضبط مقاصدها على وجه يكون له عونًا على السير في تلك التفاصيل.

إن السورة مهما تعددت قضاياها؛ فهي كلام واحد يتعلق آخره بأوله، وأوله بآخره، ويترامى بجملته إلى غرض واحد، كما تتعلق الجمل بعضها ببعض في القضية الواحدة، وإنه لا غنى لمتفهم نظم السورة، عن استيفاء النظر في جميعها، كما لا غنى عن ذلك في أجزاء القضية.

٢. اسم كل سورة مترجم عن مقصودها:

هنالك ارتباط وثيق بين المعاني والأغراض المختلفة التي تتعرض لها آيات السورة، وبين اسم السورة الذي يحتوي على الهدف العام منها.

الأمر الكلي المهيمن على حكم الربط بين جميع أجزاء القرآن، هو أنك تنظر الغرض الذي سيقت له السورة، وتنظر ما يحتاج إليه ذلك الغرض من المقدمات، وتنظر إلى مراتب تلك المقدمات في القرب والبعد من المطلوب، وتنظر عند انجرار الكلام في المقدمات إلى ما يستتبعه من استشراف نفس السامع إلى الأحكام واللوازم التابعة له.

قال البقاعي -بعد أن ذكر كلام شيخه محمد البجائي-: وقد ظهر لي باستعمالي لهذه القاعدة بعد وصولي إلى سورة سبأ، في السنة العاشرة من ابتدائي في عمل هذا الكتاب، أن اسم كل سورة مترجم عن مقصودها؛ لأن اسم كل شيء تظهر المناسبة بينه وبين مسماه عنوانه الدالّ إجمالًا على تفصيل ما فيه؛ وذلك هو الذي أنبأ به آدم # عند العرض على الملائكة -عليهم السلام- ومقصود كل سورة هادٍ إلى تناسبها، فأذكر المقصود من كل سورة، وأطبق بينه وبين اسمها.

٣- العود على البدء:

ترى في كثير من سور القرآن أن الكلام ينتقل من معنى إلى آخر، ومنه إلى معنى آخر، ثم يعود على ما بدأ منه، ولم يكن هذا الانتقال والانجرار من معنى إلى آخر، إلا لوجود رابطة مهمة تربط بين الآيات والمقاصد يقتضيها السياق.

قال الشيخ عبد الحميد الفراهي: إني رأيت في ترتيب كلام الله -وله الحمد على ما أراني- أن الكلام ينجر من أمر إلى أمر وكله جدير بأن يكون مقصودًا، فيشفي الصدور ويجلو القلوب، ثم يعود إلى البدء فيصير كالحلقة.

وإن من عادة العرب، وفطرة البلاغة أن ينجر الكلام من أمر إلى آخر، ثم يعود إلى الأول أو الوسط؛ وإذا كان المخاطب عالمًا بأسباب الكلام عاقلًا له بقلبه لم يشكل عليه نظمه.

إن الإقرار بوجود التناسب بين الآيات، يؤدي إلى انتظامها في وحدة موضوعية معينة تحت هدف عام، ومقصد معين بالرغم من تنوع أغراض السورة.

المعارضون لعلم المناسبات، وبيان الراجح

وكحال كل فن له مؤيدوه؛ فإن الضرورة تقتضي ظهور من يعارضه ممن يرون ما لا يراه الفريق الآخر، ويأتون على دعواهم بما يدل عليها، وقد يكون الخلاف بين الفريقين لفظيًّا، كما يكون سر الخلاف في تنزيه كل فريق لموضوع البحث عما لا يليق به بحسب زاوية رؤيته له.

فكان لعلم المناسبات القرآنية معارضون، وهم وإن كانوا قلة، إلا أن رأيهم محل بحث ودرس.

١ ▪ عز الدين بن عبد السلام:

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام تـ (٦٦٠) هـ: المناسبة: علم حسن ولكن يشترط في حسن ارتباط الكلام، أن يقع في أمر متحد مرتبط أوله بآخره؛ فإن وقع على أسباب مختلفة لم يشترط فيه ارتباط أحدهما بالآخر، قال: ومن ربط ذلك فهو متكلف بما لا يقدر عليه إلا بربـاط ركيك، يصان عنه حسن الحديث فضلًا عن أحسنه؛ فإن القرآن نزل في نيف وعشرين سنة، في أحكام مختلفة ولأسباب مختلفة، وما كان كذلك لا يتأتى ربط بعضه ببعض؛ إذ لا يحسن أن يرتبط تصرف الإله في خلقه وأحكامه بعضها ببعض، مع اختلاف العلل والأسباب كتصرف الملوك، والحكام، والمفتين، وتصرف الإنسان نفسه بأمور متوافقة و متخالفة ومتضادة، وليس لأحد أن يطلب ربط بعض تلك التصرفات مع بعض مع اختلافها في نفسها واختلاف أوقاتها.

٢. أبو حيان:

كما نُقل عن الإمام أبي حيان، -صاحب (البحر المحيط)- كلامٌ شبيه بكلام العز بن عبد السلام: وأنكر الغانمي، اشتمال القرآن الكريم على أحد أنواع الارتباط بين الآيات القرآنية، وهو المسمى بـ "حسن التخلص"، وقال: إن القرآن إنما وقع على الاقتضاب الذي هو طريقة العرب في الانتقال إلى غير ملائم.

٣. الشوكاني:

وذكر الشوكاني -صاحب تفسير (فتح القدير)- حجج المنكرين لهذا اللون من الارتباط بين الآيات، ونحا نحوهم، وضرب على بعض الأمثلة؛ فعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾ [البقرة: ٤٠]، يقول: اعلم أن كثيرًا من المفسرين جاءوا بعلم متكلف، واستغرقوا أوقاتهم في فن لا يعود عليهم بفائدة؛ بل أوقعوا أنفسهم في التكلم بمحض الرأي المنهي عنه في الأمور المتعلقة بكتاب الله –تعالى- وذلك أنهم أرادوا أن يذكروا المناسبة بين الآيات القرآنية المسرودة على هذا الترتيب الموجود في المصاحف؛ فجاءوا بتكلفات وتعسفات يتبرأ منها الإنصاف، ويتنزه عنها كلام البلغاء، فضلًا عن كلام الرب -سبحانه- حتى أفردوا ذلك بالتصنيف، وجعلوه المقصد الأهم من التأليف كما في تفسيره".

٤. محمد الغزنوي:

إلا أن أوسع مقال في الرد على أصحاب المناسبات، ما كتبه الشيخ محمد الغزنوي؛ حيث قال: "اعلم أن كثيرًا من المفسرين جاءوا بعلم متكلف،

وخاضوا في بحر لم يكلفوا سباحته ؛ بل أوقعوا أنفسهم في التكلم بمحض الرأي المنهي عنه في الأمور المتعلقة بكتاب الله سبحانه ؛ وذلك أنهم أرادوا أن يذكروا المناسبة بين الآيات القرآنية المسرودة على هذا الترتيب الموجود في المصاحف، فجاءوا بتكلفات يتبرأ منها الإنصاف ، ويتنزه عنه كلام البلغاء فضلًا عن كلام الرب -سبحانه- حتى أفردوا ذلك بالتصنيف، وجعلوه المقصد الأهم من التأليف، كما فعله البقاعي، في تفسيره ومن تقدمه ومن تأخر عنه. وإن هذا لمن أعجب ما يسمعه من يعرف أن هذا القرآن ما زال ينزل مفرقًا على حسب الحوادث المقتضية لنزوله، منذ نزول الوحي على رسول الله ﷺ إلى أن قبضه الله ﷻ إليه، وكل عاقل لا يشك أن هذه الحوادث المقتضية لنزول القرآن متخالفة باعتبار نفسها ؛ بل قد تكون متناقضة كتحريم أمر كان حلالًا، وتحليل أمر كان حرامًا، وإثبات أمر لشخص أو أشخاص تناقض ما كان قد ثبت لهم قبله، وتارة يكون الكلام مع المسلمين وتارة مع الكافرين وتارة مع من مضى وحضر، وحينًا في عبادة وحينًا في معاملة، ووقتًا في ترغيب ووقتًا في ترهيب، وآونة بشارة وآونة نذارة، وطورًا في أمر دنيا وتارة في أمر آخرة، ومرة في تكاليف آتية ومرة في أقاصيص ماضية ؛ وإذا كانت أسباب النزول مختلفة هذا الاختلاف الذي لا يتيسر معه الائتلاف ؛ فالقرآن النازل فيها باعتبار نفسه مختلف كاختلافها ؛ فكيف يطلب العاقل المناسبة بين العنب والتوت، والماء والنار، والملَّاح والحادي؟! وهل هذا إلاّ مِنْ فتح أبواب الشك وتوسيع دائرة الريب على من كان في قلبه مرض أو كان مرضه مجرد الجهل والقصور؟! فإنه إذا وجد أهل العلم يتكلمون في التناسب بين جميع آي القرآن، تقرر عنده أن هذا الأمر لا بد منه، وأنه لا يكون القرآن بليغًا معجزًا إلا إذا ظهر الوجه المقتضي للمناسبة، فإن وَجَد الاختلاف بين

الآيات انقدح في قلبه ما كان عليه في عافية وسلامة، هذا على فرض أن نزول القرآن كان مرتبًا على هذا الترتيب الكائن في المصحف؛ فكيف وكل من له أدنى علم بالكتاب يعلم علمًا يقينًا أنه لم يكن كذلك، ومن شك في هذا رجع إلى كلام أهل العلم العارفين بأسباب النزول المُطَّلعين على حوادث النبوة؛ فإنه يثلج صدره ويزول عنه الريب بالنظر في سورة من السور المتوسطة فضلًا عن المطولة؛ فإنه لا محالة يجدها مشتملة على آيات نزلت في حوادث مختلفة لا مطابقة بين أسبابها؛ بل يكفي المقصر أن يعلم أن أول ما نزل: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ [العلق: ١]، و: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ﴾ [المدثر: ١]، و: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ﴾ [المزمل: ١]، وينظر أي موضع هذه الآيات والسور في ترتيب المصحف.

وإذا كان الأمر هكذا؛ فأي معنى لطلب المناسبة بين آيات نعلم قطعًا أنه تقدم في ترتيب المصحف ما أنزل الله متأخرًا، أو تأخر ما أنزل الله متقدمًا، وما أقل نفع مثل هذا؛ بل هو عند من يفهم تضييع للأوقات في أمر لا يعود بنفع على فاعله ولا على من يقف عليه، وأنت تعلم أنه لو تصدى رجل من أهل العلم للمناسبة بين ما قاله رجل من البلغاء من خطبه ورسائله، وإلى ما قاله شاعر من القصائد التي تكون تارة مدحًا وأخرى هجاء، وحينًا تشببًا وحينًا رثاء، وغير ذلك، فعمد هذا المتصدي إلى ذلك المجموع فناسب بين فقره ومقاطعه، ثم تكلف تكلفًا آخر فناسب بين الخطبة التي خطبها في الحج والخطبة التي خطبها في النكاح ونحو ذلك، وناسب بين الإنشاء في العزا والإنشاء في الهنا؛ لعُدَّ هذا المتصدي لمثل هذا مصابًا في عقله عابثًا بعمره الذي هو رأس ماله، وإذا كان مثل هذا بهذه المنزلة في كلام البشر؛ فكيف تراه يكون في كلام الله -سبحانه- الذي أعجزت بلاغته بلغاء العرب!؟

وقد علم كل مقصر، وكامل أن الله -سبحانه- وصف هذا القرآن بأنه عربي، فأنزله بلغتهم وسلك فيه مسالكهم في الكلام، وجرى فيه مجاريهم في الخطاب، وقد علمنا أن خطيبهم كان يقوم المقام الواحد؛ فيأتي بفنون مختلفة وطرائق متباينة وكذلك شاعرهم. ولْنكتفِ بهذا التنبيه على هذه المفسدة التي يعثر في ساحتها كثير من المحققين".

إن ما ذهب إليه العز بن عبد السلام، وأبو حيان، والغانمي، والشوكاني، والغزنوي، هو مما فيه بعض عذر؛ فقد ضربوا أمثلة على تمحُّل القائلين بالمناسبة في القرآن، وأن اشتراط ذلك لا يليق لوقوع السور والآيات على أسباب وأزمان مختلفة يتأتى فيها تغاير الدواعي والعلل، وأن من سعى إلى البحث عن ذلك التناسب فقد تكلف ما لا يطيق، وإن قدر فهي مقدرة تؤدي إلى ربط ركيك يصان عنه كلام رب العالمين.

والواقع أن ما ساقوه من دوافع ومسوِّغات، هو مما يقبل إثبات العكس؛ فالثابت أن للقرآن الكريم نوعين من التنزلات: أحدهما: نزولي على حسب الوقائع، والآخر: مصحفي على حسب الترتيب المنقول إلينا بالتواتر جيلًا عن جيل، وإن من يمعن في النظر يجد في كل واحد من التنزيلين نوع لُحْمَة وانتماء وتناسب، واتصال بين الآيات وبين السور على السواء؛ حدث أولًا عند نزولها بحسب الوقائع، ثم حدث ثانيًا عند ترتيبها مصحفيًّا.

وفصل الخطاب، أنها على حسب الوقائع تنزيلًا، وعلى حسب الحكمة ترتيبًا وتأصيلًا؛ فالمصحف على وفق ما في اللوح المحفوظ مرتبة سوره كلها، وآياته بالتوقيف كما أنزل جملة إلى بيت العزة، ومن المعجز البين أسلوبه ونظمه الباهر، والذي ينبغي في كل آية أن يبحث أول كل شيء عن كونها مكملة لما قبلها أو مستقلة، ثم المستقلة ما وجه مناسبتها لما قبلها؛ ففي ذلك علم جمٌّ، وهكذا في السور يطلب وجه اتصالها بما قبلها وما سيقت له.

وإذا جاز ارتفاع حد التناسب عن كلام البشر وأفعالهم؛ لاختلاف الحوادث والأزمان، فإن ذلك لا يرتفع في كلام رب العالمين، الموصوف بالإعجاز؛ وصدق الله إذ يقول: ﴿ الٓر كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ [هود: ١]، ثم إنه قد حُفظ عن الشوكاني، عند ترجمته للبقاعي، في كتابه (البدر الطالع)، قوله: "إنه من الأئمة المتقنين المتبحرين في جميع المعارف".

ووصف تفسيره (نظم الدرر)، بقوله: "ومن أمعن النظر في كتاب له في التفسير الذي جعله في المناسبة بين الآي والسور؛ علم أنه من أوعية العلم المفرطين في الذكاء الجامعين بين علميّ المعقول والمنقول، وكثيرًا ما يشكل عليّ شيء في الكتاب العزيز وأرجع إلى مطولات التفسير ومختصراتها فلا أجد ما يشفي غليلي، وأرجع إلى هذا الكتاب فأجد ما يفيد".

كما أن أهل العلم قد خالفوا من أنكر القول بالمناسبات القرآنية ووهَّموه، فقال الشيخ ولي الدين الملوي: "قد وهم من قال لا يطلب للآي الكريمة مناسبة؛ لأنها على حسب الوقائع المتفرقة، وفصل الخطاب أنها على حسب الوقائع تنزيلًا، وعلى حسب الحكمة ترتيبًا وتأصيلًا؛ مرتبةُ سوره كلها وآياته بالتوقيف، وحافظ القرآن لو استفتي في أحكام متعددة، أو ناظر فيها أو أملاها؛ لذكر آية كل حكم على ما سُئل، وإذا رجع إلى التلاوة؛ لم يتلُ كما أفتى، ولا كما نزل مفرقًا؛ بل كما أنزل جملة إلى بيت العزة.

ثم زاد: "والذي ينبغي في كل آية أن يبحث أول كل شيءٍ عن كونها مكملة لما قبلها أو مستقلة، ثم المستقلة ما وجه مناسبتها لما قبلها؟ ففي ذلك علم جَمٌّ، وهكذا في السور يُطلب وجه اتصالها بما قبلها وما سيقت له"، ووافقه غير واحد من الأئمة في ذلك.

مناسبات الآيات والسور
(التناسب بين الآية والتي تليها، آيات أشكلت مناسبتها لما قبلها)

عناصر الدرس

العنصر الأول : التناسب بين الآية والتي تليها ٨١

العنصر الثاني : آيات أشكلت مناسبتها لما قبلها ٩١

التناسب بين الآية والتي تليها

قال الزركشي: الذي ينبغي في كل آية أن يبحث أول كل شيء عن كونها مكملة لما قبلها أو مستقلة.

ثم المستقلة ما وجه مناسبتها لما قبلها؟ ففي ذلك علم جم.

قال السيوطي: وفائدته جعل أجزاء الكلام بعضها آخذًا بأعناق بعض؛ فيقوى بذلك الارتباط، ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء.

فنقول: ذكر الآية بعد الأخرى؛ إما أن يكون ظاهر الارتباط؛ لتعلق الكلم بعضه ببعض وعدم تمامه بالأولى فواضح، وكذلك إذا كانت الثانية للأولى على وجه التأكيد، أو التفسير، أو الاعتراض، أو البدل، وهذا القسم لا كلام فيه.

وإما ألا يظهر الارتباط؛ بل يظهر أن كل جملة مستقلة عن الأخرى، وأنها خلاف النوع المبدوء به؛ فإما أن تكون معطوفة على الأولى بحرف من حروف العطف المشركة في الحكم، أو لا.

القسم الأول: أن تكون معطوفة:

ولا بد أن تكون بينهما جهة جامعة:

كقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ [الحديد: ٤]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٥]؛ للتضاد بين القبض والبسط، والولوج والخروج، والنزول والعروج، وشبه التضاد بين السماء والأرض، وفائدة العطف جعلهما كالنظيرين والشريكين.

ومن أمثلة علاقة المضادة: ذكر الرحمة بعد ذكر العذاب، والرغبة بعد الرهبة، وعادة القرآن العظيم إذا ذكر أحكامًا؛ ذكر بعدها وعدًا ووعيدًا؛ ليكون ذلك باعثًا على العمل بما سبق.

ثم يذكر آيات التوحيد والتنزيه؛ ليعلم عظم الآمر والناهي.

وأمثلة ذلك تجدها واضحة في سورٍ كسورة البقرة، والنساء، والمائدة وغيرها من السور.

وبتأمل أمثلة التناسب بين الآيات، يظهر اشتمال القرآن العظيم على النوع المسمى بالتخلص؛ وقد أنكره الغانمي، وقال: ليس في القرآن الكريم منه شيء؛ لما فيه من التكلف، وقال: إن القرآن إنما ورد على الاقتضاب، الذي هو طريقة العرب من الانتقال إلى غير ملائم.

قال الزركشي: وليس كما قال.

وقال السيوطي: قد غلط في قوله... وليس كما قال؛ ففيه من التخلصات العجيبة ما يحير العقول.

وانظر إلى سورة الأعراف كيف ذكر فيها الأنبياء، والقرون الماضية، والأمم السالفة، ثم ذكر موسى إلى أن قص حكاية السبعين رجلًا، ودعائه لهم ولسائر أمته، بقوله: ﴿وَٱكْتُبْ لَنَا فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْآخِرَةِ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، وجوابه تعالى عنه، ثم تخلص بمناقب سيد المرسلين بعد تخلصه لأمته بقوله: ﴿قَالَ عَذَابِىٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ ۖ وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، من صفاتهم كيت وكيت، وهم الذين يتبعون الرسول النبي الأمي، وأخذ في صفاته الكريمة وفضائله، وهو من بديع التخلص.

وفي سورة الشعراء حكى قول إبراهيم: ﴿وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾ [الشعراء: ٨٧]، فتخلص منه إلى وصف المعاد، بقوله: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ [الشعراء: ٨٨] الخ، وقد تخلص من قصة إبراهيم وقومه، إلى تمني الكفار في الدار الآخرة الرجوع إلى الدنيا؛ ليؤمنوا بالرسل، في قوله: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٢]، وهذا تخلص عجيب.

وفي سورة الكهف حكى قول ذي القرنين في السد بعد دكه، الذي هو من أشراط الساعة، ثم النفخ في الصور، وذكر الحشر، ووصف مآل الكفار، والمؤمنين.

وقال بعضهم: الفرق بين التخلص، والاستطراد: أنك في التخلص تركت ما كنت فيه بالكلية، وأقبلت على ما تخلصت إليه، وفي الاستطراد تمر بذكر الأمر الذي استطردت إليه مرورًا كالبرق الخاطف، ثم تتركه وتعود إلى ما كنت فيه كأنك لم تقصده؛ وإنما عرض عروضا.

قيل: وبهذا يظهر أن ما في سورتي الأعراف والشعراء من باب الاستطراد لا التخلص؛ لعوده في الأعراف إلى قصة موسى، بقوله: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٥٩] إلخ، وفي الشعراء إلى ذكر الأنبياء والأمم.

قلت: سيأتي ذكر الاستطراد في القسم الذي لا عطف فيه، ويلاحظ أن أمثلة التخلص فيها ما لا عطف فيه أيضًا؛ مما يعني: أن التخلص، والاستطراد كليهما من أسباب التناسب بين الآيات، سواء أكانت معطوفة، أو غير معطوفة.

ومن أحسن أمثلة التخلص:

قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥] الآية؛ فإن فيها خمس تخلصات؛ وذلك أنه جاء بصفة النور وتمثيله، ثم تخلص منه إلى ذكر الزجاجة

وصفاتها، ثم رجع إلى ذكر النور والزيت يستمد منه، ثم تخلص منه إلى ذكر الشجرة، ثم تخلص من ذكرها إلى صفة الزيت، ثم تخلص من صفة الزيت إلى صفة النور وتضاعفه، ثم تخلص منه إلى نعم الله بالهدى على من يشاء.

ومنه قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾ [المعارج: ١] الآية؛ فإنه سبحانه ذكر أولًا عذاب الكفار، وأن لا دافع له من الله، ثم تخلص إلى قوله: ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾ [المعارج: ٤]، بوصف الله ذي المعارج.

وقوله: ﴿قَالَ هَلۡ يَسۡمَعُونَكُمۡ إِذۡ تَدۡعُونَ ٧٢ أَوۡ يَنفَعُونَكُمۡ أَوۡ يَضُرُّونَ ٧٣ قَالُواْ بَلۡ وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ ٧٤ قَالَ أَفَرَءَيۡتُم مَّا كُنتُمۡ تَعۡبُدُونَ ٧٥ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلۡأَقۡدَمُونَ ٧٦ فَإِنَّهُمۡ عَدُوّٞ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٧٧ ٱلَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهۡدِينِ﴾ [الشعراء: ٧٢ – ٧٨]، وذلك أنه لما أراد الانتقال من أحوال أصنامهم إلى ذكر صفات الله، قال: إن أولئك لي أعداء إلا الله، فانتقل بطريق الاستثناء المنفصل.

وقوله تعالى: ﴿إِنِّي وَجَدتُّ ٱمۡرَأَةٗ تَمۡلِكُهُمۡ وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ وَلَهَا عَرۡشٌ عَظِيمٞ ٢٣ وَجَدتُّهَا وَقَوۡمَهَا يَسۡجُدُونَ لِلشَّمۡسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ فَصَدَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمۡ لَا يَهۡتَدُونَ ٢٤ أَلَّا يَسۡجُدُواْۤ لِلَّهِ ٱلَّذِي يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَيَعۡلَمُ مَا تُخۡفُونَ وَمَا تُعۡلِنُونَ ٢٥ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ﴾. [النمل: ٢٣ – ٢٦].

وقوله تعالى في سورة الصافات: ﴿أَذَٰلِكَ خَيۡرٞ نُّزُلًا أَمۡ شَجَرَةُ ٱلزَّقُّومِ﴾ [الصافات: ٦٢]، وهذا من بديع التخلص؛ فإنه سبحانه خلص من وصف المخلصين وما أعد لهم، إلى وصف الظالمين وما أعد لهم.

واعلم أنه حيث قصد التخلص، فلا بد من التوطئة له.

ومن بديعه: قوله تعالى: ﴿نَحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ أَحۡسَنَ ٱلۡقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣].

يشير إلى قصة يوسف # فوطأ بهذه الجملة إلى ذكر القصة يشير إليها بهذه النكتة من باب الوحي والرمز؛ وكقوله سبحانه موطئًا للتخلص إلى ذكر مبتدأ خلق المسيح # : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا ﴾ [آل عمران: ٣٣] الآية.

ومنها قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٥]، فإنه قد يقال: ما وجه اتصاله بما قبله، وهو قوله: ﴿ وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآ ﴾ [البقرة: ١١٤] الآية؟.

قال الشيخ أبو محمد الجويني في تفسيره: سمعت أبا الحسين الدهان يقول: وجه اتصالها: هو أن ذكر تخريب بيت المقدس قد سبق، أي: فلا يجرمنكم ذلك واستقبلوها؛ فإن لله المشرق والمغرب.

ومنها قوله: ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلۡإِبِلِ كَيۡفَ خُلِقَتۡ ١٧ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيۡفَ رُفِعَتۡ ١٨ وَإِلَى ٱلۡجِبَالِ كَيۡفَ نُصِبَتۡ ١٩ وَإِلَى ٱلۡأَرۡضِ كَيۡفَ سُطِحَتۡ ﴾ [الغاشية: ١٧ – ٢٠] الآيات؛ فإنه يقال ما وجه الجمع بين الإبل، والسماء، والجبال، والأرض في هذه الآيات؟.

والجواب: أنه جمع بينها على مجرى الإلف والعادة بالنسبة إلى أهل الوبر؛ فإن كل انتفاعهم في معايشهم من الإبل؛ فتكون عنايتهم مصروفة إليها، ولا يحصل إلا بأن ترعى وتشرب وذلك بنزول المطر وهو سبب تقلب وجوههم في السماء، ثم لا بد لهم من مأوى يؤويهم وحصن يتحصنون به، ولا شيء في ذلك كالجبال، ثم لا غنى لهم لتعذر طول مكثهم في منزل عن التنقل من أرض إلى سواها؛ فإذا نظر البدوي في خياله وجد صورة هذه الأشياء حاضرة فيه على الترتيب المذكور.

ومنها قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآيِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ۗ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ﴾ [الرعد: ٣٣]، يقال: أي ارتباط بينهما؟.

والجواب: أن المبتدأ، وهو من خبره محذوف، أي: أفمن هو قائم على كل نفس تترك عبادته؟ أو معادل الهمزة تقديره: أفمن هو قائم على كل نفس كمن ليس بقائم؟.

ووجه العطف على التقديرين واضح ؛ أما الأول: فالمعنى: أتترك عبادة من هو قائم على كل نفس ؛ ولم يكفِ الترك حتى جعلوا له شركاء؟.

وأما على الثاني: فالمعنى إذا انتفت المساواة بينهما ؛ فكيف تجعلون لغير المساوي حكم المساوي؟!.

ومنها قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾ [البقرة: ٢٥٨] إلى قوله: ﴿ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

عطف قصة على قصة، مع أن شرط العطف المشاكلة ؛ فلا يحسن في نظير الآية: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾ [الفرقان: ٤٥]، و ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

ووجه ما بينهما من المشابهة أن: ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ ، بمنزلة: هل رأيت كالذي حاج إبراهيم ؛ وإنما كانت بمنزلتها ؛ لأن ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ ، مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي ؛ ولذلك يجاب ببلى، والاستفهام يعطي النفي ؛ إذ حقيقة المستفهم عنه غير ثابتة عند المستفهم، ومن ثم جاء حرف الاستفهام مكان حرف النفي، ونفي النفي إيجاب، فصار بمثابة "رأيت"، غير أنه مقصود به الاستفهام ؛ ولم يمكن أن يؤتى بحرفه ؛ لوجوده في اللفظ ؛ فلذلك أعطي معنى: هل رأيت.

فإن قلت: من أين جاءت ﴿ إِلَىٰ ﴾ ، و "رأيت"، يتعدى بنفسه؟.

الجواب: لتضمنه معنى "تنظر".

هذا القسم الأول؛ حيث تكون الآية الثانية، معطوفة على الأولى.

والقسم الثاني: ألا تكون معطوفة:

وهنا لا بد من دعامة تؤذن باتصال الكلام، وهي قرائن معنوية مؤذنة بالربط.

والقسم الأول، مزج لفظيٌّ.

وهذا القسم، مزج معنوي، تنزل الثانية من الأولى منزلة جزئها الثاني.

وله أسباب:

أحدها: التنظير؛ فإن إلحاق النظير بالنظير من دأب العقلاء، ومن أمثلته:

قوله تعالى: ﴿ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [الأنفال: ٥]، عقب قوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّاۚ لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ [الأنفال: ٤]؛ فإن الله –سبحانه- أمر رسوله أن يمضي لأمره في الغنائم على كره من أصحابه كما مضى لأمره في خروجه من بيته لطلب العير أو للقتال وهم كارهون؛ وذلك أنهم اختلفوا في القتال يوم بدر في الأنفال، وحاجوا النبي ﷺ وجادلوه، فكره كثير منهم ما كان من فعل رسول الله ﷺ في النفل؛ فأنزل الله هذه الآية وأنفذ أمره بها، وأمرهم أن يتقوا الله ويطيعوه، ولا يعترضوا عليه فيما يفعله من شيء بعد أن كانوا مؤمنين، ووصف المؤمنين، ثم قال: ﴿ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴾، يريد: أن كراهيتهم لما فعلته من الغنائم، ككراهيتهم للخروج معك.

والقصد أن كراهيتهم لما فعله من قسمة الغنائم، ككراهيتهم للخروج، وقد تبين في الخروج الخير من الظفر، والنصر، والغنيمة، وعز الإسلام؛ فكذا يكون فيما فعله في القسمة؛ فليطيعوا ما أمروا به ويتركوا هوى أنفسهم.

فشبه كراهتهم ما جرى من أمر الأنفال وقسمتها، بالكراهة في مخرجه من بيته، وكل ما لا يتم الكلام إلا به من صفة وصلة؛ فهو من نفس الكلام.

وقيل معناه: أولئك هم المؤمنون حقًّا، كما أخرجك ربك من بيتك بالحق؛ كقوله تعالى: ﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٣].

وقيل: الكاف صفة لفعل مضمر، وتأويله: افعل، في الأنفال؛ كما فعلت في الخروج إلى بدر، وإن كره القوم ذلك.

ونظيره قوله تعالى: ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ ﴾ [البقرة: ١٥١]، معناه: كما أنعمنا عليكم بإرسال رسول من أنفسكم؛ فكذلك أتم نعمتي عليكم.

وأما قوله تعالى: ﴿ كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ ﴾ [الحِجر: ٩٠] بعد قوله: ﴿ وَقُلْ إِنِّىٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [الحِجر: ٨٩]؛ فإن فيه محذوفًا، كأنه قال: أنا النذير المبين عقوبة أو عذابًا مثل ما أنزلنا على المقتسمين.

السبب الثاني: المضادة:

ومن أمثلته:

قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ﴾ [البقرة: ٦] الآية؛ فإن أول السورة كان حديثًا عن القرآن الكريم، وأن من شأنه الهداية للقوم الموصوفين بالإيمان، فلما أكمل وصف المؤمنين؛ عقب بحديث الكافرين؛

فبينهما جامع وهمي بالتضاد من هذا الوجه وحكمته التشويق والثبوت على الأول، كما قيل: وبضدها تتبين الأشياء.

فإن قيل: هذا جامع بعيد؛ لأن كونه حديثًا عن المؤمنين؛ بالعرض لا بالذات، والمقصود بالذات الذي هو مساق الكلام؛ إنما هو الحديث عن الكتاب؛ لأنه مفتتح القول.

قلنا: لا يشترط في الجامع ذلك؛ بل يكفى التعلق على أي وجه كان.

ويكفى في وجه الربط ما ذكرنا؛ لأن القصد تأكيد أمر القرآن والعمل به، والحث على الإيمان به؛ ولهذا لما فرغ من ذلك، قال: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ [البقرة: ٢٣] الآية؛ فرجع إلى الأول.

السبب الثالث: الاستطراد:

كقوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِي سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا ۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ۚ ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٦].

قال الزمخشري: هذه الآية واردة - على سبيل الاستطراد - عقب ذكر بدو السوءات، وخصف الورق عليها؛ إظهارًا للمنة فيما خلق الله من اللباس، ولما في العري وكشف العورة من المهانة والفضيحة، وإشعارًا بأن الستر باب عظيم من أبواب التقوى.

قال السيوطي: وقد خرجت على الاستطراد قوله تعالى: ﴿ لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾ [النساء: ١٧٢]، فإن أول الكلام ذكر للرد على النصارى الزاعمين نبوة المسيح، ثم استطرد للرد على العرب الزاعمين بنوة الملائكة.

وجعل القاضي أبو بكر، في (إعجاز القرآن): من الاستطراد قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ يَتَفَيَّؤُا۟ ظِلَـٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ وَهُمْ دَٰخِرُونَ ﴿٤٨﴾ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [النحل: ٤٨، ٤٦].

وقال كأن المراد أن يجري بالقول الأول إلى الإخبار عن أن كل شيء يسجد لله ﷻ وإن كان ابتداء الكلام في أمر خاص.

قال الزركشي: وفيه نظر.

قال السيوطي: ويقرب من الاستطراد حتى لا يكادان يفترقان: حسن التخلص: وهو أن ينتقل مما ابتدئ به الكلام إلى المقصود على وجه سهل يختلسه اختلاسًا دقيق المعنى؛ بحيث لا يشعر السامع بالانتقال من المعنى الأول، إلا وقد وقع عليه الثاني؛ لشدة الالتئام بينهما.

قلت: سبق أن حسن التخلص متعلق بالقسم الأول؛ حيث تكون الآية الثانية معطوفة على الأولى، وإن كانت بعض أمثلته لا عطف فيها كما ذكر السيوطي - رحمه الله.

السبب الرابع: الانتقال من حديث إلى آخر؛ تنشيطًا للسامع - وهو قريب من التخلص -:

كقوله تعالى في سورة "ص"، بعد ذكر الأنبياء: ﴿ هَـٰذَا ذِكْرٌ ۚ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴾ [ص: ٤٩]؛ فإن هذا القرآن نوع من الذكر لما انتهى ذكر الأنبياء، وهو نوع من التنزيل أراد أن يذكر نوعًا آخر، وهو ذكر الجنة وأهلها، فقال: ﴿ هَـٰذَا ذِكْرٌ ﴾، فأكد تلك الإخبارات باسم الإشارة.

كما تقول: أشير عليك بكذا، ثم تقول بعده: هذا الذي عندي والأمر إليك.

وقال: ﴿ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴾، كما يقول المصنف: هذا باب، ثم يشرع في باب آخر؛ ولذلك لما فرغ من ذكر أهل الجنة، قال: ﴿ هَـٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّـٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴾ [ص:٥٥]. فذكر النار وأهلها.

قال ابن الأثير: هذا في هذا المقام؛ من الفصل الذي هو أحسن من الوصل وهي علاقة أكيدة بين الخروج من كلام إلى آخر.

ويقرب منه أيضًا ما يسمى: حسن المطلب:

قال الزنجاني والطيبي: وهو أن يخرج إلى الغرض بعد تقدم الوسيلة كقوله: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة:٥].

قال الطيبي: ومما اجتمع فيه حسن التخلص والمطلب معًا، قوله تعالى حكاية عن إبراهيم: ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝٧٧ ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ﴾ [الشعراء: ٧٧، ٧٨] إلى قوله: ﴿ رَبِّ هَبْ لِى حُكْمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّـٰلِحِينَ ﴾ [الشعراء:٨٣].

آيات أشكلت مناسبتها لما قبلها

هناك آيات أشكلت مناسبتها لما قبلها؛ فقد تأتى الجملة معطوفة على ما قبلها ويشكل وجه الارتباط؛ فتحتاج إلى شرح ونذكر من ذلك صورًا يلتحق بها ما هو في معناها:

من ذلك قوله تعالى في سورة القيامة: ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴾ [القيامة:١٦] الآيات؛ فإن وجه مناسبتها لأول السورة وآخرها عسر جدًّا؛ فإن السورة كلها في أحوال القيامة، حتى زعم بعض الرافضة أنه سقط من السورة شيء، وحتى

ذهب القفال - فيما حكاه الفخر الرازي - إلى أنها نزلت في الإنسان المذكور قبل في قوله: ﴿يُنَبَّؤُا۟ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍۭ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾ [القيامة: ١٣]، قال: يعرض عليه كتابه؛ فإذا أخذ في القراءة تلجلج خوفًا فأسرع في القراءة؛ فيقال له: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾، إن علينا أن نجمع عملك، وأن نقرأ عليك ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ﴾ [القيامة: ١٨]، عليك ﴿فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٨]، بالإقرار بأنك فعلت، ثم إن علينا بيان أمر الإنسان وما يتعلق بعقوبته.

قال السيوطي: وهذا يخالف ما ثبت في الصحيح أنها نزلت في تحريك النبي ﷺ لسانه حالة نزول الوحي عليه.

وقد ذكر الأئمة لها مناسبات:

قال الزركشي: وأما قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾ وقد اكتنفه من جانبيه قوله: ﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ﴿١٤﴾ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾ [القيامة: ١٤، ١٥]، وقوله: ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ ﴿٢٠﴾ وَتَذَرُونَ ٱلْءَاخِرَةَ﴾ [القيامة: ٢٠، ٢١]، فهذا من باب قولك للرجل وأنت تحدثه بحديث فينتقل عنك ويقبل على شيء آخر: أقبل عليَّ واسمع ما أقول، وافهم عنِّي ونحو هذا الكلام، ثم تصل حديثك. فلا يكون بذلك خارجًا عن الكلام الأول قاطعًا له، وإنما يكون به مشوقًا للكلام.

وكان رسول الله ﷺ أميًّا لا يقرأ ولا يكتب، وكان إذا نزل عليه الوحي وسمع القرآن؛ حرك لسانه بذكر الله، فقيل له: تدبر ما يوحى إليك ولا تتلقفه بلسانك؛ فإنما نجمعه لك ونحفظه عليك.

ونظيره قوله في سورة المائدة: ﴿يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ﴾ [المائدة: ٣] إلى قوله: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فإن الكلام بعد ذلك متصل

بقوله أولًا: ﴿ ذَٰلِكُمۡ فِسۡقٌ ﴾ [المائدة: ٣]، ووسط هذه الجملة بين الكلامين ترغيبًا في قبول هذه الأحكام والعمل بها والحث على مخالفة الكفار وموت كلمتهم وإكمال الدين.

ويدل على اتصال ﴿ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، بقوله: ﴿ ذَٰلِكُمۡ فِسۡقٌ ﴾، آية الأنعام: ﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٖ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً أَوۡ دَمٗا مَّسۡفُوحًا أَوۡ لَحۡمَ خِنزِيرٖ فَإِنَّهُۥ رِجۡسٌ أَوۡ فِسۡقًا أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦۚ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

والمقصود: أن أول السورة لما نزل إلى: ﴿ وَلَوۡ أَلۡقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ﴾ [القيامة: ١٥]، صادف أنه ﷺ في تلك الحالة بادر إلى تحفظ الذي نزل وحرك به لسانه من عجلته خشية من تفلته فنزل: ﴿ لَا تُحَرِّكۡ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعۡجَلَ بِهِۦٓ ﴾ [القيامة: ١٦] إلى قوله: ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا بَيَانَهُۥ ﴾ [القيامة: ١٩]، ثم عاد إلى الكلام إلى تكملة ما ابتدئ به.

قال الفخر الرازي: ونحوه ما لو ألقى المدرس على الطالب مثلًا مسألة فتشاغل الطالب بشيء عرض له فقال له: ألقِ إليَّ بالك، وتفهم ما أقول. ثم كمل المسألة؛ فمن لا يعرف السبب يقول ليس هذا الكلام مناسبًا للمسألة، بخلاف من عرف ذلك.

ومما قيل في المناسبة:

أنه تعالى لما ذكر القيامة، وكان من شأن من يقصر عن العمل لها حب العاجلة، وكان من أصل الدين أن المبادرة إلى أفعال الخير مطلوبة؛ نبه على أنه قد يعترض على هذا المطلوب ما هو أجل منه؛ وهو الإصغاء إلى الوحي، وتفهم ما يرد منه، والتشاغل بالحفظ قد يصد عن ذلك؛ فأمر بألا يبادر إلى التحفظ؛ لأن

تحفيظه مضمون على ربه، وليصغ إلى ما يرد عليه إلى أن ينقضي فيتبع ما اشتمل عليه، ثم لما انقضت الجملة المعترضة رجع الكلام إلى ما يتعلق بالإنسان المبتدأ بذكره ومن هو من جنسه؛ فقال: ﴿كَلَّا﴾، وهي كلمة ردع؛ كأنه قال: بل أنتم يا بني آدم لكونكم خلقتم من عجل تعجلون في كل شيء، ومن ثم تحبون العاجلة.

ومنها: أن عادة القرآن إذا ذكر الكتاب المشتمل على عمل العبد؛ حيث يعرض يوم القيامة، أردفه بذكر الكتاب المشتمل على الأحكام الدينية في الدنيا التي تنشأ عنها المحاسبة عملًا وتركًا، كما قال تعالى: ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ﴾ [الكهف: ٤٩]، إلى أن قال: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الكهف: ٥٤] الآية، وقال: ﴿فَمَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَٰبَهُمْ﴾ [الإسراء: ٧١] إلى أن قال: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ﴾ الآية.

وقال في "طه": ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ ۚ وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه: ١٠٢] إلى أن قال: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ۗ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾ [طه: ١١٤].

ومنها: أن النفس لما تقدم ذكرها في أول السورة؛ عدل إلى ذكر نفس المصطفى، كأنه قيل: هذا شأن النفوس، وأنت يا محمد نفسك أشرف النفوس؛ فلتأخذ بأكمل الأحوال.

ومما أشكل أيضًا:

قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩] الآية.

عن ابن عباس، قال: سأل الناس رسول الله ﷺ عن الأهلة، فنزلت هذه الآية. وقال أبو العالية: بلغنا أنهم قالوا: يا رسول الله! لِمَ خُلقت الأهلة؟ فأنزل الله: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ﴾، وقوله -تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩]، وأخرج البخاري عن البراء، قال: كانوا إذا أحرموا في الجاهلية أتوا البيت من ظهره؛ فأنزل الله الآية.

قال الرازي: "قول أكثر المفسرين حَمْل الآية على هذه الأحوال التي رويناها في سبب النزول، إلا أنه على هذا التقدير يصعب الكلام في نظمها؛ فإن القوم سألوا رسول الله ﷺ عن الحكمة في تغير نور القمر، فذكر الله –تعالى- الحكمة في ذلك، بقوله: ﴿قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]، فأي تعلُّق بين بيان الحكمة في اختلاف نور القمر، وبين هذه القصة؟!.

أي: ما هو الرابط بين أحكام الأهلة، وبين حكم إتيان البيوت؟

والجواب من وجوه:

أحدها: كأنه قيل لهم عند سؤالهم عن الحكمة في تمام الأهلة ونقصانها:

معلوم أن كل ما يفعله الله فيه حكمة ظاهرة، ومصلحة لعباده؛ فدعوا السؤال عنه وانظروا في واحدة تفعلونها أنتم مما ليس من البر في شيء، وأنتم تحسبونها برًّا.

الثاني: أنه من باب الاستطراد لما ذكر أنها مواقيت للحج، وكان هذا من أفعالهم في الحج؛ ففي الحديث: أن ناسًا من الأنصار كانوا إذا أحرموا لم يدخل أحد منهم حائطًا، ولا دارًا، ولا فسطاطًا من باب؛ فإن كان من أهل المدر نقب نقبًا

في ظهر بيته منه يدخل ويخرج، أو يتخذ سُلَّمًا يصعد به؛ وإن كان من أهل الوبر خرج من خلف الخباء، فقيل لهم: ليس البر بتحرجكم من دخول الباب؛ لكن البر بر من اتقى ما حرم الله، وكان من حقهم السؤال عن هذا، وتركهم السؤال عن الأهلة.

ونظيره في الزيادة على الجواب، قوله ﷺ لما سئل عن المتوضئ بماء البحر؛ فقال: ((هو الطهور ماؤه الحل ميتته)).

الثالث: أنه من قبيل التمثيل لما هم عليه من تعكيسهم في سؤالهم، وأن مثلهم كمثل من يترك بابًا ويدخل من ظهر البيت، فقيل لهم: ليس البر ما أنتم عليه من تعكيس الأسئلة؛ ولكن البر من اتقى ذلك، ثم قال الله سبحانه: ﴿وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩]، أي: باشروا الأمور من وجوهها التي يجب أن تباشر عليها ولا تعكسوا.

والمراد: أن يصمم القلب على أن جميع أفعال الله حكمة منه، وأنه لا يسأل عما يفعل وهم يسألون؛ فإن في السؤال اتهامًا.

وقال الرازي: جعل ﷻ إتيان البيوت من ظهورها كناية عن العدول عن الطريق الصحيح، وإتيانها من أبوابها كناية عن التمسك بالطريق المستقيم.

أي: أن سؤالهم عن حادثة فلكية دقيقة قبل تعاطيهم أسباب علم الفلك ووسائل معرفته، كمن يأتي البيت من ظهوره؛ وذلك بلا شك مناقض للحكمة والبر؛ ولذلك ختم سبحانه الآية، بقوله: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩].

يقول ابن سعدي: كل من سلك طريقًا أو عمل عملًا، فأتاه من طرقه وأبوابه؛ فلا بد أن يفلح ويصل إلى غايته، كما قال تعالى: ﴿وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا﴾،

وكلما عظم المطلوب تأكد هذا الأمر، وتعيّن البحث التام عن أمثل الطرق الموصلة إليه.

ومنها كذلك:

قوله ﷻ: ﴿ سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا ﴾ [الإسراء: ١] إلى أن قال: ﴿ وَءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ ﴾ [الإسراء: ٢]، فإنه قد يقال: أي رابط بين الإسراء، و ﴿ وَءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ ﴾؟!.

ووجه اتصالها بما قبلها" أن التقدير" أطلعناه على الغيب عيانًا، وأخبرناه بوقائع من سلف بيانًا لتقوم أخباره على معجزته برهانًا، أي: سبحان الذي أطلعك على بعض آياته لتقصها ذكرًا، وأخبرك بما جرى لموسى وقومه في الكرتين؛ لتكون قصتهما آية أخرى.

أو أنه أسرى بمحمد ﷺ إلى ربه كما أسرى بموسى من مصر حين خرج منها خائفًا يترقب.

ثم ذكر بعده ﴿ ذُرِّيَّةَ مَنۡ حَمَلۡنَا مَعَ نُوحٍۚ ﴾ [الإسراء: ٣]؛ ليتذكر بنو إسرائيل نعمة الله عليهم قديمًا؛ حيث نجاهم من الغرق؛ إذ لو لم ينجُ أباهم من أبناء نوح لما وُجدوا، وأخبرهم أن نوحًا كان عبدًا شكورًا وهم ذريته، والولد سر أبيه؛ فيجب أن يكونوا شاكرين كأبيهم؛ لأنه يجب أن يسيروا سيرته فيشكروا.

وتأمل كيف أثنى عليه، وكيف تليق صفته بالفاصلة ويتم النظم بها مع خروجها مخرج المرور عن الكلام الأول، إلى ذكره ومدحه بشكره، وأن يعتقدوا تعظيم تخليصه إياهم من الطوفان بما حملهم عليه ونجاهم منه حين أهلك من عداهم، وقد عرفهم أنه إنما يؤاخذهم بذنوبهم وفسادهم فيما سلط عليهم من قتلهم.

ثم عاد عليهم بالإحسان والإفضال؛ كي يتذكروا ويعرفوا قدر نعمة الله عليهم وعلى نوح الذي ولدهم وهم ذريته؛ فلما صاروا إلى جهالتهم وتمردوا؛ عاد عليهم التعذيب.

ثم ذكر تعالى في ثلاث آيات بعد ذلك معنى هذه القصة بكلمات قليلة العدد كثيرة الفوائد لا يمكن شرحها إلا بالتفصيل الكثير والكلام الطويل، مع ما اشتمل عليه من التدريج العجيب والموعظة العظيمة بقوله: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧].

ولم ينقطع بذلك نظام الكلام، إلى أن خرج إلى قوله: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨]، يعني: إن عدتم إلى الطاعة عدنا إلى العفو، ثم خرج خروجًا آخر إلى حكمة القرآن؛ لأنه الآية الكبرى، وعلى هذا فقس الانتقال من مقام إلى مقام؛ حتى ينقطع الكلام.

ومن ذلك أيضًا:

قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١١٥] الآية؛ فقد يقال: ما وجه اتصاله بما قبله، وهو قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٤] الآية؟!.

قال الشيخ أبو محمد الجويني، في تفسيره: سمعت أبا الحسن الدهان يقول: وجه اتصاله: هو أن ذكر تخريب بيت المقدس قد سبق، أي: فلا يجرمنكم ذلك واستقبلوه؛ فإن لله المشرق والمغرب.

فصل: في اتصال اللفظ والمعنى على خلاف:

قال الزركشي: وقد يكون اللفظ متصلًا بالآخر، والمعنى على خلافه كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُن بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾

[النساء: ٧٣]، فقوله: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ﴾ [النساء: ٧٣]، منظوم بقوله: ﴿قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَىَّ﴾؛ [النساء: ٧٢]؛ لأنه موضع الشماتة.

وقوله: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ [الأنفال: ٦]، فإنه متصل بقوله: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥]، و ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ﴾ [الأنفال: ٦].

وقوله: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾ [التوبة: ٩٢]، جواب الشرط قوله تعالى: ﴿تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ﴾ [التوبة: ٩٢]، وقوله: ﴿قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٩٢]، داخل في الشرط.

وقوله: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ﴾ [النساء: ٨٣] إلى قوله: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣]، فقوله: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ متصل بقوله: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ﴾ [النساء: ٨٣].

ومثل بقوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾ [النساء: ٨٣]، على تأويل: وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ إلا قَلِيلًا ممن لم يدخله في رحمته واتبعوا الشيطان، لاتبعتم الشيطان.

ومما يحتمل الاتصال والانقطاع، قوله تعالى: ﴿فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾ [النور: ٣٦]، يحتمل أن يكون متصلًا بقوله: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ [النور: ٣٥]، أي: المصباح في بيوت، ويكون تمامه على قوله: ﴿وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾، و ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ﴾، صفة للبيوت، ويحتمل أن يكون منقطعًا خبرًا لقوله: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ﴾ [النور: ٣٧].

ومما يتعين أن يكون منقطعًا، قوله: ﴿وَلَآ أَصۡغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٣]، مستأنف؛ لأنه لو جعل متصلًا بـ ﴿يَعۡزُبُ﴾ [يونس: ٦١]، لاختل المعنى؛ إذ يصير على حد قولك: ما يعزب عن ذهني إلا في كتاب، أي: استدراكه.

وقوله: ﴿فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، منهم من قضى باستئنافه على أنه مبتدأ وخبر، ومنهم من قضى بجعل فيه خبر ﴿لَا﴾ [البقرة: ٢]، و ﴿هُدٗى﴾، نصب على الحال في تقدير هاديًا.

ولا يخفى انقطاع ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ﴾ [غافر: ٧]، عن قوله: ﴿أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [غافر: ٦].

وكذا ﴿فَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ﴾ [يس: ٧٦]، عن قوله سبحانه: ﴿إِنَّا نَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَ﴾ [يس: ٧٦].

وكذلك قوله: ﴿فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٣١]، عن قوله: ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفۡسَۢا بِغَيۡرِ نَفۡسٍ﴾ [المائدة: ٣٢].

قاعدة في معرفة المناسبات:

قال المشدالي المغربي: الأمر الكلي المفيد لعرفان مناسبات الآيات في جميع القرآن: هو أنك تنظر إلى الغرض الذي سيقت له السورة، وتنظر ما يحتاج إليه ذلك الغرض من المقدمات، وتنظر إلى مراتب تلك المقدمات في القرب والبعد من المطلوب، وتنظر عند انجرار الكلام في المقدمات، إلى ما يستتبعه من استشراف نفس السامع إلى الأحكام، أو اللوازم التابعة له التي تقتضي البلاغة شفاء الغليل، بدفع عناء الاستشراف إلى الوقوف عليها؛ فهذا هو الأمر الكلي المهيمن

على حكم الربط بين جميع أجزاء القرآن ؛ فإذا فعلته تبين لك وجه النظم مفصلا بين كل آية وآية في كل سورة.

وقد اعتبر بعضهم ما لاحظه جماعة من أهل العلم حول الأسلوب القرآني، قواعد وضوابط لمعرفة المناسبات، ومن ذلك، قول البقاعي: "تتوقف الإجادة فيه على معرفة مقصود السورة المطلوب ذلك فيها، ويفيد ذلك معرفة المقصود من جميع جملها.

وقول الزركشي: "وعادة القرآن العظيم إذا ذكر أحكامًا ذكر بعدها وعدًا ووعيدًا ؛ ليكون ذلك باعثًا على العمل بما سبق، ثم يذكر آيات التوحيد والتنزيه ؛ ليُعلم عظم الآمر والناهي.

وقول السيوطي: إن عادة القرآن إذا ذكر الكتاب المشتمل على عمل العبد ؛ حيث يعرض يوم القيامة أردفه بذكر الكتاب المشتمل على الأحكام الدينية في الدنيا التي تنشأ عنها المحاسبة عملًا وتركًا.

التناسب بين فواتح وخواتم كل سورة، ونزول القرآن

عناصر الدرس

العنصر الأول :	التناسب بين فواتح وخواتم كل سورة	١٠٥
العنصر الثاني :	نزول القرآن	١١٦

التناسب بين فواتح وخواتم كل سورة

يقول السيوطي -رحمه الله-:

من هذا النوع، مناسبة فواتح السور وخواتمها، وقد أفردت فيه جزءًا لطيفًا سميته (مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع).

وقال الزركشي:

ومن أسراره مناسبة فواتح السور وخواتمها وتأمل سورة القصص وبدايتها بقصة مبدأ أمر موسى ونصرته، وقوله: ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧]، وخروجه من وطنه ونصرته وإسعافه بالمكالمة، وختمها بأمر النبي ﷺ بألا يكون ظهيرًا للكافرين، وتسليته بخروجه من مكة والوعد بعوده إليها، بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ [القصص: ٨٥]، لقوله في أول السورة: ﴿إِنَّا رَادُّوهُ﴾ [القصص: ٧].

وفي سورة "ص"، بدأها بالذكر، وختمها به في قوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ﴾ [ص: ٨٧]. وفي سورة "ن"، بدأها بقوله: ﴿مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ٢]، وختمها بقوله: ﴿وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ﴾ [القلم: ٥١].

وفي أول سورة البقرة: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]، ثم قال في آخر السورة: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، فهو في أول السورة يذكر صفات المتقين التي يتميزون بها، وفي آخر السورة يبين أن الرسول ﷺ والذين آمنوا معه قد امتثلوا تلك الصفات وتحلوا بها.

ومن أمثلته أيضا سورة الممتحنة؛ حيث بدئت بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الممتحنة: ١]، وختمت بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَوَلَّوْاْ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ قَدْ يَئِسُواْ مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ كَمَا يَئِسَ ٱلْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْقُبُورِ﴾ [الممتحنة: ١٣].

وسورة الحشر بدئت بقوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ١]، وختمت بقوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٤].

وسورة المؤمنون بدئت بقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]، وختمت بقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ وغيرها من السور.

قال الزمخشري: وقد جعل الله فاتحة سورة ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ وأورد في خاتمتها ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، فشتان ما بين الفاتحة والخاتمة.

وذكر الكرماني في (العجائب) مثله.

ويلاحظ أن الوحدة الموضوعية في الممتحنة تدور حول البراءة من أعداء الله وعدم موالاتهم، والوحدة الموضوعية في سورة المؤمنون حول صفات المؤمنين المفلحين، وأوصاف الكافرين الخائبين.

التناسب بين السورة والتي تليها: وينقسم إلى أقسام:

الأول: التناسب بين فاتحة السورة، وخاتمة التي قبلها.

فمن أسرار علم تناسب السور، مناسبة فاتحة السورة بخاتمة التي قبلها؛ حتى إن منها ما يظهر تعلقها به لفظًا، كما قيل في ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍۭ﴾ [الفيل: ٥]، و﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١].

فقد قال الأخفش: اتصالها بها من باب: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

وقال بعضهم: إذا اعتبرت افتتاح كل سورة وجدته في غاية المناسبة لما ختم به السورة قبلها، ثم هو يخفي تارة ويظهر أخرى؛ كافتتاح سورة الأنعام بالحمد؛ فإنه مناسب لختام المائدة من فصل القضاء، كما قال تعالى: ﴿وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الزُّمَر: ٧٥].

ولما ختم سبحانه سورة النساء آمرًا بالتوحيد والعدل بين العباد؛ أكد ذلك بقوله في أول سورة المائدة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١].

وفي آخر سورة الإسراء، قال تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ [الإسراء: ١١١]، وفي أول سورة الكهف التي تليها، قال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾ [الكهف: ١]

و في آخر سورة الطور، قال: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾ [الطور: ٤٩]، وفي أول سورة النجم، قال: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾.

وكافتتاح سورة فاطر بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [فاطر: ١]؛ فإنه مناسب لختام ما قبلها، من قوله: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ﴾ [سبأ: ٥٤]، كما قال تعالى: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ۚ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥].

وكافتتاح سورة الحديد بالتسبيح؛ فإنه مناسب لختام سورة الواقعة بالأمر به.

وكافتتاح سورة البقرة، بقوله: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١، ٢]؛ فإنه إشارة إلى الصراط، في قوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، كأنهم لما سألوا الهداية إلى الصراط، قيل لهم: ذلك الصراط الذي سألتم الهداية إليه هو الكتاب.

وهذا معنى حسن، يظهر فيه ارتباط سورة البقرة بالفاتحة.

وقال أبو جعفر بن الزبير: حكى الخطابي: أن الصحابة لما اجتمعوا على القرآن؛ وضعوا سورة القدر عقب العلق، استدلوا بذلك على أن المراد بهاء الكناية، في قوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، الإشارة إلى قوله: ﴿ٱقْرَأْ﴾ [العلق: ١]، قال القاضي ابن العربي: وهذا بديع جدًّا.

قال الزركشي:

وهكذا في السور يطلب وجه اتصالها بما قبلها وما سيقت له.

قال: وهو مبنيٌّ على أن ترتيب السور توقيفي، وهذا الراجح.

الثاني: التناسب بين فواتح السورة، وفواتح التي تليها:

مثل مناسبة فاتحة سورة الإسراء بالتسبيح، وسورة الكهف بالتحميد؛ لأن التسبيح حيث جاء مقدم على التحميد، يقال: سبحان الله، والحمد الله.

وذكر الشيخ كمال الدين الزملكانى فى بعض دروسه مناسبة استفتاحها بذلك ما ملخصه: إن سورة بنى إسرائيل افتتحت بحديث الإسراء، وهو من الخوارق الدالة على صدق رسول الله ﷺ وأنه رسول من عند الله، والمشركون كذبوا ذلك، وقالوا: كيف يسير في ليلة من مكة إلى بيت المقدس؟! وعاندوا وتعنتوا، وقالوا: صِف لنا بيت المقدس؛ فرفع له حتى وصفه لهم، قال: فافتتحت بالتسبيح؛ تصديقًا لنبيه فيما ادعاه؛ لأن تكذيبهم له تكذيب عناد؛ فنزه نفسه قبل الإخبار بهذا الذي كذبوه، أما الكهف فإنه لما احتبس الوحي وأرجف الكفار بسبب ذلك؛ أنزلها الله ردًّا عليهم، وأنه لم يقطع نعمه عن نبيه ﷺ بل أتم عليه بإنزال الكتاب، فناسب افتتاحها بالحمد على هذه النعمة، وإذا ثبت هذا بالنسبة

إلى السور؛ فما ظنك بالآيات وتعلق بعضها ببعض؟! بل عند التأمل يظهر أن القرآن كله كالكلمة الواحدة.

الثالث: التناسب بين مضمون السورة، ومضمون التي تليها:

ومن لطائف ذلك، وجه المناسبة بين سورتي الماعون، والكوثر.

قيل: "هي كالمقابلة للتي قبلها؛ لأن السابقة وصف الله فيها المنافقين بأربعة أمور: البخل، وترك الصلاة، والرياء فيها، ومنع الزكاة، فذكر في هذه السورة في مقابلة البخل: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ [الكوثر:١]، أي: الخير الكثير، وفي مقابلة ترك الصلاة: ﴿فَصَلِّ﴾ [الكوثر:٢]، أي: دُم عليها، وفي مقابلة الرياء: ﴿لِرَبِّكَ﴾ [الكوثر:٢]، أي: لرضاه لا للناس، وفي مقابلة منع الماعون: ﴿وَٱنۡحَرۡ﴾ [الكوثر:٢]، ويدخل فيه التصدّق من لحوم الأضاحي".

ومثاله أيضًا: في سورة الضحى، ذكرٌ للنعم الحسية على رسول الله ﷺ وفي سورة الشرح، ذكر للنعم المعنوية عليه.

مثال آخر: في سورة البقرة ذكر للطوائف الثلاث: "المنعم عليهم"، ويمثلهم المسلمون، و "المغضوب عليهم"، ويمثلهم اليهود، و "الضالون"، ويمثلهم النصارى.

وقد ذكر في سورة البقرة الطائفتين الأوليين بما هو ظاهر، وفي سورة آل عمران، ذكر الطائفة الثالثة فيما يزيد على "١٢٠" آية من أولها.

وقال بعضهم: لترتيب وضع السور في المصحف أسباب تطلع على أنه توقيفي صادر عن حكيم:

أحدها: بحسب الحروف؛ كما في الحواميم.

الثاني: لموافقة أول السورة لآخر ما قبلها؛ كآخر الحمد في المعنى وأول البقرة.

الثالث: للتوازن في اللفظ؛ كآخر تبت، وأول الإخلاص.

الرابع: لمشابهة جملة السورة لجملة الأخرى؛ كالضحى، وألم نشرح.

قال بعض الأئمة: وسورة الفاتحة، تضمنت الإقرار بالربوبية والالتجاء إليه في دين الإسلام والصيانة عن دين اليهودية، والنصرانية، وسورة البقرة تضمنت قواعد الدين، وآل عمران مكملة لمقصودها؛ فالبقرة بمنزلة إقامة الدليل على الحكم، وآل عمران بمنزلة الجواب عن شبهات الخصوم؛ ولهذا ورد فيها ذكر المتشابه لما تمسك به النصارى.

وأوجب الحج في آل عمران، وأما في البقرة؛ فذكر أنه مشروع وأمر بإتمامه بعد الشروع فيه، وكان خطاب النصارى في آل عمران أكثر كما أن خطاب اليهود في البقرة أكثر؛ لأن التوراة أصل والإنجيل فرع لها، والنبي ﷺ لما هاجر إلى المدينة دعا اليهود وجاهدهم وكان جهاده للنصارى في آخر الأمر كما كان دعاؤه لأهل الشرك قبل أهل الكتاب؛ ولهذا كانت السور المكية فيها الدين الذي اتفق عليه الأنبياء؛ فخوطب به جميع الناس والسور المدنية فيها خطاب من أقر بالأنبياء من أهل الكتاب والمؤمنين؛ فخوطبوا بـ ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: ٦٤]، و ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [المائدة: ٧٢]، و ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [المائدة: ٨٧].

وأما سورة النساء؛ فتضمنت أحكام الأسباب التي بين الناس، وهي نوعان: مخلوقة لله، ومقدورة لهم؛ كالنسب والصهر؛ ولهذا افتتحت بقوله: ﴿ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا﴾ [النساء: ١]، ثم قال: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ [النساء: ١]، فانظر هذه المناسبة العجيبة في الافتتاح وبراعة

الاستهلال ؛ حيث تضمنت الآية المفتتح بها ما أكثر السورة في أحكامه من نكاح النساء، ومحرماته، والمواريث المتعلقة بالأرحام، وأن ابتداء هذا الأمر، كان بخلق آدم ثم خلق زوجه منه ثم بث منهما رجالًا ونساء في غاية الكثرة.

وأما المائدة ؛ فسورة العقود تضمنت بيان تمام الشرائع ومكملات الدين والوفاء بعهود الرسل، وما أخذ على الأمة وبها تم الدين، فهي سورة التكميل ؛ لأن فيها تحريم الصيد على المحرم الذي هو من تمام الإحرام، وتحريم الخمر الذي هو من تمام حفظ العقل والدين، وعقوبة المعتدين من السراق والمحاربين الذي هو من تمام حفظ الدماء والأموال، وإحلال الطيبات الذي هو من تمام عبادة الله تعالى ؛ ولهذا ذكر فيها ما يختص بشريعة محمد ﷺ كالوضوء، والتيمم، والحكم بالقرآن على كل دين ؛ ولهذا كثر فيها من لفظ الإكمال والإتمام، وذكر فيها أن من ارتد، عوض الله خيرًا منه، ولا يزال هذا الدين كاملًا ؛ ولهذا ورد أنها آخر ما نزل ؛ لما فيها من إشارات الختم والتمام.

وهذا الترتيب بين هذه السور الأربع المدنيات، من أحسن الترتيب.

بقيَ في تعليّقات القرآن، أنواع من المناسبات، نذكر منها:

أولًا: المناسبة بين حكمين في الآيات، أو الآية:

وذلك كما في آيات الاستئذان، حين أعقبها بالأمر بغض البصر ؛ فإن الاستئذان إنما جعل من أجل أن لا يقع بصر المستأذن على عورة، ولو صادف أن وقع فإن على المستأذن أن يغض البصر، ثم إن العلاقة بين الحكمين بيِّنة ؛ إذ فيهما ذكر ما تكون به العفة وحفظ العورات في المجتمع المسلم.

والمناسبة بين الأمر بحفظ الفرج والأمر بغض البصر، وهما حكمان في آية واحدة.

ثانيًا: مناسبة مطلع السورة للمقصد الذي سيقت له:

ومن أمثلة ذلك سورة النساء؛ فإن الكثير من آياتها إنما يتكلم عن العلاقات الأسرية ومسائل النكاح، وأمر النساء وما يتعلق بهن؛ فناسب ذلك افتتاح مطلعها بذكر أصل الخليقة، وأول تزاوج حصل في تاريخ البشرية، وقد تقدم الإشارة لذلك.

ثالثًا: المناسبة بين اسم السورة ومضمونها:

مثاله: المناسبة بين مضمون سورة الكهف واسمها؛ فإن السورة قد ذكرت أنواع الفتن التي تمر بالمرء؛ إذ ذكرت فيها الفتنة في الدين في قصة الفتية، وفتنة الجلساء في قوله: ﴿وَٱصۡبِرۡ نَفۡسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ﴾ [الكهف: ٢٨]، وفتنة المال في قصة صاحب الجنتين، وفتنة العلم في قصة موسى والخضر، وفتنة السلطان في قصة ذي القرنين، وفتنة القوة والكثرة في خبر يأجوج ومأجوج، وذكرت هذه السورة المخرج من كل واحدة من هذه الفتن؛ فكأنها كهف لمن اعتصم بها من الفتن، وقد قال رسول الله ﷺ: ((من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف، عصم من الدجال)).

رابعًا: المناسبات العامة:

وهي المناسبات التي يذكرها العلماء مطلقة في القرآن، وهي كثيرة ومن ذلك:

- افتُتحت سورتان بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [الحج: ١]، وهما: سورتا النساء، والحج، وذكر في الأولى بدء الخلق والحياة للإنسان: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗ﴾، وفي سورة الحج

ذكر لنهاية هذه الحياة، وبداية حياة أخرى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾.

ونخلص من هذا المثال إلى الحديث عن الوحدة الموضوعية في القرآن التي وعدنا بأن نعرج عليها؛ لارتباطها بعلم المناسبات العامة:

الوحدة الموضوعية في القرآن:

من الشواهد على الوحدة الموضوعية، والترابط بين آيات السورة الواحدة تكرار بعض الآيات أو معانيها في السورة؛ حيث تكررت في بعض السور الآيات مرات عديدة، مثل سورة المرسلات، وسورة الرحمن، وسورة هود، وسورة القمر.

والآيات التي تكرر ذكرها، قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [المؤمنون: ٢٣].

فتكرار الآيات في السورة الواحدة -رغم أنها تتطرق لعدة معانٍ، وتنجرُّ من غرض إلى آخر- يدل على وحدة الموضوع الذي تدور حوله آيات السورة، والهدف العام الذي تقصده.

ومما أجمع عليه أهل التأويل من السلف والخلف: أن القرآن يفسر بعضه بعضًا، وأنه أوثق تعويلًا وأحسن تأويلًا، فإن أصح طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن؛ فما أجمل في مكان فإنه قد فسر في موضع آخر؛ وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر.

فالله ﷻ يقول: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [الزُّمَر: ٢٣]، فمعنى قوله ﴿مُّتَشَٰبِهًا﴾، أي: يشبهُ بعضه بعضًا، و﴿مَّثَانِيَ﴾، ثنيت موضوعاته مرة بعد مرة، وهذا يقودنا إلى القول بوجود الوحدة الموضوعية في القرآن كله.

فسورة الفاتحة جامعة كالديباجة؛ ففيها مفاتيح لجميع ما في القرآن؛ ولذلك كان من أسمائها: أم القرآن، وأم الكتاب، والأساس.

وفي الحديث: عن أبي هريرة، قال: خرج إلينا رسول الله ﷺ فقال: ((أقرأ عليكم ثلث القرآن؟! فقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢] حتى ختمها)).

قال النووي، في شرح الحديث: قال المازري، قيل: معناه: أن القرآن على ثلاثة أنحاء: قصص، وأحكام، وصفات لله -تعالى- و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، متضمنة للصفات؛ فهي ثلث، وجزء من ثلاثة أجزاء.

وقال ابن حجر: هي ثلث باعتبار معاني القرآن؛ لأنه أحكام وأخبار وتوحيد، وقد اشتملت هي على القسم الثالث؛ فكانت ثلثًا بهذا الاعتبار.

ثم تأمل في بعض سور القرآن، كيف تثنى موضوعاتها مرة بعد مرة، فتجد المعنى واحدًا، لكن يختلف الأسلوب وطريقة السياق؛ ولا شك أن هذا مؤداه إلى القول بالوحدة الموضوعية.

اقرأ مثلًا -بتدبر وتأمل- سورة البقرة، وهي أطول سور القرآن الكريم، ثم اقرأ بالطريقة نفسها سورة لقمان؛ كيف تكررت المعاني مع اختلاف الأسلوب وطريقة السياق! فالمعاني نفسها التي وردت في البقرة جاءت بطريقة مختصرة في

سورة لقمان، لقد اتحدت السورتان في افتتاحيتهما ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١، ٢]، و ﴿الٓمٓ ۝١ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾ [لقمان: ١-٣]، وقوله تعالى: ﴿يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩].

وجاء في سورة لقمان قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ أَنِ ٱشْكُرْ لِلَّهِ ۚ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾ [لقمان: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

وفي لقمان: ﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ [لقمان: ٢٢].

واقرأ أيضًا سورة التوبة كيف افتتحت بالأمر بالبراءة من المشركين، قال تعالى: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١]، وقال تعالى في سورة الممتحنة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الممتحنة: ١].

فقد جاءت سورة الممتحنة، كخلاصة لسورة ﴿بَرَآءَةٌ﴾، ثم إن هاتين السورتين أوجزتا في سورة "الكافرون".

ثم تدبر سورة "العصر"، فقد أوجزت فيها مضامين أربع سور: البقرة، آل عمران، النساء، المائدة، فقد احتوت على أربع صفات:

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: ٣]، و ﴿وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [العصر: ٣]، و ﴿وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ﴾ [العصر: ٣]، و ﴿وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣].

فسورة البقرة، وآل عمران، تضمنتا الإسلام والإيمان؛ حيث تضمنت معظم الأحكام الشرعية المفصلة في سورة البقرة؛ ولذا فقد أوجزت بقوله تعالى:

﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾، وسورة النساء فصلت حقوق الأرحام، والأمر بالقسط وإيفاء الحقوق؛ ولذا أوجزت بقوله تعالى في العصر: ﴿ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ ﴾.

وسورة المائدة، سورة العقود؛ عقود الحِل والحرمة، والأمر بالوفاء بالعقود، والتزام الحلال واجتناب الحرام؛ ولذا أوجزت بقوله تعالى: ﴿ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ﴾؛ فالحرص على الحلال واجتناب الحرام يحتاج إلى الصبر.

ونختتم كلامنا عن المناسبات، بكلمة الشيخ محمد عبد الله دراز - رحمه الله - حول تنزيل القرآن مفرقًا، وتأثير ذلك في علم المناسبات، قال: "إن كانت بعد تنزيلها جمعت عن تفريق؛ فلقد كانت في تنزيلها مفرقة عن جمع، كمثل بنيان كان قائمًا على قواعده، فلما أريد نقله بصورته إلى غير مكانه؛ قدرت أبعاده ورقمت لبناته ثم فُرِّق أنقاضًا، فلم تلبث كل لبنة أن عرفت مكانها المرقوم، وإذا البنيان قد عاد مرصوصًا، يشد بعضه بعضًا كهيئته أول مرة.

نــــــــزول القــــــــرآن

وهو مبحث مهم في علوم القرآن؛ بل هو أهم مباحثه جميعًا؛ لأن العلم بنزول القرآن أساس للإيمان بالقرآن، وأنه كلام الله، وأساس للتصديق بنبوة الرسول ﷺ.

١ ▪ معنى نزول القرآن:

جاء التعبير بمادة نزول القرآن، وما تصرف منها في الكتاب، والسنة، ومن أمثلته: قوله سبحانه في سورة الإسراء: ﴿ وَبِٱلۡحَقِّ أَنزَلۡنَٰهُ وَبِٱلۡحَقِّ نَزَلَ ﴾ [الإسراء: ١٠٥]، وقوله ﷺ: ((إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف))، وهو

حديث مشهور؛ بل قيل فيه بالتواتر، لكن النزول في استعمال اللغة، يطلق ويراد به: الحلول في مكان، والْأَوْيَ به، ومنه قولهم: نزل الأمير المدينة، والمتعدي منه؛ وهو الإنزال، يكون معناه: إحلال الغير في مكان، وإيواءه به، ومنه قوله - جل ذكره - : ﴿ رَّبِّ أَنزِلْنِى مُنزَلًا مُّبَارَكًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ ﴾ [المؤمنون: ٢٩]، ويطلق النزول إطلاقًا آخر في اللغة: على انحدار الشيء من علو إلى سفل، نحو: نزل فلان من الجبل، والمتعدي منه يكون معناه: تحريك الشيء من علو إلى أسفل، ومنه قوله سبحانه: ﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ﴾ [فاطر: ٢٧].

٢. تنزلات القرآن:

شرف الله هذا القرآن بأن جعل له ثلاثة تنزلات:

١. التنزل الأول للقرآن: إلى اللوح المحفوظ:

ودليله قوله سبحانه: ﴿ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢]، وكان هذا الوجود في اللوح بطريقة لا يعلمهما إلا الله تعالى، ومن أطلعه على غيبه، وكان جملة لا مفرقًا.

وحكمة هذا النزول ترجع إلى الحكمة العامة من وجود اللوح نفسه، وإقامته سجلًّا جامعًا لكل ما قضى الله وقدر، وكل ما كان وما يكون من عوالم الإيجاد والتكوين؛ فهو شاهد ناطق، ومظهر من أروع المظاهر الدالة على عظمة الله، وعلمه وإرادته وحكمته، وواسع سلطانه وقدرته.

ولا ريب أن الإيمان به يقوي إيمان العبد بربه من هذه النواحي، ويبعث الطمأنينة إلى نفسه، والثقة بكل ما يظهره الله لخلقه من ألوان هدايته وشرائعه وكتبه،

وسائر أقضيته وشئونه في عباده، كما يحمل الناس على السكون والرضا تحت سلطان القدر والقضاء.

ومن هنا تهون عليهم الحياة بضرائها وسرائها، كما قال -جل شأنه- : ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ [الحديد: ٢٢، ٢٣]، وللإيمان باللوح وبالكتابة فيه، أثر صالح في استقامة المؤمن على الجادة، وتفانيه في طاعة الله ومراضيه، وبعده عن مساخطه ومعاصيه؛ لاعتقاده أنها مسطورة عند الله في لوحه، مسجلة لديه في كتابه كما قال -جل ذكره- : ﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ﴾ [القمر: ٥٣].

٢- التنزل الثاني للقرآن: إلى بيت العزة في السماء الدنيا:

كان هذا التنزل الثاني إلى بيت العزة في السماء الدنيا، والدليل عليه قوله سبحانه في سورة الدخان: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ﴾ [الدخان: ٣]، وفي سورة القدر: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ [القدر: ١]، وفي سورة البقرة: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ [البقرة: ١٨٥].

دلت هذه الآيات الثلاث، على أن القرآن أنزل في ليلة واحدة، توصف بأنها مباركة؛ أخذًا من آية الدخان، وتسمى ليلة القدر؛ أخذًا من آية سورة القدر، وهي من ليالي شهر رمضان؛ أخذًا من آية البقرة؛ وإنما قلنا ذلك؛ جمعًا بين هذه النصوص في العمل بها، ودفعًا للتعارض فيما بينها، ومعلوم بالأدلة القاطعة أن القرآن أنزل على النبي ﷺ مفرقًا لا في ليلة واحدة؛ بل في مدى سنين عددًا؛ فتعين أن يكون هذا النزول الذي نوهت به هذه الآيات الثلاث نزولًا

آخر، غير النزول على النبي ﷺ وقد جاءت الأخبار الصحيحة مبينة لمكان هذا النزول، وأنه في بيت العزة من السماء الدنيا.

قال السيوطي: اختلف في كيفية إنزاله من اللوح المحفوظ على ثلاثة أقوال:

الأول - وهو الأصح الأشهر -: أنه نزل إلى سماء الدنيا ليلة القدر جملة واحدة، ثم نزل بعد ذلك منجمًا في عشرين سنة، أو ثلاثة وعشرين أو خمسة وعشرين على حسب الخلاف في مدة إقامته ﷺ بمكة بعد البعثة.

أخرج الحاكم، والبيهقي وغيرهما عن ابن عباس، قال: أنزل القرآن في ليلة القدر جملة واحدة إلى سماء الدنيا، وكان بمواقع النجوم، وكان الله ينزله على رسول الله ﷺ بعضه في أثر بعض.

وأخرج الحاكم، والبيهقي، والنسائي عن ابن عباس، قال: أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا ليلة القدر، ثم أنزل بعد ذلك بعشرين سنة، ثم قرأ: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، و ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦].

وأخرجه ابن أبي حاتم، وفي آخره: فكان المشركون إذا أحدثوا شيئًا؛ أحدث الله لهم جوابًا.

وأخرج الحاكم، وابن أبي شيبة عن ابن عباس، قال: فصل القرآن من الذكر؛ فوضع في بيت العزة من السماء الدنيا؛ فجعل جبريل ينزل به على النبي ﷺ.

قال السيوطي: أسانيدها كلها صحيحة.

وأخرج الطبراني من وجه آخر عن ابن عباس، قال: أنزل القرآن في ليلة القدر في شهر رمضان إلى سماء الدنيا ليلة واحدة، ثم أنزل نجومًا.

قال السيوطي: إسناده لا بأس به.

وأخرج الطبراني، والبزار من وجه آخر عنه، قال: أنزل القرآن جملة واحدة؛ حتى وضع في بيت العزة في السماء الدنيا، ونزله جبريل على محمد ﷺ بجواب كلام العباد وأعمالهم.

وأخرج ابن أبي شيبة، في فضائل القرآن من وجه آخر عنه: دفع إلى جبريل في ليلة القدر جملة واحدة؛ فوضعه في بيت العزة، ثم جعل ينزله تنزيلًا.

وأخرج ابن مردويه، والبيهقي، في (الأسماء والصفات): أن عطية بن الأسود سأل ابن عباس، فقال: أوقع في قلبي الشك قوله تعالى: "شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن"، وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾، وهذا أنزل في شوال، وفي ذي العقدة، وذي الحجة، وفي المحرم، وصفر، وشهر ربيع... فقال ابن عباس: إنه أنزل في رمضان في ليلة القدر جملة واحدة؛ ثم أنزل على مواقع النجوم رَسْلًا في الشهور والأيام.

قال أبو شامة: قوله رَسْلًا: أي: رفقًا، وعلى مواقع النجوم: أي: على مثل مساقطها.

يريد: أنه أنزل في رمضان في ليلة القدر جملة واحدة، ثم أنزل على مواقع النجوم مفرقًا، يتلو بعضه بعضًا على تؤدة ورفق.

وهذه الأحاديث، موقوفة على ابن عباس، غير أن لها حكم المرفوع إلى النبي ﷺ لما هو مقرر من أن قول الصحابي مما لا مجال للرأي فيه؛ إذا لم يعرف بالأخذ عن الإسرائيليات حكمه حكم المرفوع، ولا ريب أن نزول القرآن إلى بيت العزة من أنباء الغيب، التي لا تعرف إلا من المعصوم، وهذا متعلق بنزول القرآن الكريم؛

فلا مجال لأن يكون من الإسرائيليات، مع ما عرف من تحذير ابن عباس، من الأخذ عن أهل الكتاب؛ فثبت الاحتجاج بها.

الثاني: أنه نزل إلى سماء الدنيا في عشرين ليلة قدر، وثلاث وعشرين، أو خمس وعشرين في كل ليلة ما يقدر الله إنزاله في كل السنة، ثم أنزل بعد ذلك منجمًا في جميع السنة.

وهذا القول، ذكره الإمام الرازي بحثًا، فقال: يحتمل أنه كان ينزل في كل ليلة قدر ما يحتاج الناس إلى إنزاله إلى مثلها من اللوح إلى السماء الدنيا، ثم توقف هل هذا أولى، أو الأول؟.

قال ابن كثير: وهذا الذي جعله احتمالًا، نقله القرطبي عن مقاتل بن حيان، وحكى الإجماع على أنه نزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في السماء الدنيا.

قال السيوطي: وممن قال بقول مقاتل الحليمي، والماوردي، ويوافقه قول ابن شهاب: آخر القرآن عهدًا بالعرش آية الدين.

قلت: أثر ابن شهاب ليس موافقا لذلك، ومراده: أنها آخر ما نزل.

الثالث: أنه ابتدأ إنزاله في ليلة القدر، ثم نزل بعد ذلك منجمًا في أوقات مختلفة من سائر الأوقات، وبه قال الشعبي.

قال ابن حجر، في (شرح البخاري): والأول هو الصحيح المعتمد.

الرابع: قال: وقد حكى الماوردي، قولًا رابعًا: أنه نزل من اللوح المحفوظ جملة واحدة، وأن الحفظة نجمته على جبريل في عشرين ليلة، وأن جبريل نجمه على النبي ﷺ في عشرين سنة، وهذا أيضًا غريب.

والمعتمد أن جبريل كان يعارضه في رمضان بما ينزل به في طول السنة.

وقال أبو شامة: كأن صاحب هذا القول أراد الجمع بين القولين: الأول، والثاني.

قال السيوطي: هذا الذي حكاه الماوردي، أخرجه ابن أبي حاتم من طريق الضحاك عن ابن عباس، قال: نزل القرآن جملة واحدة من عند الله من اللوح المحفوظ إلى السفرة الكرام الكاتبين في السماء الدنيا؛ فنجمته السفرة على جبريل عشرين ليلة، ونجمه جبريل على النبي ﷺ عشرين سنة.

قال الزرقاني: ولكن هذه الأقوال الثلاثة الأخيرة بمعزل عن التحقيق، وهي محجوجة بالأدلة التي سقناها تأييدًا للقول الأول.

التنزيل الثالث للقرآن:

قال الزرقاني: التنزل الثالث للقرآن، هو واسطة عقد التنزلات؛ لأنه المرحلة الأخيرة التي منها شع النور على العالم، ووصلت هداية الله إلى الخلق، وكان هذا النزول بوساطة أمين الوحي جبريل يهبط به على قلب النبي ﷺ ودليله قول الله تعالى في سورة الشعراء مخاطبًا لرسوله ﷺ: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء: ١٩٣- ١٩٥].

كيفية أخذ جبريل للقرآن، وعمن أخذ:

قال الزرقاني: هذا من أنباء الغيب؛ فلا يطمئن الإنسان إلى رأي فيه، إلا إن ورد بدليل صحيح عن المعصوم.

وفي ذلك أقوال:

أولها: قال الطيبي: لعل نزول القرآن على الملك أن يتلقفه تلقفًا روحانيًّا، أو يحفظه من اللوح المحفوظ؛ فينزل به على النبي ﷺ فيلقيه إليه.

وأنت خبير بأن كلمة: "لعل"، هنا لا تشفي غليلًا، ولا نستطيع أن نأخذ منها دليلًا.

ثانيها: حكى الماوردي: أن الحفظة نجمت القرآن على جبريل في عشرين ليلة، وأن جبريل نجمه على النبي ﷺ في عشرين سنة.

ومعنى هذا: أن جبريل أخذ القرآن عن الحفظة نجومًا عشرين؛ ولكنا لا نعرف لصاحب هذا الرأي دليلًا، ولا شبه دليل.

ثالثها: أن جبريل أخذ القرآن عن الله سماعًا؛ وهذا هو الصحيح.

قال الأصفهاني: اتفق أهل السنة والجماعة على أن كلام الله منزل، واختلفوا في معنى الإنزال.

فمنهم من قال: إظهار القراءة.

ومنهم من قال: إن الله تعالى ألهم كلامه جبريل وهو في السماء، وهو عالٍ من المكان، وعلمه قراءته، ثم جبريل أداه في الأرض وهو يهبط في المكان.

وفي التنزيل طريقان:

أحدهما: أن النبي ﷺ انخلع من صورة البشرية إلى صورة الملكية، وأخذه من جبريل.

والثاني: أن الملك انخلع إلى البشرية حتى يأخذه الرسول منه، والأول أصعب الحالين.

وقال الرازي، في حواشي (الكشاف): والإنزال لغة، بمعنى: الإيواء، وبمعنى: تحريك الشيء من العلو إلى أسفل، وكلاهما يتحققان في الكلام؛ فهو مستعمل فيه في معنى مجازي؛ فمن قال: القرآن معنى قائم بذات الله تعالى؛ فإنزاله: أن يوجد الكلمات والحروف الدالة على ذلك المعنى، ويثبتها في اللوح المحفوظ.

ومن قال: القرآن هو الألفاظ؛ فإنزاله مجرد إثباته في اللوح المحفوظ؛ وهذا المعنى مناسب لكونه منقولًا عن المعنيين اللغويين.

ويمكن أن يكون المراد بإنزاله: إثباته في السماء الدنيا بعد الإثبات في اللوح المحفوظ، وهذا مناسب للمعنى الثاني.

والمراد بإنزال الكتب على الرسل: أن يتلقفها الملك من الله تلقفًا روحانيًّا، أو يحفظها من اللوح المحفوظ وينزل بها فيلقيها عليهم.

وقال غيره: في المنزل على النبي ﷺ ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه اللفظ والمعنى، وأن جبريل حفظ القرآن من اللوح المحفوظ ونزل به.

وذكر بعضهم أن أحرف القرآن في اللوح المحفوظ، كل حرف منها بقدر جبل قاف، وأن تحت كل حرف منها معاني لا يحيط بها إلا الله.

والثاني: أن جبريل إنما نزل بالمعاني خاصة، وأنه ﷺ علم تلك المعاني، وعبر عنها بلغة العرب، وتمسك قائل هذا، بظاهر قوله تعالى: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ ﴾.

والثالث: أن جبريل ألقى عليه المعنى، وأنه عبر بهذه الألفاظ بلغة العرب، وأن أهل السماء يقرءونه بالعربية، ثم إنه نزل به كذلك بعد ذلك.

والخلاف في ذلك مترتب على المذاهب الكلامية في كلام الله ﷻ فنتج عن ذلك أقوال ثلاثة:

الأول: أن جبريل تلقفه سماعًا من الله تعالى بلفظه المخصوص.

الثاني: أن جبريل حفظه من اللوح المحفوظ، أو قرأه نقلًا عن بيت العزة في السماء الدنيا.

الثالث: أن جبريل ألقي إليه المعنى، والألفاظ لجبريل، أو للنبي ﷺ.

"والثالث"، من أبطل الباطل؛ لأنه معارض لظاهر آيات القرآن؛ بل يوافق في وجه منه كلام المشركين.

"والثاني"؛ إنما هو هروب من إثبات صفة الكلام لله تعالى.

ولا شك في وجود القرآن في اللوح المحفوظ كسائر ما هو فيه، ولا في نزول القرآن إلى بيت العزة في السماء الدنيا، لكن ذلك لا يعني نفي سماع جبريل له من الله.

قال البيهقي، في معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾، يريد -والله أعلم-: إنا أسمعنا الملك وأفهمناه إياه، وأنزلناه بما سمع؛ فيكون الملك منتقلًا به من علو إلى أسفل.

قال أبو شامة: هذا المعنى مطرد في جميع ألفاظ الإنزال المضافة إلى القرآن، أو إلى شيء منه يحتاج إليه أهل السنة المعتقدون قدم القرآن، وأنه صفة قائمة بذات الله تعالى.

ولقد نسب الله القرآن إلى نفسه في عدة آيات منها: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلۡقُرۡءَانَ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل:٦]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦].

قال السيوطي: ويؤيد أن جبريل تلقفه سماعًا من الله تعالى: ما أخرجه الطبراني من حديث النواس بن سمعان مرفوعًا: "إذا تكلم الله بالوحي؛ أخذت السماء رجفة شديدة من خوف الله؛ فإذا سمع بذلك أهل السماء صعقوا وخروا سجدًا؛ فيكون أولهم يرفع رأسه جبريل؛ فيكلمه الله من وحيه بما أراد؛ فينتهي به على الملائكة؛ فكلما مر بسماء سأله أهلها: ماذا قال ربنا؟ قال: الحق، فينتهي به حيث أمر".

وأخرج ابن مردويه من حديث ابن مسعود -رفعه-: إذا تكلم الله بالوحي؛ سمع أهل السموات صلصلة كصلصلة السلسلة على الصفوان؛ فيفزعون ويرون أنه من أمر الساعة"، وأصل هذا الحديث في (الصحيح).

وقال بعضهم: إن جبريل حفظ القرآن عن الله وغشي على أهل السموات من هيبة كلام الله؛ فمر بهم جبريل وقد أفاقوا، فقالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا: الحق، يعني: القرآن، وهو معنى قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾ [سبأ: ٢٣]، فأتى به جبريل إلى بيت العزة؛ فأملاه على السفرة الكتبة، يعني: الملائكة، وهو معنى قوله تعالى: ﴿بِأَيۡدِي سَفَرَةٖ ۝١٥ كِرَامِۢ بَرَرَةٖ﴾ [عبس: ١٥، ١٦].

وقال الجويني: كلام الله المنزل قسمان: قسم قال الله لجبريل: قل للنبي الذي أنت مرسل إليه: إن الله يقول: افعل كذا وكذا، وأمر بكذا وكذا. ففهم جبريل ما قاله ربه، ثم نزل على ذلك النبي، وقال له ما قاله ربه، ولم تكن العبارة تلك العبارة كما يقول الملك لمن يثق به: قل لفلان: يقول لك الملك: اجتهد في الخدمة، واجمع جندك للقتال، فإن قال الرسول: يقول الملك: لا تتهاون في خدمتي، ولا تترك الجند تتفرق، وحثهم على المقاتلة؛ لا ينسب إلى كذب ولا تقصير في أداء الرسالة.

وقسم آخر: قال الله لجبريل: اقرأ على النبي هذا الكتاب، فنزل جبريل بكلمة من الله من غير تغيير؛ كما يكتب الملك كتابًا ويسلمه إلى أمين، ويقول: اقرأه على فلان؛ فهو لا يغير منه كلمة ولا حرفًا.

قال السيوطي: القرآن هو القسم الثاني، والقسم الأول: هو السنة؛ كما ورد أن جبريل كان ينزل بالسنة كما ينزل بالقرآن، ومن هنا جاز رواية السنة بالمعنى؛ لأن جبريل أداه بالمعنى، ولم تجز القراءة بالمعنى؛ لأن جبريل أداه باللفظ، ولم يَبحْ له إيحاءه بالمعنى، والسر في ذلك: أن المقصود منه التعبد بلفظه، والإعجاز به؛ فلا يقدر أحد أن يأتي بلفظ يقوم مقامه، وإن تحت كل حرف منه معاني لا يحاط بها كثرة؛ فلا يقدر أحد أن يأتي بدله بما يشتمل عليه، والتخفيف على الأمة؛ حيث جعل المنزل إليهم على قسمين: قسم يروونه بلفظه الموحى به، وقسم يروونه بالمعنى، ولو جعل كله مما يروى باللفظ لشق، أو بالمعنى لم يؤمن التبديل والتحريف فتأمل.

وقد رأيت عن السلف، ما يعضد كلام الجويني.

أخرج ابن أبي حاتم عن الزهري: أنه سئل عن الوحي، فقال: الوحي: ما يوحى إلى نبي من الأنبياء؛ فيثبته فيقلبه فيتكلم به ويكتبه، وهو كلام الله، ومنه ما لا يتكلم به، ولا يكتبه لأحد، ولا يأمر بكتابته، ولكنه يحدث به الناس حديثًا، ويبين لهم أن الله أمره أن يبينه للناس ويبلغهم إياه.

قال الزرقاني: ولتعلم في هذا المقام أن الذي نزل به جبريل على النبي ﷺ هو القرآن؛ باعتبار أنه الألفاظ الحقيقية المعجزة من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس، وتلك الألفاظ هي كلام الله وحده لا دخل لجبريل، ولا لمحمد ﷺ في إنشائها وترتيبها؛ بل الذي رتبها أولًا هو الله ﷻ ولذلك تنسب له دون سواه،

وإن نطق بها جبريل ومحمد ﷺ وملايين الخلق من بعد جبريل ومحمد ﷺ من لدن نزول القرآن إلى يوم الساعة، وذلك كما ينسب الكلام البشري إلى من أنشأه ورتبه في نفسه أولًا دون غيره، ولو نطق به آلاف الخلائق في آلاف الأيام والسنين إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين.

وقد أسف بعض الناس؛ فزعم أن جبريل كان ينزل على النبي ﷺ بمعاني القرآن، والرسول يعبر عنها بلغة العرب، وزعم آخرون أن اللفظ لجبريل وأن الله كان يوحي إليه المعنى فقط، وكلاهما قول باطل أثيم، مصادم لصريح الكتاب، والسنة، والإجماع.

والحق: أنه ليس لجبريل في هذا القرآن، سوى حكايته للرسول ﷺ وإيحائه إليه، وليس للرسول ﷺ في هذا القرآن سوى وعيه وحفظه، ثم حكايته وتبليغه، ثم بيانه وتفسيره، ثم تطبيقه وتنفيذه.

نقرأ في القرآن نفسه أنه ليس من إنشاء جبريل، ولا محمد ﷺ نحو: ﴿ وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾، ونحو: ﴿ وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِـَٔايَةٍ قَالُوا۟ لَوْلَا ٱجْتَبَيْتَهَا ۚ قُلْ إِنَّمَآ أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ مِن رَّبِّى ﴾ [الأعراف: ٢٠٣]، ونحو: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ ۙ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ [يونس: ١٥]، ونحو: ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴾ [الحاقة: ٤٤ ـ ٤٧].

فرع:

والذي استقرئ من الأحاديث الصحيحة وغيرها، أن القرآن كان ينزل بحسب الحاجة خمس آيات، وعشر آيات، وأكثر وأقل، وقد صح نزول العشر آيات في

قصة الإفك جملة، وصح نزول عشر آيات من أول المؤمنين جملة، وصح نزول: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]، وحدها، وهي بعض آية.

وكذا قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً﴾ [التوبة: ٢٨]، إلى آخر الآية، نزلت بعد نزول أول الآية، وذلك بعض آية. وأخرج ابن أشتة، في كتاب (المصاحف)، عن عكرمة في قوله: ﴿بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥]، قال: أنزل الله القرآن نجومًا ثلاث آيات، وأربع آيات، وخمس آيات.

وقال النكزاوي، في كتاب (الوقف): كان القرآن ينزل مفرقًا: الآية، والآيتين، والثلاث، والأربع، وأكثر من ذلك.

وما أخرجه ابن عساكر من طريق أبي نضرة، قال: كان أبوسعيد الخدري يعلمنا القرآن خمس آيات بالغداة، وخمس آيات بالعشي، ويخبر أن جبريل نزل بالقرآن خمس آيات خمس آيات.

وما أخرجه البيهقي، في (الشعب) من طريق أبي خلدة عن عمر، قال: تعلموا القرآن خمس آيات، خمس آيات؛ فإن جبريل كان ينزل بالقرآن على النبي ﷺ خمسًا خمسًا.

دليل تنجيم هذا النزول:

والدليل على تفرق هذا النزول، وتنجيمه: قول الله - تعالت حكمته - في سورة الإسراء: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]، وقوله في سورة الفرقان: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴿٣٢﴾ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٢، ٣٣]، روي أن الكفار من يهود ومشركين، عابوا على النبي ﷺ نزول القرآن مفرقًا، واقترحوا عليه أن ينزل جملة؛ فأنزل الله هاتين الآيتين ردًّا عليهم؛ وهذا الرد يدل على أمرين:

أحدهما: أن القرآن نزل مفرقًا على النبي ﷺ.

والثاني: أن الكتب السماوية من قبله نزلت جملة، كما اشتهر ذلك بين جمهور العلماء حتى كاد يكون إجماعًا.

قال السيوطي: وقد رأيت بعض فضلاء العصر أنكر ذلك، وقال: إنه لا دليل عليه؛ بل الصواب أنها نزلت مفرقة كالقرآن.

قال: قلت: والصواب الأول.

ومن الأدلة على ذلك: آية الفرقان السابقة.

أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس، قال: قالت اليهود: يا أبا القاسم لولا أنزل هذا القرآن جملة واحدة، كما أنزلت التوراة على موسى! فنزلت.

وأخرجه من وجه آخر عنه بلفظ: قال المشركون.

وأخرج نحوه عن قتادة، والسدي.

فإن قلت: ليس في القرآن التصريح بذلك؛ وإنما هو على تقدير ثبوته قول الكفار.

قلت: سكوته تعالى عن الرد عليهم في ذلك، وعدوله إلى بيان حكمته دليل على صحته، ولو كانت الكتب كلها نزلت مفرقة؛ لكان يكفي في الرد عليهم، أن يقول: إن ذلك سنة الله في الكتب التي أنزلها على الرسل السابقة؛ كما أجاب بمثل ذلك قولهم: ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشِي فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧]، فقال: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشُونَ فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠]، وقولهم: ﴿أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرٗا رَّسُولٗا﴾ [الإسراء: ٩٤]، فقال: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡ﴾

وقولهم: كيف يكون رسولًا، ولا هم له إلا النساء؟! فقال: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً ﴾ [الرعد: ٣٨]، إلى غير ذلك.

ومن الأدلة على ذلك أيضًا: قوله تعالى في إنزاله التوراة على موسى، يوم الصعقة: ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، و﴿ وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، و﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، و﴿ وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ وَظَنُّوا أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ ﴾ [الأعراف: ١٧١]؛ فهذه الآيات كلها دالة على إتيانه التوراة جملة.

وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس، قال: أعطى موسى التوراة في سبعة ألواح من زبرجد، فيها تبيان لكل شيء وموعظة؛ فلما جاء بها فرأى بني إسرائيل عكوفًا على عبادة العجل؛ رمى بالتوراة من يده، فتحطمت؛ فرفع الله منها ستة أسباع، وأبقى منها سبعًا.

وأخرج من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن جده رفعه، قال: الألواح التي أنزلت على موسى، كانت من سدر الجنة، كان طول اللوح اثني عشر ذراعًا.

وأخرج النسائي وغيره عن ابن عباس، في حديث الفتون، قال: أخذ موسى الألواح بعد ما سكت عنه الغضب؛ فأمرهم بالذي أمر الله أن يبلغهم من الوظائف، فثقلت عليهم وأبَوْا أن يقرُّوا بها حتى نتق الله عليهم الجبل كأنه ظلة، ودنا منهم حتى خافوا أن يقع عليهم فأقروا بها.

وأخرج ابن أبي حاتم عن ثابت بن الحجاج، قال: جاءتهم التوراة جملة واحدة؛ فكبر عليهم فَأَبَوْا أن يأخذوه، حتى ظلل الله عليهم الجبل؛ فأخذوه عند ذلك.

فهذه آثار صحيحة، صريحة في إنزال التوراة جملة.

الحكم والأسرار في تنجيم القرآن، والأحرف السبعة التي نزل القرآن عليها

عناصر الدرس

العنصر الأول : الحكم والأسرار في تنجيم القرآن ١٣٥
العنصر الثاني : الأحرف السبعة التي نزل القرآن عليها ١٤٦

الحكم، والأسرار في تنجيم القرآن

قال أبو شامة: فإن قيل: ما السر في نزوله منجمًا، وهلّا أنزل كسائر الكتب جملة؟

قلنا: هذا سؤال قد تولى الله جوابه؛ فقال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗ ﴾ [الفرقان: ٣٢]، واحدة، يعنون كما أنزل على من قبله من الرسل، فأجابهم -تعالى- بقوله: ﴿ كَذَٰلِكَ ﴾، أي: أنزلناه كذلك مفرقًا ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ﴾، أي: لنقوي به قلبك؛ فإن الوحي إذا كان يتجدد في كل حادثة كان أقوى بالقلب، وأشد عناية بالمرسل إليه، ويستلزم ذلك كثرة نزول الملك إليه، وتجدد العهد به وبما معه من الرسالة الواردة من ذلك الجناب العزيز؛ فيحدث له من السرور ما تقصر عنه العبارة؛ ولهذا كان أجود ما يكون في رمضان؛ لكثرة لقياه جبريل.

وقيل: معنى لنثبت به فؤادك: أي: لتحفظه فإنه -عليه الصلاة والسلام- كان أميًّا لا يقرأ ولا يكتب ففرق عليه؛ ليثبت عنده حفظه بخلاف غيره من الأنبياء، فإنه كان كاتبًا قارئًا فيمكنه حفظ الجميع.

فإن قلت: كان في القدرة إذا نزل جملة أن يحفظه النبي ﷺ دفعة.

قلت: ليس كل ممكن لازم الوقوع.

وقال ابن فورك: قيل أنزلت التوراة جملة؛ لأنها نزلت على نبي يكتب ويقرأ؛ وهو موسى، وأنزل الله القرآن مفرقًا؛ لأنه أُنزل غير مكتوب على نبي أميّ.

وقال غيره: إنما لم ينزل جملة واحدة؛ لأن منه الناسخ والمنسوخ، ولا يتأتى ذلك إلا فيما أنزل مفرقًا.

ومنه ما هو جواب لسؤال، ومنه ما هو إنكار على قول قيل، أو فعل فعل، وقد جاء ذلك في قول ابن عباس: ونزله جبريل بجواب كلام العباد وأعمالهم، وفسر به قوله: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، أخرجه عنه ابن أبي حاتم.

فالحاصل: أن الآية تضمّنت حكمتين لإنزاله مفرقًا.

وأخرج ابن أبي حاتم عن ثابت بن الحجاج، قال: جاءتهم التوراة جملة واحدة فكبّر عليهم، فأبوا أن يأخذوه، حتى ظلّل الله عليهم الجبل؛ فأخذوه عند ذلك.

ويُؤخذ من هذا الأثر حكمة أخرى لإنزال القرآن مفرقًا؛ فإنه أدعى إلى قبوله إذا نزل على التدريج، بخلاف ما لو نزل جملة واحدة؛ فإنه كان ينفر من قبوله كثير من الناس؛ لكثرة ما فيه من الفرائض والمناهي.

ويوضح ذلك ما أخرجه البخاري عن عائشة، قالت: إنما نزل أول ما نزل سورة من المفصل، فيها ذكر الجنة والنار، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام، نزل الحلال والحرام، ولو نزل أول شيء لا تشربوا الخمر، لقالوا: لا ندع الخمر أبدًا، ولو نزل لا تزنوا، لقالوا: لا ندع الزنى أبدًا.

قال السيوطي: رأيت هذه الحكمة مصرحًا بها في الناسخ والمنسوخ المكي.

وقد فصل الزرقاني، هذه الحكم تفصيلًا رائعًا؛ فقال -رحمه الله-: لتنجيم نزول القرآن الكريم أسرار عدة، وحكم كثيرة نستطيع أن نجملها في أربع حكم رئيسية:

الحكمة الأولى: تثبيت فؤاد النبي ﷺ وتقوية قلبه، وذلك من وجوه خمسة:

الأول: أن في تجدّد الوحي، وتكرار نزول الملك به من جانب الحق إلى رسوله ﷺ سرورًا يملأ قلب الرسول ﷺ وغبطة تشرح صدره، وكلاهما يتجدد عليه بسبب

ما يشعر به من هذه العناية الإلهية، وتعهد مولاه إياه في كل نوبة من نوبات هذا النزول.

الثاني: أن في التنجيم تيسيرًا عليه من الله في حفظه، وفهمه، ومعرفة أحكامه، وحِكَمِه، وذلك مطمئن له على وعي ما يوحى إليه حفظًا، وفهمًا، وحكامًا، كما أن فيه تقوية لنفسه الشريفة على ضبط ذلك كله.

الثالث: أن في كل نوبة من نوبات هذا النزول المنجم، معجزة جديدة غالبًا؛ حيث تحدّاهم كل مرة أن يأتوا بمثل نوبة من نوب التنزيل، فظهر عجزهم عن المعارضة، وضاقت عليهم الأرض بما رحبت، ولا شك أن المعجزة تشد أزره، وترهف عزمه باعتبارها مؤيدة له ولحزبه، خاذلة لأعدائه ولخصمه.

الرابع: أن في تأييد حقه، ودحض باطل عدوه المرة بعد الأخرى تكرارًا للذة فوزه، وفلجه بالحق والصواب، وشهوده لضحايا الباطل في كل مهبط للوحي والكتاب، وإن كل ذلك إلا مشجع للنفس، مقوٍّ للقلب والفؤاد، والفرق بين هذا الوجه والذي قبله، هو الفرق بين الشيء وأثره، أو الملزوم ولازمه؛ فالمعجزة؛ من حيث إنها قوة للرسول ومؤيدة له، مُطَمْئِنَةٌ له، ومثبتة لفؤاده بقطع النظر عن أثر انتصاره، وهزيمة خصمه بها.

الخامس: تعهّد الله إياه عند اشتداد الخصام بينه وبين أعدائه، بما يهون عليه هذه الشدائد، ولا ريب أن تلك الشدائد كانت تحدث في أوقات متعددة؛ فلا جرم كانت التسلية تحدث هي الأخرى في مرات متكافئة، فكلما أحرجه خصمه سلاه ربه، وتجيء تلك التسلية تارة عن طريق قصص الأنبياء والمرسلين التي لها في القرآن عرض طويل وفيها يقول تعالى: ﴿ وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ﴾ [هود:١٢٠]، وتارة تجيء التسلية عن طريق وعد الله لرسوله

بالنصر، والتأييد، والحفظ، كما في قوله —سبحانه- : ﴿ وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ [الطور:٤٨]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ﴾ [المائدة:٦٧]، ونحو ما في سورتي الضحى، وألم نشرح من الوعود الكريمة، والعطايا العظيمة، وطورًا تأتيه التسلية عن طريق إبعاد أعدائه، وإنذارهم نحو قوله تعالى: ﴿ سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴾ [القمر:٤٥]، وقوله -سبحانه- : ﴿ فَإِنْ أَعْرَضُوا۟ فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ ﴾ [فُصِّلَت:١٣]، وطورًا آخر ترد التسلية في صورة الأمر الصريح بالصبر، نحو قوله -جل شأنه- : ﴿ فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [الأحقاف:٣٥]، أو في صورة النهي عن التفجع عليهم، والحزن منهم، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾ [فاطر:٨]، ونحو قوله —سبحانه- : ﴿ وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾ [النحل:١٢٧].

ومن موارد تسلية الله لرسوله، أن يخوفه عواقب حزنه من كفر أعدائه، نحو: ﴿ لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء: ٣]، ومنها أن يؤيسه منهم؛ ليستريح ويتسلّى عنهم، نحو: ﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ۚ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٣٥﴾ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ۘ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٥، ٣٦]، ويمكن أن تندرج هذه الحكمة بوجوهها الخمسة، تحت قول الله في بيان الحكمة من تنجيم القرآن: ﴿ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴾ [الفرقان:٣٢].

الحكمة الثانية: التدرج في تربية هذه الأمة الناشئة علمًا وعملًا، وينضوي تحت هذا الإجمال، أمور خمسة أيضًا:

الأول: تيسير حفظ القرآن على الأمة العربية، وهي كما علمت كانت أمة أمّيّة، وأدوات الكتابة لم تكن ميسورة لدى الكاتبين منهم على ندرتهم، وكانت مشتغلة بمصالحها المعاشية، وبالدفاع عن دينها الجديد بالحديد والدم، فلو نزل القرآن جملة واحدة؛ لعجزوا عن حفظه، فاقتضت الحكمة العليا أن ينزله الله إليهم مفرّقًا؛ ليسهل عليهم حفظه، ويتهيّأ لهم استظهاره.

الثاني: تسهيل فهمه عليهم كذلك.

الثالث: التمهيد لكمال تخليهم عن عقائدهم الباطلة، وعباداتهم الفاسدة، وعاداتهم المرذولة، وذلك بأن يراضوا على هذا التخلي شيئًا فشيئًا، بسبب نزول القرآن عليهم كذلك شيئًا فشيئًا، فكلما نجح الإسلام معهم في هدم باطل، انتقل بهم إلى هدم آخر، وهكذا يبدأ بالأهمّ، ثم بالمهمّ حتى انتهى بهم آخر الأمر عن تلك الأرجاس كلها، فطهّرهم منها وهم لا يشعرون بعنت ولا حرج، وفطمهم عنها دون أن يرتكسوا في سابق فتنة أو عادة، وكانت هذه سياسة رشيدة لا بد منها في تربية هذه الأمة المجيدة، لا سيما أنها كانت أبية معاندة تتحمّس لموروثاتها، وتستميت في الدفاع عما تعتقده من شرفها، وتتهور في سفك الدماء، وشن الغارات لأتفه الأسباب.

الرابع: التمهيد لكمال تحليهم بالعقائد الحقة، والعبادات الصحيحة، والأخلاق الفاضلة، بمثل تلك السياسة الرشيدة السابقة؛ ولهذا بدأ الإسلام بفطامهم عن الشرك والإباحة، وإحياء قلوبهم بعقائد التوحيد، والجزاء من جراء ما فتح عيونهم عليه من أدلة التوحيد، وبراهين البعث بعد الموت، وحجج الحساب، والمسئولية والجزاء، ثم انتقل بهم بعد هذه المرحلة إلى العبادات؛ فبدأهم بفرضية الصلاة قبل الهجرة، وثنى بالزكاة، وبالصوم في السنة الثانية من الهجرة، وختم بالحج في السنة السادسة منها.

وكذلك كان الشأن في العادات؛ زجرهم عن الكبائر، وشدد النكير عليهم فيها، ثم نهاهم عن الصغائر في شيء من الرفق، وتدرج في تحريم ما كان مستأصلًا فيهم كالخمر، تدرجًا حكيمًا حقّق الغاية وأنقذهم من كابوسها في النهاية، وكان الإسلام في انتهاج هذه الخطة المثلى أبعد نظرًا، وأهدى سبيلًا، وأنجح تشريعًا، وأنجع سياسة من تلكم الأمم المتمدنة المتحضّرة، التي أفلست في تحريم الخمر على شعوبها أفظع إفلاس، وفشلت أَمَرّ فشل، وما عهد أمريكا في مهزلة تحريمها الخمر ببعيد، أليس ذلك إعجازًا للإسلام في سياسة الشعوب، وتهذيب الجماعات وتربية الأمم؟؟ بلى، والتاريخ على ذلك من الشاهدين.

الخامس: تثبيت قلوب المؤمنين، وتسليحهم بعزيمة الصبر واليقين، بسبب ما كان يقصه القرآن عليهم الفينة بعد الفينة، والحين بعد الحين من قصص الأنبياء والمرسلين، وما كان لهم ولأتباعهم مع الأعداء والمخالفين، وما وعد الله به عباده الصالحين من النصر، والأجر، والتأييد، والتمكين، والآيات في ذلك كثيرة، حسبك منها قوله تعالى: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [النور: ٥٥]، وقد صدق الله وعده، ونصر عبده، وأعز جنده، وهزم الأحزاب وحده ﴿ فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ۚ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنعام: ٤٥].

ويمكن أن تندرج هذه الحكمة الثانية بما انضوى تحتها في قول الله تعالى في سورة الإسراء ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴾ [الإسراء: ١٠٦].

كما يمكن أن يفسر بها قوله تعالى في سورة الفرقان، في بيان أسرار التنجيم: ﴿ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴾ ، باعتبار أن التنوين للتعظيم؛ إشارة إلى المعاني المنطوية تحت هذا الترتيل.

الحكمة الثالثة: مسايرة الحوادث والطوارئ في تجددها وتفرقها؛ فكلما جد منهم جديد نزل من القرآن ما يناسبه، وفصل الله لهم من أحكامه ما يوافقه، وتنتظم هذه الحكمة أمورا أربعة:

الأول: إجابة السائلين على أسئلتهم عندما يوجهونها إلى الرسول ﷺ سواء أكانت تلك الأسئلة لغرض التثبت من رسالته، كما قال تعالى في جواب سؤال أعدائه إياه: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٨٥].

وقوله: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِۖ قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴾ [الكهف: ٨٣].

أو كانت لغرض التنور، ومعرفة حكم الله، كقوله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾ [البقرة: ٢١٩]،

و﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰۖ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌۖ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ولا ريب أن تلك الأسئلة كانت ترفع إلى النبي ﷺ في أوقات مختلفة، وعلى نوبات متعدّدة، حاكية أنهم سألوا، ولا يزالون يسألون؛ فلا بدع أن ينزل الجواب عليها كذلك في أوقاتها المختلفة، ونوباتها المتعددة.

الثاني: مجاراة الأقضية والوقائع في حينها، ببيان حكم الله فيها عند حدوثها، ووقوعها.

ومعلوم أن تلك الأقضية والوقائع لم تقع جملة؛ بل وقعت تفصيلًا وتدريجًا؛ فلا مناص إذن من فصل الله فيها بنزول القرآن على طبقها تفصيلًا وتدريجًا،

والأمثلة على هذا كثيرة، منها: قوله -سبحانه-: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلۡإِفۡكِ عُصۡبَةٞ مِّنكُمۡ﴾ [النور: ١١] إلى قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَۖ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ﴾ [النور: ٢٦]، وهن عشر آيات، نزلن في حادث من أروع الحوادث، وهو اتهام أم المؤمنين عائشة < بالإفك، وفيها دروس اجتماعية لا تزال تقرأ على الناس، كما لا تزال تسجل براءة الحصان الطاهرة من فوق سبع سموات.

ومن الأمثلة: قوله تعالى: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا وَتَشۡتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسۡمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١] إلى قوله تعالى: ﴿وَتِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِۗ وَلِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٤].

وهنّ ثلاث آيات، نَزَلْنَ عندما رفعت خولة بنت ثعلبة شكواها إلى رسول الله ﷺ من أن زوجها أوس بن الصامت ظاهر منها، وجادلت الرسول بأن معها صِبْيَة صغارًا، إن ضمتهم إلى زوجها ضاعوا، وإن ضمتهم إليها جاعوا.

الثالث: لفت أنظار المسلمين إلى تصحيح أغلاطهم التي يخطئون فيها، وإرشادهم إلى شاكلة الصواب في الوقت نفسه، ولا ريب أن تلك الأغلاط كانت في أزمان متفرقة؛ فمن الحكمة أن يكون القرآن النازل في إصلاحها متكافئًا معها في زمانها، اقرأ إن شئت قوله -سبحانه-: ﴿وَإِذۡ غَدَوۡتَ مِنۡ أَهۡلِكَ تُبَوِّئُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلۡقِتَالِ﴾ [آل عمران: ١٢١].

إلى آيات كثيرة بعدها، وكلها نزلت في غزوة أحد؛ إرشادًا للمسلمين إلى مواضع أخطائهم في هذا الموقف الرهيب والمأزق العصيب، وكذلك قوله -سبحانه-: ﴿لَقَدۡ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٖ وَيَوۡمَ حُنَيۡنٍ إِذۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡ كَثۡرَتُكُمۡ فَلَمۡ تُغۡنِ عَنكُمۡ شَيۡـٔٗا وَضَاقَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ ثُمَّ وَلَّيۡتُم مُّدۡبِرِينَ ٢٥ ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَأَنزَلَ

﴿جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا ۚ وَذَٰلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ ﴿٢٦﴾ ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ٢٥ – ٢٧]، وهي آيات تردع المؤمنين عن رذيلة الإعجاب والاغترار في يوم من أيام الله، وتلفت نظرهم إلى مقدار تدارك الله لهم في شدتهم، وإلى وجوب أن يثوبوا إلى رشدهم، ويتوبوا إلى ربهم.

الرابع: كشف حال أعداء الله المنافقين، وهتك أستارهم وسرائرهم للنبي ﷺ والمسلمين؛ كيما يأخذوا منهم حذرهم، فيأمنوا شرهم، وحتى يتوب من شاء منهم، اقرأ إن شئت قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] إلى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، وهنّ ثلاث عشرة آية، فضحت المنافقين، كما فضحتهم سورة التوبة في كثير من الآيات، وكما كشف القرآن أستارهم في كثير من المناسبات، ويمكن أن تندرج هذه الحكمة الثالثة بمضامينها الأربعة، في قوله تعالى في سورة الفرقان: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾.

الحكمة الرابعة: الإرشاد إلى مصدر القرآن، وأنه كلام الله وحده، وأنه لا يمكن أن يكون كلام محمد ﷺ ولا كلام مخلوق سواه، وبيان ذلك أن القرآن الكريم تقرؤه من أوله إلى آخره، فإذا هو محكم السّرد، دقيق السبك، متين الأسلوب، قوي الاتصال، آخذ بعضه برقاب بعض في سوره وآياته وجمله، يجري دم الإعجاز فيه كلّه من ألفه إلى يائه كأنه سبيكة واحدة، ولا يكاد يوجد بين أجزائه تفكك، ولا تخاذل كأنه حلقة مفرغة، أو كأنه سمط وحيد، وعقد فريد يأخذ بالأبصار؛ نظمت حروفه وكلماته، ونسقت جمله وآياته، وجاء آخره مساوقًا لأوله، وبدا أوله مواتيًا لآخره.

وهنا نتساءل، كيف اتّسق للقرآن هذا التأليف المعجز، وكيف استقام له هذا التناسق المدهش، على حين أنه لم يتنزل جملة واحدة؛ بل تنزل آحادًا مفرّقة تفرق الوقائع، والحوادث في أكثر من عشرين عامًا؟

الجواب: أننا نلمح هنا سرًّا جديدًا من أسرار الإعجاز، ونشهد سمة فذّة من سمات الربوبية، ونقرأ دليلًا ساطعًا على مصدر القرآن، وأنه كلام الواحد الديان: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وإلا فحدثني بربك، كيف يستطيع الخلق جميعًا أن يأتوا بكتاب محكم الاتصال والترابط، متين النسج والسرد، متآلف البدايات والنهايات، مع خضوعه في التأليف لعوامل خارجة عن مقدور البشر، وهي وقائع الزمن وأحداثه التي يجيء كل جزء من أجزاء هذا الكتاب تبعًا لها، ومتحدثًا عنها سببًا بعد سبب، وداعية إثر داعية، مع اختلاف ما بين هذه الدواعي، وتغاير ما بين تلك الأسباب، ومع تراخي زمان هذا التأليف، وتطاول آماد هذه النجوم إلى أكثر من عشرين عامًا؟

لا ريب أن هذا الانفصال الزماني، وذاك الاختلاف الملحوظ بين هاتيك الدواعي، يستلزمان في مجرى العادة التفكك والانحلال، ولا يدعان مجالًا للارتباط والاتصال بين نجوم هذا الكلام.

أما القرآن الكريم، فقد خرق العادة في هذه الناحية أيضًا، نزل مفرقًا منجمًا، ولكنه تمّ مترابطًا محكمًا، وتفرقت نجومه تفرق الأسباب، ولكن اجتمع نظمه اجتماع شمل الأحباب، ولم يتكامل نزوله إلا بعد عشرين عامًا، ولكن تكامل انسجامه بداية وختامًا، أليس ذلك برهانًا ساطعًا على أنه كلام خالق القوى والقدر، ومالك الأسباب والمسببات، ومدبِّر الخلق والكائنات، وقيوم

الأرض والسموات، العليم بما كان وما سيكون، الخبير بالزمان وما يحدث فيه من شئون.

لاحظ فوق ما أسلفنا، أن رسول الله ﷺ كان إذا نزلت عليه آية أو آيات، قال: ((ضعوها في مكان كذا من سورة كذا))، وهو بشر لا يدري ما ستجيء به الأيام، ولا يعلم ما سيكون في مستقبل الزمان، ولا يدرك ما سيحدث من الدواعي والأحداث؛ فضلًا عمّا سينزل من الله فيها، وهكذا يمضي العمر الطويل، والرسول ﷺ على هذا العهد، يأتيه الوحي بالقرآن نجمًا بعد نجم، وإذا القرآن كله بعد هذا العمر الطويل يكمل ويتمّ، وينتظم ويتآخى، ويأتلف ويلتئم، ولا يؤخذ عليه أدنى تخاذل ولا تفاوت؛ بل يعجز الخلق طرًّا بما فيه من انسجام، ووحدة، وترابط ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١].

وإنه ليستبين لك سرّ هذا الإعجاز، إذا ما علمت أن محاولة مثل هذا الاتساق والانسجام، لن يمكن أن يأتي على هذا النمط الذي نزل به القرآن، ولا على قريب من هذا النمط، لا في كلام الرسول ﷺ ولا كلام غيره من البلغاء وغير البلغاء.

انظر -مثلًا- إلى حديث النبي ﷺ وهو ما هو في روعته، وبلاغته، وطهره، وسموّه، لقد قاله الرسول ﷺ في مناسبات مختلفة لدواعٍ متباينة في أزمان متطاولة، فهل في مُكْنَةِ البشر أن ينظموا من هذا السّرد الشتيت وحده كتابًا واحدًا يصقله الاسترسال والوحدة من غير أن ينقصوا منه، أو يتزيدوا عليه، أو يتصرفوا فيه ذلك ما لن يكون، ولا يمكن أن يكون، ومن حاول ذلك فإنما يحاول العبث، ويخرج للناس بثوب مرقع، وكلام ملفّق، ينقصه الترابط والانسجام، وتعوزه الوحدة والاسترسال، وتمجّه الأسماع والأفهام.

إذن ؛ فالقرآن الكريم ينطق نزوله منجمًا ، بأنه كلام الله وحده ، وتلك حكمة جليلة الشأن ترشد الخلق إلى الحق ، في مصدر القرآن ﴿ قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [الفرقان : ٦].

تتمة : كان بين أول نزول القرآن وآخره عشرون ، أو ثلاث وعشرون ، أو خمس وعشرون سنة ، وهو مبنيّ على الخلاف في مدة إقامته بمكة بعد النبوة ؛ فقيل : عشرة ، وقيل : ثلاث عشرة ، وقيل خمس عشرة ، والصواب على ما قرّرناه في صحيح السيرة : أنها ثلاث عشرة سنة ، منها ثلاث سنوات في الدعوة السرّيّة ، وعشر سنوات في الدعوة الجهريّة ، ولم يختلف في مدة إقامته بالمدينة أنها عشر ، وكان كلما أنزل عليه شيء من القرآن أمر بكتابته ، ويقول في مفترقات الآيات : ضعوا هذه الآية في موضع كذا وكذا من سورة كذا.

وكان يعارضه جبريل في شهر رمضان كل عام مرة ، وعام مات مرتين.

وفي صحيح البخاري ، قال مسروق عن عائشة عن فاطمة { أسر النبي ﷺ إلي أن جبريل كان يعارضني بالقرآن كل سنة ، وأنه عارضني العام مرتين ، ولا أراه إلا حضور أجلي.

الأحرف السبعة التي نزل القرآن عليها

قلت : ورد حديث نزل القرآن على سبعة أحرف من رواية جمع من الصحابة : أبيّ بن كعب ، وأنس ، وحذيفة بن اليمان ، وزيد بن أرقم ، وسمرة بن جندب ، وسلمان ابن صرد ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وعبد الرحمن بن عوف ، وعثمان بن عفان ، وعمر بن الخطاب ، وعمرو بن أبي سلمة ، وعمرو بن العاص ، ومعاذ بن جبل ، وهشام بن حكيم ، وأبي بكرة ، وأبي جهم ، وأبي

سعيد الخدري، وأبي طلحة الأنصاري، وأبي هريرة، وأبي أيوب؛ فهؤلاء واحد وعشرون صحابيًّا، وقد نصّ أبو عبيد على تواتره.

وأخرج أبو يعلى؛ في (مسنده)، أن عثمان قال على المنبر: أذكر الله رجلًا سمع النبي ﷺ قال: ((إن القرآن أُنزل على سبعة أحرف كلها شافٍ كافٍ لما قام))، فقاموا حتى لم يحصوا، فشهدوا بذلك، فقال: وأنا أشهد معهم.

وسأسوق من رواتهم ما يحتاج إليه.

فأقول: اختلف في معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولًا:

القول الأول: أنه من المشكل الذي لا يدرى معناه؛ لأن الحرف يصدق لغة على حرف الهجاء، وعلى الكلمة، وعلى المعنى، وعلى الجهة. قاله ابن سعدان النحوي.

القول الثاني: أنه ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد؛ بل المراد التيسير، والتسهيل، والسّعة، ولفظ السبعة يُطلق على إرادة الكثرة في الآحاد، كما يُطلق السبعون في العشرات، والسبعمائة في المئين، ولا يُراد العدد المعين، وإلى هذا جنح عياض ومن تبعه.

ويردّه ما في حديث ابن عباس، في (الصحيحين)، أن رسول الله ﷺ قال: ((أقرأني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف))، وفي حديث أُبيّ عند مسلم: ((إن ربّي أرسل إليّ أن أقرأ القرآن على حرف، فَرَدَدْتُ إليه أن هوّن على أمّتي؛ فأرسل إليّ أن أقرأه على حرفين، فَرَدَدْتُ إليه أن هوّن على أمّتي؛ فأرسل إليّ أن أقرأه على سبعة أحرف)).

وفي لفظ عنه عند النسائي: ((إن جبريل وميكائيل أتياني، فقعد جبريل عن يميني وميكائيل عن يساري، فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده، حتى بلغ سبعة أحرف)).

وفي حديث أبي بكرة: ((اقرأه. فنظرت إلى ميكائيل، فسكت فعلمت أنه قد انتهت العدة))؛ فهذا يدل على إرادة حقيقية العدد وانحصاره.

القول الثالث: أن المراد بها سبع قراءات، وتعقّب بأنه لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا القليل، مثل: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [المائدة: ٦٠]، و ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ﴾ [الإسراء: ٢٣].

القول الرابع: أجيب: بأن المراد: أن كل كلمة تقرأ بوجه، أو وجهين، أو ثلاثة، أو أكثر إلى سبعة، ويشكل على هذا أن في الكلمات ما قُرئ على أكثر من حرف.

القول الخامس: أن المراد بها الأوجه التي يقع بها التغاير، ذكره ابن قتيبة، قال:

١. ما يتغير حركته، ولا يزول معناه ولا صورته، مثل: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٞ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، بالفتح والرفع.

٢. ما يتغير بالفعل، مثل: "بعد، وباعد"، بلفظ الطلب، والماضي.

٣. ما يتغيّر باللفظ، مثل ننشرها.

٤. ما يتغير بإبدال حرف قريب المخرج، مثل: ﴿وَطَلۡحٖ مَّنضُودٖ﴾، و ﴿طَلۡعٌ﴾ [الواقعة: ٢٩].

٥. ما يتغير بالتقديم والتأخير، مثل: ﴿وَجَآءَتۡ سَكۡرَةُ ٱلۡمَوۡتِ بِٱلۡحَقِّ﴾ [ق: ١٩]، و "سكرة الحق بالموت".

٦. ما يتغير بزيادة أو نقصان، مثل: "الذكر والأنثى" ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ٣].

٧. ما يتغير بإبدال كلمة بأخرى، مثل: ﴿ كَٱلۡعِهۡنِ ٱلۡمَنفُوشِ ﴾ [القارعة: ٥]، في و"كالصوف المنفوش".

وتعقّب هذا قاسم بن ثابت، بأن الرخصة وقعت، وأكثرهم يومئذٍ لا يكتب، ولا يعرف الرسم، وإنما كانوا يعرفون الحروف ومخارجها.

وأجيب: بأنه لا يلزم من ذلك توهين ما قاله ابن قتيبة؛ لاحتمال أن يكون الانحصار المذكور في ذلك وقع اتفاقًا؛ وإنما اطلع عليه بالاستقراء.

قلت: أين التيسير على الأمة في ذلك؟ ظاهر الأحاديث الواردة يصطدم تمامًا مع هذا القول، كما أن بعض وجوهه لا يُوجد فيها قراءة متواترة؛ ولذا أعوز صاحب هذا القول المثال، فجاء بقراءات شاذّة.

قال أبو الفضل الرازي، في (اللوائح): الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه في الاختلاف:

١. اختلاف الأسماء من إفراد، وتثنية، وجمع، وتذكير، وتأنيث.
٢. اختلاف تصريف الأفعال من ماضٍ، ومضارعٍ، وأمر.
٣. وجوه الإعراب.
٤. النقص والزيادة.
٥. التقديم والتأخير.
٦. الإبدال.

القول السادس: اختلاف اللغات كالفتح، والإمالة، والترقيق، والتفخيم، والإدغام، والإظهار ونحو ذلك.

القول السابع: وقال بعضهم: المراد بها كيفية النطق بالتلاوة من إدغام، وإظهار، وتفخيم، وترقيق، وإمالة، وإشباع، ومدّ، وقصر، وتشديد، وتخفيف، وتليين، وتحقيق.

وقال ابن الجزري: قد تتبعت صحيح القراءات، وشاذّها، وضعيفها، ومنكرها؛ فإذا هي يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه لا يخرج عنها، وذلك إما في الحركات بلا تغير في المعنى والصورة، نحو: البخل بأربعة، ويحسب بوجهين، أو متغير في المعنى فقط، نحو: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧]، وإما في الحروف بتغير المعنى لا الصورة، نحو: تبلو، وتتلو، وعكس ذلك، نحو: الصراط والسراط، أو بتغيرهما، نحو: فامضوا، فاسعوا، وإما في التقديم والتأخير، نحو: فيقتلون، ويقتلون، أوفي الزيادة والنقصان، نحو: أوصى، ووصى؛ فهذه سبعة لا يخرج الاختلاف عنها.

القول الثامن: قال: وأما نحو اختلاف الإظهار، والإدغام، والروم، والإشمام، والتخفيف، والتسهيل، والنقل، والإبدال؛ فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوّع في اللفظ والمعنى؛ لأن هذه الصفات المتنوّعة في أدائه، لا تُخرجه عن أن يكون لفظًا واحدًا.

قال السيوطي: ومن أمثلة التقديم والتأخير، قراءة الجمهور: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥]، وقرأ ابن مسعود: "على قلب كل متكبّر".

القول التاسع: أنّ المراد سبعة أوجه من المعاني المتّفقة بألفاظ مختلفة، نحو: أقبلْ، وتعال، وهلم، وعجل، وأسرع، وإلى هذا ذهب سفيان بن عيينة، وابن جرير، وابن وهب، وخلائق، ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء، ويدل له ما أخرجه

أحمد، والطبراني من حديث أبي بكرة أن جبريل، قال: "يا محمد اقرأ القرآن على حرف، قال ميكائيل: استزدْه حتى بلغ سبعة أحرف، قال: كلّ شافٍ كافٍ، ما لم تخلط آية عذاب برحمة، أو رحمة بعذاب"، هذا اللفظ رواية أحمد، وإسناده جيد، وأخرج أحمد، والطبراني أيضًا عن ابن مسعود نحوه.

وعند أبي داود عن أبيّ، قلت: سميعًا عليمًا عزيزًا حكيمًا، ما لم تخلط آية عذاب برحمة، أو رحمة بعذاب.

وعند أحمد من حديث أبي هريرة < : ((أنزل القرآن على سبعة أحرف عليمًا حكيمًا غفورًا رحيمًا))، وعنده أيضًا من حديث عمر، بأن القرآن كلّه صواب، ما لم تجعل مغفرة عذابًا، وعذابًا مغفرة، أسانيدها جياد.

قال ابن عبد البر: إنما أراد بهذا ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها، أنها معانٍ متّفق مفهومها مختلف مسموعها، لا يكون في شيء منها معنًى وضدّه، ولا وجه يخالف معنى وجه، خلافًا ينفيه ويضاده، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضده.

ثم أسند عن أُبيّ بن كعب، أنه كان يقرأ: كلما أضاء لهم مشوا فيه مروا فيه سمعوا فيه.

وكان ابن مسعود، يقرأ: للذين آمنوا انظرونا أمهلونا أخرونا.

قال الطحاوي: وإنما كان ذلك رخصة؛ لما كان يتعسّر على كثير منهم التلاوة بلفظ واحد؛ لعدم علمهم بالكتابة والضبط وإتقان الحفظ، ثم نسخ بزوال العذر، وتيسر الكتابة والحفظ، وكذا قال ابن عبد البر، والباقلّاني، وآخرون.

وفي فضائل أبي عبيد من طريق عون بن عبد الله، أن ابن مسعود أقرأ رجلًا: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾ [الدخان: ٤٣، ٤٤]؛ فقال الرجل: طعام اليتيم، فردّها عليه فلم يستقمْ بها لسانه، فقال: أتستطيع أن تقول: طعام الفاجر، قال: نعم، قال: فافعل.

قلت: هذا القول في أسانيده بعض مقال، وعلى افتراض صحته لا يتوجّه إلا على القول بنسخ تلك القراءات، ورفع هذا التيسير وحصره في نطاق ضيق جدًّا، فلم يستفدِ منه إلا بعض المسلمين في عهده ﷺ. ويشكل عليه أنه ليس عندنا دليل على النسخ، ولكن لا يعرف أحد من أهل العلم يرخص في قراءة القرآن بالمعنى.

كما أن التيسير في تلك القراءات محدود جدًّا؛ لأنه مجرّد استبدال كلمة بكلمة أخرى، فما هو وجهه للشيخ الفاني، والمرأة، والرجل الذي لم يقرأ كتابًا قط، كما في بعض ألفاظ الحديث.

والذي يظهر لي، أن ما ذكر في هذه الروايات؛ إنما هو لتقريب معنى الأحرف، لا للتمثيل، والمراد: أنها غالبًا لا تؤثر في المعنى كاختلاف المترادفات، والله أعلم.

القول العاشر: أن المراد سبع لغات، وإلى هذا ذهب أبو عبيد، وثعلب، والزهري، وآخرون، واختاره ابن عطية، وصححه البيهقي، في (الشعب)، وتعقب بأن لغات العرب أكثر من سبعة.

وأجيب: بأن المراد: أفصحها، فجاء عن أبي صالح عن ابن عباس، قال: نزل القرآن على سبع لغات، منها خمس بلغة العجز من الهوازن.

قال: والعجز سعد بن بكر، وجشم بن بكر، ونصر بن معاوية، وثقيف، وهؤلاء كلهم من هوازن، ويقال: لهم عليّ هوازن.

ولهذا قال أبو عمرو بن العلاء: أفصح العرب عليّ هوازن، وسفليّ تميم، يعني: بني دارم.

وأخرج أبو عبيد -من وجه آخر- عن ابن عباس، قال: نزل القرآن بلغة الكعبين: كعب قريش، وكعب خزاعة، قيل: وكيف ذاك؟ قال: لأن الدار واحدة، يعني: أن خزاعة كانوا جيران قريش، فسهلت عليهم لغتهم.

وقال أبو حاتم السجستاني: نزل بلغة قريش، وهزيل، وتميم، والأزد، وربيعة، وهوازن، وسعد بن بكر، واستنكر ذلك ابن قتيبة، وقال: لم ينزل القرآن إلا بلغة قريش، وردّه بقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ ﴾ [إبراهيم: ٤].

فعلى هذا؛ تكون اللغات السبع في بطون قريش، وبذلك جزم أبو علي الأهوازي.

وقال أبو عبيد: ليس المراد أن كل كلمة تقرأ على سبع لغات؛ بل اللغات السبع مفرقة فيه، فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمن وغيرهم.

قال: وبعض اللغات أسعد به من بعض، وأكثر نصيبًا.

وقيل: نزل بلغة مضر خاصة؛ لقول عمر: نزل القرآن بلغة مضر.

وعين بعضهم -فيما حكاه ابن عبد البر- السبع من مضر، أنهم: هذيل، وكنانة، وقيس، وضبة، وتيم الرباب، وأسد بن خزيمة، وقريش؛ فهذه قبائل مضر، تستوعب سبع لغات.

ونقل أبو شامة عن بعض الشيوخ، أنه قال: أُنزل القرآن أولًا بلسان قريش، ومن جاورهم من العرب الفصحاء، ثم أبيح للعرب أن يقرءوه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها عن اختلافهم في الألفاظ والإعراب، ولم يكلف أحدًا منهم الانتقال عن لغته إلى لغة أخرى؛ للمشقة، ولما كان فيهم من الحميّة، ولطلب تسهيل فهم المراد.

وزاد غيره: أن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهّي، بأن يغير كل أحد الكلمة بمرادفها في لغته؛ بل المرعي في ذلك السّماع من النبي ﷺ.

واستشكل بعضهم هذا، بأنه يلزم عليه أن جبريل كان يلفظ باللفظ الواحد سبع مرات.

وأجيب: بأنه يلزم هذا لو اجتمعت الأحرف السبعة في لفظ واحد، وقلنا: كان جبريل يأتي في كل عرضة بحرف إلى أن تمت سبعة، وبعد هذا كله، ردّ القول: بأن عمر بن الخطاب، وهشام ابن حكيم، كلاهما قرشي من لغة واحدة، وقد اختلفت قراءتهما، ومحال أن ينكر عليه عمر لغته؛ فدلّ على أن المراد بالأحرف السبعة غير اللغات.

وأقول: هذا هو القول الذي لا يقال بخلافه؛ لأمور عدة:

١. جهة التيسير فيه واضحة جلية.

٢. بقاؤه إلى وقتنا الحالي؛ فالرخصة باقية للمسلمين عامة، وهذا أصل الأمر، والموافق للأدلة؛ حيث لا نص يدلّل على نسخ هذه الأحرف.

٣. موافقته للواقع من أمر القراءات؛ فالقرآن به ألفاظ، وطرق أداء من لغات العرب المختلفة، فليس كل العرب يدغم، أو يسهل، أو يميل، ومنهم من يستخدم بعض الكلمات دون الأخرى... وهكذا.

٤. الاعتراضات التي عليه ردّها يسير، فمثلًا: القول بأنه نزل بلغة قريش؛ إنما المراد به جلّه، وهذا واضح، فإذا اختلف في كلمة فليرجع للغة الأم، وقولهم بلسان قومه -أي: بالعربية- فلا أحد يقول: إن لغة قريش لسان، ولغة هذيل لسان آخر، وأما قراءة هشام، واختلافها عن قراءة عمر -وهما قرشيان- فما الإشكال؟ هل يلزم القرشي، ألا يقرأ إلا بحرف يوافق لغة قريش؟؟

نحن نقرأ القراءات، وليست لغتنا لغة أيٍّ من هذه القبائل؛ وإنما العبرة بالتلقّي، فهكذا تلقى هشام من رسول الله ﷺ بخلاف ما تلقاه عمر؛ ولذا أنكر عليه، وكون لغات العرب أكثر من سبعة؛ فمن الذي شرط أن ينزل القرآن بجميع لغات العرب؟ وإنما يكفي بعضها، أو أشهرها، ولا يحتاج الأمر حتى إلى تعيينها، أو تسميتها. والله أعلم.

القول الحادي عشر: أن المراد: سبعة أصناف والأحاديث السابقة تردّه، والقائلون به اختلفوا في تعيين السبعة؛ فقيل أمر، ونهي، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال.

واحتجوا بما أخرجه الحاكم، والبيهقي عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: ((كان الكتاب الأول ينزل من باب وواحد، وعلى حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب، عن سبعة أحرف: زجر، وأمر، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال)) الحديث.

وقد أجاب عنه قوم: بأنه ليس المراد بالأحرف السبعة التي تقدم ذكرها في الأحاديث الأخرى؛ لأن سياق تلك الأحاديث يأبى حملها على هذا؛ بل هي ظاهرة في أن المراد أن الكلمة تقرأ على وجهين، وثلاثة إلى سبعة؛ تيسيرًا، وتهوينًا، والشيء الواحد لا يكون حلالًا حرامًا في آية واحدة.

قال البيهقي: المراد بالسبعة الأحرف هنا: الأنواع التي نزل عليها، والمراد بها في تلك الأحاديث: اللغات التي يقرأ بها.

وقال غيره: من أول السبعة الأحرف بهذا، فهو فاسد؛ لأنه لا يجوز أن يقرأ القرآن على أنه حلال كله، أو حرام كله، أو أمثال كله.

وقال ابن عطية: هذا القول ضعيف؛ لأن الإجماع على أن التوسعة لم تقعْ في تحريم حلال، ولا تحليل حرام، ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة.

وقال الماوردي: هذا القول خطأ؛ لأنه ﷺ أشار إلى جواز القراءة بكل واحد من الحروف، وإبدال حرف بحرف، وقد أجمع المسلمون على تحريم إبدال آية أمثال، بآية أحكام.

وقال أبو علي الأهوازي، وأبو العلاء الهمذاني: قوله في الحديث زجر، وأمر... إلخ، استئناف كلام آخر، أي: هو زاجر -أي: القرآن- ولم يرد به تفسير الأحرف السبعة؛ وإنما توهم ذلك من جهة الاتفاق في العدد.

ويؤيّده أن في بعض طرقه زجرًا، وأمرًا بالنصب، أي: نزل على هذه الصفة في الأبواب السبعة.

وقال أبو شامة: يحتمل أن يكون التفسير المذكور للأبواب لا للأحرف، أي: هي سبعة أبواب من أبواب الكلام وأقسامه، أي: أنزله الله على هذه الأصناف، لم يقتصر منها على صنف واحد كغيره من الكتب.

القول الثاني عشر: قيل: المراد بها: المطلق والمقيد، والعام والخاص، والنص والمؤول، والناسخ والمنسوخ، والمجمل والمفسر، والاستثناء وأقسامه، حكاه شيدلة عن الفقهاء.

القول الثالث عشر: قيل: المراد بها: الحذف والصلة، والتقديم والتأخير، والاستعارة والتكرار، والكناية، والحقيقة والمجاز، والمجمل والمفسر، والظاهر والغريب، حكاه عن أهل اللغة.

القول الرابع عشر: قيل: المراد بها: التذكير والتأنيث، والشرط والجزاء، والتصريف والإعراب، والأقسام وجوابها، والجمع والإفراد، والتصغير والتعظيم، واختلاف الأدوات، حكاه عن النحاة.

القول الخامس عشر: قيل: المراد بها: سبعة أنواع من المعاملات: الزهد والقناعة، مع اليقين والحزم، والخدمة مع الحياء، والكرم والفتوة، مع الفقر والمجاهدة، والمراقبة مع الخوف، والرجاء، والتضرع، والاستغفار مع الرضا والشكر، والصبر مع المحاسبة والمحبة، والشوق مع المشاهدة، حكاه عن الصوفية.

وقال المرسي: هذه الوجوه أكثرها متداخلة، ولا أدري مستندها، ولا عمّن نقلت، ولا أدري لم خصّ كل واحد منهم هذه الأحرف السبعة بما ذكر، مع أن كلها موجودة في القرآن، فلا أدري معنى التخصص.

ومنها الأشياء لا أفهم معناها على الحقيقة، وأكثرها معارضة لحديث عمر، وهشام بن حكيم الذي في الصحيح؛ فإنهما لم يختلفا في تفسيره، ولا أحكامه؛ وإنما اختلفا في قراءة حروفه.

تنبيهان:

الأول: يظن كثير من العوام أن المراد بالأحرف السبعة، القراءات السبعة؛ وهو جهل قبيح.

الثاني: اختلف هل المصاحف العثمانية، مشتملة على جميع الأحرف السبعة، أو لا؟

فذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين، إلى أنها مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل، متضمنة لها لم تترك حرفًا منها.

قال ابن الجزري: وهذا هو الذي يظهر صوابه.

بعض المباحث المتعلقة بنزول القرآن، والكلام عن جمع القرآن

عناصر الدرس

العنصر الأول	: بعض المباحث المتعلقة بنزول القرآن	١٦١
العنصر الثاني	: جمع القرآن	١٧١

بعض المباحث المتعلقة بنزول القرآن

سوف نتحدث عن ببعض المباحث المتعلّقة بنزول القرآن، وهي: ما تكرر نزوله وفوائده، وما تأخر حكمه عن نزوله، وما تأخر نزوله عن حكمه، وما نزل مفرقًا، وما نزل مجمعًا.

أولا: ما تكرّر نزوله وفائدته:

صرّح جماعة من المتقدمين والمتأخرين، بأن من القرآن ما تكرر نزوله.

قال ابن الحصار: قد يتكرر نزول الآية؛ تذكيرًا وموعظة، وذكر من ذلك خواتيم سورة النحل.

يعني بذلك ما أخرجه البيهقي، والبزار، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ وقف على حمزة حين استشهد، وقد مُثّلَ به، فقال: ((لأُمَثِّلَنَّ بسبعين منهم مكانك))، فنزل جبريل والنبي ﷺ واقف، بخواتيم سورة النحل: ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ﴾ [النحل: ١٢٦]، إلى آخر السورة، وهنّ ثلاث آيات.

وأخرج الترمذي، والحاكم، عن أبيّ بن كعب، قال: لما كان يوم أحد، أصيب من الأنصار أربعة وستون، ومن المهاجرين ستة، منهم: حمزة، فمثّلوا به، فقالت الأنصار: لئن أصبنا منهم يومًا مثل هذا، لنربينّ - أي: لنزيدنّ - عليهم، فلما كان يوم فتح مكة، أنزل الله: ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ ﴾ الآية.

فالرواية الأولى: تفيد أن الآية نزلت في غزوة أحد.

والرواية الثانية: تفيد أنها نزلت يوم فتح مكة، على حين أن بين غزوة أحد، وغزوة الفتح الأعظم بضع سنين؛ فبعُد أن يكون نزول الآية كان عقيبهما معًا، وإذًا لا مناص لنا من القول بتعدّد نزولها؛ مرة في أُحد، ومرة يوم الفتح.

وقد ذهب البعض إلى: أن سورة النحل كلها مكية، وعليه؛ فتكون خواتيمها المذكورة نزلت مرة بمكة، قبل هاتيْن المرتيْن اللّتيْن في المدينة، وتكون عدة مرات نزولها ثلاثًا.

قال ابن الحصار: ويجمع بأنها نزلت أولًا بمكة قبل الهجرة مع السورة؛ لأنها مكية، ثم ثانيًا بأُحد، ثم ثالثًا يوم الفتح؛ تذكيرًا من الله لعباده.

وبعضهم يقول: إن سورة النحل مكية، ما عدا خواتيمها تلك، فإنها مدنية، وعليه؛ فعدة مرات نزولها اثنتان فقط.

قلت: لا يسلّم بما ذكر، فكل رواية مما سبق لا تخلو من مقال في إسنادها، والقول بأن الآيات الثلاث مكية لا حجّة عليه؛ فهي بلا شك مدنية، والأقوى نزولها عقب أُحد لشواهده الكثيرة.

ومن ذلك أيضًا:

ما أخرجه الشيخان عن المسيب، قال: لما حضر أبا طالب الوفاة، دخل عليه رسول الله ﷺ وعنده أبو جهل، وعبد الله بن أبي أمية، فقال: أي عمّ، قل: ((لا إله إلا الله، أحاج لك بها عند الله))، فقال أبو جهل، وعبد الله: يا أبا طالب، أترغب عن ملّة عبد المطلب، فلم يزالا يكلّمانه حتى قال هو على ملّة عبد المطلب، فقال النبي ﷺ: ((لأستغفرنّ لك ما لم أُنه عنك))، فنزلت: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن يَسْتَغْفِرُوا۟ لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ الآية.

وأخرج الترمذي وحسّنه، عن عليّ، قال: سمعت رجلًا يستغفر لأبويْه، وهما مشركان، فقلت: تستغفر لأبويْك وهما مشركان؟ فقال: استغفر إبراهيم لأبيه وهو مشرك، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فنزلت.

وأخرج الحاكم وغيره، عن ابن مسعود، قال: خرج النبي ﷺ يومًا إلى المقابر، فجلس إلى قبر منها، فناجاه طويلًا، ثم بكى، فقال: ((إن القبر الذي جلستُ عنده قبر أمي، وإني استأذنت ربي في الدعاء لها، فلم يأذن لي، فأنزل عليّ: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ ﴾)) [التوبة: ١١٣].

قلت: ذكر هذه الآية في رواية موت أبي طالب، ليس على سبيل نزولها بعد ذلك مباشرة، والذي نزل بعد موته مباشرة، قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ [القصص: ٥٦] الآية، وهي مدنية لا شك؛ بل في سورة هي من أواخر ما نزل، فأين هي من مكة؟ وقد استمرّ النبي ﷺ والمؤمنون معه زمانًا يستغفرون للمشركين، حتى نُهوا عن ذلك بنزول هذه الآية، وذكر ابن كثير منه آية الروح.

وقال الإمام الزركشي: وقد ينزل الشيء مرتين؛ تعظيمًا لشأنه، وتذكيرًا به عند حدوث سببه خوف نسيانه ... ولذلك أمثلة، منها:

ما ثبت في الصحيحين: عن عبد الله بن مسعود، في قوله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾ [الإسراء: ٨٥]، أنها نزلت لما سأله اليهود عن الروح وهو في المدينة، ومعلوم أن هذه الآية في سورة "سبحان" — أي: الإسراء- وهي مكية بالاتفاق، فإن المشركين لما سألوه عن ذي القرنين، وعن أهل الكهف قبل ذلك بمكة، وأن اليهود أمروهم أن يسألوه عن ذلك، فأنزل الله الجواب، كما سبق بيانه.

وكما ثبت في الصحيحين، عن أبي عثمان النهدي عن ابن مسعود: أن رجلًا أصاب من امرأة قبلة، فأتى النبي ﷺ فأخبره، فأنزل الله تعالى: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَىِ

ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ﴾ [هود: ١١٤]، فقال الرجل: إلي هذا؟ فقال: ((بل لجميع أمّتي)).

فهذا كان في المدينة، والرجل قد ذكر الترمذي، أو غيره أنه: أبو اليسر، وسورة هود مكية بالاتفاق؛ ولهذا أشكل على بعضهم هذا الحديث، مع ما ذكرنا، ولا إشكال؛ لأنها نزلت مرة بعد مرة.

وكذلك ما ورد في: ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١]، أنها جواب للمشركين بمكة، وأنها جواب لأهل الكتاب بالمدينة.

والحكمة في هذا كله: أنه قد يحدث سبب؛ من سؤال، أو حادثة تقتضى نزول آية، وقد نزل قبل ذلك ما يتضمّنها، فتؤدّى تلك الآية بعينها إلى النبي ﷺ تذكيرًا لهم بها، وبأنها تتضمّن هذه، والعالم قد يحدث له حوادث، فيتذكر أحاديث وآيات تتضمّن الحكم في تلك الواقعة، وإن لم تكن خطرت له تلك الحادثة قبل مع حفظه لذلك النص.

قلت: هذه الحكمة وغيرها يكفي فيها مجرد تكرار التلاوة، لا النزول مرة أخرى.

قال السيوطي: وهذا كما قيل في الفاتحة، نزلت مرتين: مرة بمكة، وأخرى بالمدينة.

قلت: قد تقدم في أول ما نزل ما يدل على أن الفاتحة قد نزلت في أوائل ما نزل بمكة، وتقدم في فضائل سورة الفاتحة حديث ابن عباس، وفيه قول الملك: "أبشر بنورين قد أوتيتهما لم يؤتهما نبي قبلك؛ فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة، لن تقرأ بحرف منهما إلا أعطيته".

وهذا ظاهره أنه بالمدينة، ولكنه ليس صريحًا في النزول؛ وإنما هو بشارة فقط.

وكذلك حديث صلاة جبريل برسول الله ﷺ بالمدينة لا يدلل على نزول الفاتحة مرة أخرى بالمدينة، إذن فالمعتمد نزولها بمكة فقط.

وفي (جمال القراء)، للسخاوي، بعد أن حكى القول بنزول الفاتحة مرتين: فإن قيل ما فائدة نزولها مرة ثانية؟

قال السخاوي: قلت: يجوز أن تكون نزلت أول مرة على حرف واحد، ونزلت الثانية ببقية وجوهها، نحو: ملك ومالك، والسراط والصراط، ونحو ذلك.

وأقول: لو قيل بذلك لكان جلّ القرآن نزل مرات عديدة حسب وجوه القراءات، ولم يقتصر ذلك على الفاتحة وغيرها؛ وإنما الأمر في القراءات محمول على بيان الأوجه في العرضات السنوية، أو الترخيص من رسول الله ﷺ لمن قرأ عليه بهذه الأوجه، ومن ثمّ نقلت عنه لمن بعده، والله أعلم.

قال السيوطي: أنكر بعضهم كون شيء من القرآن تكرر نزوله، كذا رأيته في كتاب (الكفيل بمعاني التنزيل).

وعلّله بأن تحصيل ما هو حاصل لا فائدة فيه، قال: وهو مردود بما تقدم من فوائده.

وبأنه يلزم منه أن يكون كل ما نزل بمكة نزل بالمدينة مرة أخرى، فإن جبريل كان يعارضه القرآن كل سنة.

قال: وردّ بمنع الملازمة بأنه لا معنى للإنزال، إلا أن جبريل كان ينزل على رسول الله ﷺ بقرآن لم يكن نزل به من قبل فيقرئه إياه.

وردّ بمنع اشتراط قوله لم يكن نزل به من قبل.

ثم قال: ولعلهم يعنون بنزولها مرتين أن جبريل نزل حين حُوّلت القبلة فأخبر الرسول ﷺ أن الفاتحة ركن في الصلاة، كما كانت بمكة فظن ذلك نزولًا لها مرة أخرى، أو أقرأه فيها قراءة أخرى لم يقرئها له بمكة فظن ذلك إنزالًا.

قلت: هذا القول هو الراجح، ولا أرى أن يقال في شيء من القرآن: تكرر نزوله؛ لأنه إذا نزل وتلي، فما معنى القول بالنزول مرة ثانية؛ حيث إنه إذا جاء جبريل بما تقدم نزوله، فإنما هو للتلاوة والتذكر، وليس إنزالًا مرة ثانية؛ وقد علمنا أنه ﷺ لا ينطق إلا بوحي، فمعنى ذلك: أنه كلما تلا شيئًا من القرآن، قيل بنزوله مرة ثانية، وبحمد الله لا يوجد رواية صحيحة في أسباب النزول - على الرغم من التتبع الشديد - تجعلنا نقول بتعدد النزول، وما ورد مما يقال فيه ذلك، ونظر فيه نظرة فاحصة بعد جمع الطرق والشواهد، ظهر أن الخطأ فيه من بعض الرواة المتكلَّم في حفظهم، والله أعلم.

ثانيًا: ما تأخّر حكمه عن نزوله، وما تأخّر نزوله عن حكمه:

قال الزركشي، في (البرهان): قد يكون النزول سابقًا على الحكم كقوله: ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ١٤ وَذَكَرَ ٱسۡمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴾ [الأعلى: ١٤، ١٥]، فقد روى البيهقي، وغيره عن ابن عمر، أنها نزلت في زكاة الفطر.

وأخرج البزار، نحوه مرفوعًا.

وقال بعضهم: لا أدري ما وجه التأويل؛ لأن السورة مكية، ولم يكن بمكة عيد، ولا زكاة، ولا صوم.

وأجاب البغوي: بأنه يجوز أن يكون النزول سابقًا على الحكم، كما قال: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ١ ﴾، ﴿ وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ﴾ [البلد: ١، ٢]، فالسورة مكية، وقد ظهر أثر الحل يوم فتح مكة، حتى قال ﷺ: ((أحلت لي ساعة من نهار))، وكذلك نزلت بمكة ﴿ سَيُهۡزَمُ ٱلۡجَمۡعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴾ [القمر: ٤٥]، قال عمر بن الخطاب: فقلت: أيّ جمع؟ فلما كان يوم بدر وانهزمت قريش، نظرت إلى رسول الله ﷺ

في آثارهم مصلتًا بالسيف، يقول: سيهزم الجمع ويولون الدبر، فكانت ليوم بدر. أخرجه الطبراني، في (الأوسط).

قلت: أما تفسير الآية بأنها نزلت في زكاة الفطر، فليس صريحًا في السببية، وغاية ما فيه أنه مندرج في معنى الآية، فلا يقال إنه مما نزل قبل حكمه، ولا أدري ماذا فهم منها الصحابة، عندما نزلت بمكة على هذا القول؟

وأما آية: ﴿ سَيُهۡزَمُ ٱلۡجَمۡعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴾، فهذا وعد من الله بما سيحصل كوعود كثيرة في القرآن الكريم، وكإخبار بأمور عديدة ستحصل في الآخرة، فأين تقدم الحكم على النزول هنا؟

قال: وكذلك قوله: ﴿ جُندٞ مَّا هُنَالِكَ مَهۡزُومٞ مِّنَ ٱلۡأَحۡزَابِ ﴾ [ص: ١١].

قال قتادة: وعده الله - وهو يومئذ بمكة - أنه سيهزم جندًا من المشركين؛ فجاء تأويلها يوم بدر. أخرجه ابن أبي حاتم.

قلت: وهذا كسابقه.

ومثله أيضًا: قوله تعالى: ﴿ قُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَمَا يُبۡدِئُ ٱلۡبَٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ ﴾ [سبأ: ٤٩].

أخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود، ما أخرجه الشيخان من حديثه أيضًا، قال: ((دخل النبي ﷺ مكة يوم الفتح وحول الكعبة ثلاثمائة وستون نصبًا، فجعل يطعنها بعود كان في يده، ويقول: ﴿ وَقُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَزَهَقَ ٱلۡبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلۡبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقٗا ﴾ [الإسراء: ٨١]، و ﴿ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَمَا يُبۡدِئُ ٱلۡبَٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ ﴾)).

قلت: هذا لا يعدو كونه قراءة لآية؛ لمناسبة الموقف لها، ومثل ذلك كثير.

وقال ابن الحصار: قد ذكر الله الزكاة في السور المكيات كثيرًا، تصريحًا وتعريضًا بأن الله سينجز وعده لرسوله ﷺ ويقيم دينه، ويظهر حتى يفرض الصلاة،

والزكاة، وسائر الشرائع، ولم تؤخذ الزكاة إلا بالمدينة بلا خلاف، وأورد من ذلك، قوله تعالى: ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤١]، وقوله: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [المزَّمل: ٢٠]، وقوله: ﴿وَءَاخَرُونَ يُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [المزَّمل: ٢٠].

قلت: هذا كله من الوعد بما سيكون، والإخبار بالغيب، لا يطلق عليه نزول متقدم عن حكمه، وإلا كان الكثير من القرآن كذلك.

قال: ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا﴾ [فُصِّلَت: ٣٣].

فقد قالت عائشة، وابن عمر، وعكرمة، وجماعة: إنها نزلت في المؤذنين، والآية مكية، ولم يشرع الأذان إلا بالمدينة.

قلت: وهذا أيضًا كالسابق في زكاة الفطر، فإنه مما يندرج تحت الآية، وليست الآية محصورة فيه، وقد كان معناها مفهومًا للصحابة عند نزولها بمكة، ولا زال هذا المعنى كما هو مقصودًا بها، ولم أقف على شيء يسلم أنه تقدم نزوله على حكمه، والله أعلم.

ومن أمثلة ما تأخر نزوله عن حكمه:

آية الوضوء: ففي (صحيح البخاري)، عن عائشة، قالت: سقطت قلادة لي بالبيداء ونحن داخلون المدينة، فأناخ رسول الله ﷺ ونزل فثنى رأسه في حجري راقدًا، وأقبل أبو بكر فلكزني لكزة شديدة، وقال: حبست الناس في قلادة، ثم إن النبي ﷺ استيقظ وحضرت الصبح فالتمس الماء فلم يوجد، فنزلت: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ٦]، إلى قوله:

﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦]؛ فالآية مدنية إجماعًا، وفرض الوضوء كان بمكة مع فرض الصلاة.

قال ابن عبد البر: معلوم عند جميع أهل المغازي، أنه ﷺ لم يصلّ منذ فرضت عليه الصلاة إلا بوضوء، ولا يدفع ذلك إلا جاهل أو معاند.

قال: والحكمة في نزول آية الوضوء -مع تقدم العمل به- ليكون فرضه متلوًّا بالتنزيل.

وقال غيره: يحتمل أن يكون أول الآية نزل مقدمًا مع فرض الوضوء، ثم نزل بقيتها؛ وهو ذكر التيمم في هذا القصة.

قلت: يردّه الإجماع على أن الآية مدنية.

ومن أمثلته أيضًا: آية الجمعة؛ فإنها مدنية، والجمعة فرضت بمكة.

وقول ابن الغرس: إن إقامة الجمعة لم تكن بمكة قط، يردّه ما أخرجه ابن ماجة عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، قال: كنت قائد أبي حين ذهب بصره، فكنت إذا خرجت به إلى الجمعة فسمع الأذان، يستغفر لأبي أمامة أسعد بن زرارة، فقلت: يا أبتاه أرأيت صلاتك على أسعد بن زرارة، كلما سمعت النداء بالجمعة، لم هذا؟ قال: أي بنيّ، كان أول من صلى بنا الجمعة قبل مقدم رسول الله ﷺ من مكة.

ومن أمثلته: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ﴾ [التوبة: ٦٠]؛ فإنها نزلت سنة تسعٍ، وقد فرضت الزكاة قبلها في أوائل الهجرة.

قال ابن الحصار: فقد يكون مصرفها قبل ذلك معلومًا، ولم يكن فيه قرآن متلوّ، كما كان الوضوء معلومًا قبل نزول الآية، ثم نزلت تلاوة القرآن تأكيدًا به.

ثالثًا: ما نزل مفرقًا، وما نزل جمعًا:

فمن أمثلة الأول: غالب القرآن.

ومن أمثلته في السور القصار: اقرأ أول ما نزل منها إلى قوله: ﴿ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ [العلق: ٥]. والضحى أول ما نزل منها إلى قوله: ﴿ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ [الضُّحى: ٥]، كما في حديث الطبراني.

ومن أمثلة الثاني: سورة الفاتحة، والإخلاص، والكوثر، وتبت، ولم يكن، والنصر، والمعوذتان نزلتا معًا، ومنه في السور الطوال: المرسلات.

ففي (المستدرك)، عن ابن مسعود، قال: كنا مع النبي ﷺ في غار، فنزلت عليه المرسلات عرفًا، فأخذتها من فيه، وإن فاه رطب بها، فلا أدري بأيّها ختم ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴾ [المرسلات: ٥٠]، أو: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱرْكَعُوا۟ لَا يَرْكَعُونَ ﴾ [المرسلات: ٤٨].

ومنه: سورة الصف، وسورة الأنعام؛ فقد أخرج أبو عبيد، والطبراني عن ابن عباس، قال: نزلت سورة الأنعام بمكة ليلًا جملة حولها سبعون ألف ملك.

وأخرج الطبراني من طريق يوسف بن عطية الصفار، وهو متروك عن ابن عوف عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ نزلت عليّ سورة الأنعام جملة واحدة، يشيعها سبعون ألف ملك.

وأخرج عن مجاهد، قال: نزلت الأنعام كلها جملة واحدة، معها خمسمائة ملك.

وأخرج عن عطاء، قال: أنزلت الأنعام جميعًا، ومعها سبعون ألف ملك.

فهذه شواهد، يقوي بعضها بعضًا.

وقال ابن الصلاح، في فتاويه: الحديث الوارد أنها نزلت جملة، رويناه من طريق أبيّ بن كعب، وفي إسناده ضعف، ولم نَرَ له إسنادًا صحيحًا، وقد روي ما يخالفه؛ فروي: أنها لم تنزل جملة واحدة؛ بل نزلت آيات منها بالمدينة، اختلفوا في عددها؛ فقيل: ثلاث، وقيل: ست، وقيل غير ذلك، والله أعلم.

قلت: بل ثبت حديث نزولها جملة بمجموع الطرق، وقد فصلت ذلك، في (موسوعة فضائل سور وآيات القرآن)، فلينظر هناك.

جمع القرآن

كلمة جمع القرآن تطلق تارة ويراد منها حفظه، واستظهاره في الصدور، وتطلق تارة أخرى ويراد منها كتابته كله، حروفًا وكلمات، وآيات وسور، هذا جمع في الصحائف والسطور، وذاك جمع في القلوب والصدور.

ثم إن جمع القرآن حدث في الصدر الأول، ثلاث مرات:

الأولى: في عهد النبي ﷺ.

الثانية: في خلافة أبي بكر.

الثالثة: على عهد عثمان، وفي هذه المرة الأخيرة وحدها نسخت المصاحف، وأرسلت إلى الآفاق.

أولًا: جمعه، بمعنى: حفظه في الصدور:

لم يَحْظَ كتابٌ -منذُ خَلَقَ اللهُ السماواتِ والأرضَ- بما حَظِيَ به هذا القرآنُ، من الاهتمامِ، والحِفْظِ، والعنايةِ.

وتبدأُ مظاهِرُ حفظِه منذُ وقتِ نزوله، فقد كانَ رسولُ الله ﷺ إذا تَلَقّاه مِن جبريلَ، حَرَّكَ لسانَه يَعْجَلُ به؛ مخافةَ ألا يحفَظَه، وكانَ يَلقى من ذلكَ شدةً.

عن ابنِ عباسٍ { قال: "كان رسولُ الله ﷺ يعالِجُ من التنزيلِ شدةً، وكان مما يُحرِّكُ شَفَتَيْه، قال ابنُ عباس: فأنا أحرِّكُهما لكُم كما كانَ رسولُ الله ﷺ يحرِّكُهما؛ فأنزل الله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٦، ١٧]، قال: جمعَه لكَ في صدرِكَ وتقرأه، و ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٨]، قال: فاستَمِعْ له وأنْصِتْ، و ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٩]، ثمَّ إن علينا أن تقرأه، فكان رسولُ الله ﷺ بعدَ ذلك إذا أتاه جبريلُ استَمَعَ، فإذا انْطَلَقَ جبريلُ، قرأهُ النبيُّ ﷺ كما قرأه".

وقال له في سورة طه: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤].

ثم كان رسول الله ﷺ يقرؤه على الناس على مكث؛ ليحفظوه ويستظهروه، ضرورة أنه نبي أمي بعثه الله في الأميين ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢]، ومن شأن الأمي أن يعول على حافظته فيما يهمه أمره، ويعنيه استحضاره، وجمعه خصوصًا إذا أوتي من قوة الحفظ، والاستظهار ما ييسر له هذا الجمع والاستحضار، وكذلك كانت الأمة العربية على عهد نزول القرآن، وهي متمتعة بخصائص، منها: سرعة الحفظ، وسيلان الأذهان حتى كانت

قلوبهم أناجيلهم، وعقولهم سجلات أنسابهم وأيامهم، وحوافظهم دواوين أشعارهم ومفاخرهم.

ومن هنا كان ﷺ جامع القرآن في قلبه الشريف، وسيد الحفاظ في عصره المنيف، ومرجع المسلمين في كل ما يعنيهم من أمر القرآن، وعلومه، وكان يحيي به الليل، ويزين به الصلاة، حتى إنه ليقرأ في الركعة الواحدة العدد من السور الطوال.

ولزيادة التثبيت، كان جبريل # يعارضه إيّاه في كل عام مرة، وعارضه إيّاه في العام الأخير مرتين، قالت عائشة، وفاطمة } سمعنا رسول الله ﷺ يقول: ((إن جبريل كان يعارضني القرآن في كل سنة مرة، وإنه عارضني العام مرتين، ولا أراه إلا حضر أجلي)).

وقال ابن عباس } : "كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير، وأجود ما يكون في شهر رمضان؛ لأن جبريل كان يلقاه في كل ليلة في شهر رمضان حتى ينسلخ، يعرض عليه رسول الله ﷺ القرآن ...".

وقال أبو هريرة: "كان يعرض على النبي ﷺ القرآن كل عام مرة، فعرض عليه مرتين في العام الذي قبض فيه ...".

ومن حفظه ﷺ للقرآن، ننتقل إلى حفظ صحابته الكرام:

فقد كانت طريقةُ التَّلَقي المثلى بينَ الصحابةِ، هي المشافهةُ، والحفظُ عن النبي ﷺ مباشرةً.

عن ابن مسعودٍ > قال: "أخذتُ من فِي رسولِ الله ﷺ سبعينَ سورةً، ولا ينازِعُني فيها أحدٌ".

وقد توفرت للصحابة العوامل التي جعلتهم قادرين على حفظ القرآن، وسهلت عليهم هذه المهمة، ومن تلك العوامل:

١. قوة ذاكرتهم الفذة التي عُرفوا بها واشتهروا، حتى كان الواحد منهم يحفظ القصيدة من الشعر بسماعها مرة واحدة.

٢. نزول القرآن منجمًا.

٣. لزوم قراءة شيء من القرآن في الصلاة، وقد كانوا يهجرون لذة النوم، وراحة الهجود؛ إيثارًا للذة القيام به في الليل، والتلاوة له في الأسحار، والصلاة به والناس نيام، حتى لقد كان الذي يمر ببيوت الصحابة في غسق الدجى، يسمع فيها دويًّا كدويّ النحل بالقرآن، وكان الرسول ﷺ يذكي فيهم روح هذه العناية بالتنزيل، يبلغهم ما أنزل إليه من ربه، وكان يسمع لمسجد رسول الله ﷺ ضجة بتلاوة القرآن، حتى أمرهم رسول الله ﷺ أن يخفضوا أصواتهم؛ لئلا يتغالطوا.

٤. وجوب العمل بالقرآن، فقد كان هو ينبوع عقيدتهم وعبادتهم، ووعظهم وتذكيرهم.

٥. حض النبي ﷺ على قراءة القرآن، والترغيب بما أعد للقارئ من الثواب والأجر العظيم.

٦. حتى غدا كتاب الله في المحل الأول من عنايتهم، يتنافسون في استظهاره وحفظه، ويتسابقون إلى مدارسته وتفهمه، ويتفاضلون فيما بينهم على مقدار ما يحفظون منه، وربما كانت قرة عين المرأة منهم، أن يكون مهرها في زواجها سورة من القرآن، يعلمها إيّاها زوجها.

٧. تعاهد النبي ﷺ الصحابة بتعليم القرآن؛ فكان الصحابة تلامذة للنبي ﷺ يتعلّمون منه القرآن، وكان النبي ﷺ شيخهم، يتعاهدهم بتعليم القرآن، فإذا أسلم أهل أفق أو قبيله، أرسل إليهم من القراء من يعلمهم القرآن، كما بعث مصعب بن عمير، وابن ام مكتوم إلى أهل المدينة -قبل هجرته- يعلمانهم الإسلام، ويقرئانهم القرآن، وكما أرسل معاذ بن جبل، إلى مكة -بعد هجرته- للتحفيظ والإقراء، وإن كان في المدينة ضمه إلى حلق التعليم، في جامعة القرآن النبوية.

٨. قال عبادة بن الصامت —رضي الله عنه-: كان الرجل إذا هاجر دفعه النبي ﷺ إلى رجل منا يعلمه القرآن.

ومن هنا، كان حفاظ القرآن في حياة الرسول ﷺ جمًّا غفيرًا، منهم: الأربعة الخلفاء، وطلحة وسعد، وابن مسعود، وحذيفة، وسالم مولى أبي حذيفة، وأبو هريرة، وابن عمر، وابن عباس، وعمرو بن العاص، وابنه عبد الله، ومعاوية، وابن الزبير، وعبد الله بن السائب، وعائشة، وحفصة، وأم سلمة، وهؤلاء كلهم من المهاجرين { .

وحفظ القرآن من الأنصار في حياته ﷺ أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو الدرداء، ومجمع بن حارثة، وأنس بن مالك، وأبو زيد، الذي سُئل عنه أنس، فقال: إنه أحد عمومتي { .

وقيل: إن بعض هؤلاء؛ إنما أكمل حفظه للقرآن بعد وفاة النبي ﷺ.

وأيّا ما تكن الحال، فإن الذين حفظوا القرآن من الصحابة كانوا كثيرين، حتى كان عدد القتلى منهم ببئر معونة، ويوم اليمامة، أربعين ومائة.

قال القرطبي: قد قتل يوم اليمامة سبعون من القراء، وقتل في عهد رسول الله ﷺ ببئر معونة، مثل هذا العدد.

قال المحقق ابن الجزري: ثم إن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور، لا على خط المصاحف والكتب، وهذه أشرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأمة؛ ففي الحديث الصحيح الذي رواه مسلم: أن النبي ﷺ قال: إن ربي قال لي: قم في قريش فأنذرهم، فقلت له: أي رب، إذن يثلغوا رأسي حتى يدعوه خبزة، فقال: إني مبتليك ومبتل بك، ومنزل عليك كتابًا لا يغسله الماء، تقرؤه نائمًا ويقظانًا، فابعث جندًا أبعث مثلهم، وقاتل بمن أطاعك من عصاك، وأنفق ينفق عليك.

فأخبر تعالى: أن القرآن لا يحتاج في حفظه إلى صحيفة تغسل بالماء؛ بل يقرأ في كل حال، كما جاء في صفة أمته ﷺ أناجيلهم صدورهم، وذلك بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه إلا في الكتب، ولا يقرؤونه كله إلا نظرًا، لا عن ظهر قلب.

وقد امتدح رسول الله ﷺ جماعة من الصحابة؛ لقوة حفظهم، وشدة ضبطهم، وأمر بأخذ القرآن عنهم:

روى البخاري عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: ((خذوا القرآن من أربعة: من عبد الله بن مسعود، وسالم، ومعاذ، وأبيّ بن كعب، أي: تعلموا منهم)).

والأربعة المذكورون: اثنان من المهاجرين، وهما المبدوء بهما، واثنان من الأنصار، وسالم هو ابن معقل، مولى أبي حذيفة، ومعاذ هو ابن جبل.

قال الكرماني: يحتمل أنه ﷺ أراد الإعلام بما يكون بعده، أي: أن هؤلاء الأربعة يبقون حتى ينفردوا بذلك.

وتعقب بأنهم لم ينفردوا؛ بل الذين مهروا في تجويد القرآن بعد العصر النبوي أضعاف المذكورين، وقد قتل سالم مولى أبي حذيفة في وقعة اليمامة، ومات معاذ في خلافة عمر، ومات أبيّ، وابن مسعود في خلافة عثمان، وقد تأخر زيد بن ثابت، وانتهت إليه الرياسة في القراءة، وعاش بعدهم زمنًا طويلًا.

فالظاهر أنه أمر بالأخذ عنهم في الوقت الذي صدر فيه ذلك القول، ولا يلزم من ذلك أن لا يكون أحد في ذلك الوقت شاركهم في حفظ القرآن؛ بل كان الذين يحفظون مثل الذين حفظوه وأزيد؛ جماعة من الصحابة.

ثانيًا: جمع القرآن، بمعنى: كتابته في السطور، أي: الصحائف التي تضمّ السور والآيات جميعها.

وهو لون من الحفظ يدوم مع الزمان، لا يذهب بذهاب الإنسان، فلا بد أن يتحقق ما تكفل الله بحفظه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحِجر: ٩].

ومع أن الكتابةَ في حواضِرِ الحجازِ زَمَنَ البعثةِ، لم تكنْ واسعةَ الانتشارِ، ومع أنَّ وسائلَها كانتْ بدائيةً وغيرَ ميسورةٍ؛ فإنَّ النبي ﷺ كان حريصًا على تسجيلِ ما ينْزِلُ عليه من القرآنِ، حتى إنه نهى في البدايةِ عن كتابةِ شيءٍ غيرِ القرآنِ؛ خشيةَ اختلاطِه بكتابِ الله.

عن أبي سعيدٍ الخدريِّ > أن رسولَ الله ﷺ قال: ((لا تكتبوا عني، ومن كَتَبَ عني غيرَ القرآنِ فلْيَمْحُهُ، وحدِّثوا عني ولا حَرَجَ، ومن كَذَبَ عليَّ متعمِّدًا فلْيَتَبَوَّأْ مقعدَه من النار))، وكان مِنْ كَتَبَتِه ﷺ زيدُ بنُ ثابتٍ > .

فاعتنى النبي ﷺ بكتابة القرآن عناية بالغة، فكان كلما نزل عليه شيء منه دعا الكُتّاب - منهم: علي بن أبي طالب، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، ومعاوية بن أبي سفيان - فأملاه عليهم، فكتبوه على ما يجدونه من أدوات الكتابة حينئذٍ، مثل: الرقاع، واللخاف، والأكتاف، والعسب.

فعنِ البراءِ > قال: لما نَزَلَتْ: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥]، قال النبيُّ ﷺ: ((ادْعُ لي زيدًا ولْيَجِئْ باللَّوحِ، والدَّواةِ، والكَتِفِ، ثم قال: اكتب ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ﴾))، وخلفَ ظهر النبيِّ ﷺ عمروُ بنُ أمِّ مكتومٍ الأعمى، فقال: يا رسولَ الله، فما تأمُرُني؟ فإني رجلٌ ضريرُ البَصَرِ، فنزَلَتْ مكانَها: لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله.

وأوصلَ البعضُ كُتّابَ النبيِّ ﷺ إلى ثلاثةٍ وأربعينَ كاتبًا.

وقد نصَّ العلماءُ على أنَّ القرآنَ كلَّه قَدْ كُتِبَ على عهدِ رسولِ الله ﷺ في الصُّحُفِ، والألواحِ، والعُسُبِ، لكنه لم يكن مجموعًا في موضِعٍ واحدٍ، ولا مُرَتَّبَ السُّوَرِ.

قال الديرعاقولي، في فوائده، بإسناده عن زيد بن ثابت، قال: قبض النبي ﷺ ولم يكن القرآن جمع في شيء.

قال السيوطي: أما ما أخرجه مسلم، من حديث أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا تكتبوا عني شيئًا غير القرآن...)) الحديث، فلا ينافي ذلك؛ لأن الكلام في كتابة مخصوصة، على صفة مخصوصة، وقد كان القرآن كتب كله في عهد رسول الله ﷺ لكن غير مجموع في موضع واحد، ولا مرتب السور.

وقال الحاكم، في (المستدرك): جمع القرآن ثلاث مرات:

المرة الأولى: بحضرة النبي ﷺ.

ثم أخرج بسند على شرط الشيخين عن زيد بن ثابت، قال: كنا عند رسول الله ﷺ نؤلف القرآن من الرقاع... الحديث.

وقال البيهقي: يشبه أن يكون المراد به تأليف ما نزل من الآيات المفرقة في سورها، وجمعها فيها بإشارة النبي ﷺ.

يقول الزرقاني: قلنا: إن همة الرسول ﷺ وأصحابه كانت منصرفة أول الأمر إلى جمع القرآن في القلوب بحفظه واستظهاره؛ ضرورة أنه نبي أمي بعثه الله في الأميين، أضف إلى ذلك أن أدوات الكتابة لم تكن ميسورة لديهم في ذلك العهد، ومن هنا كان التعويل على الحفظ في الصدور، يفوق التعويل على الحفظ بين السطور على عادة العرب أيامئذٍ؛ من جعل صفحات صدورهم وقلوبهم دواوينًا لأشعارهم، وأنسابهم، ومفاخرهم، وأيامهم، لكن القرآن حظي بأوفى نصيب من عناية النبي ﷺ وأصحابه؛ فلم تصرفهم عنايتهم بحفظه واستظهاره، عن عنايتهم بكتابته ونقشه، ولكن بمقدار ما سمحت به وسائل الكتابة وأدواتها في عصرهم.

فها هو ذا رسول الله ﷺ قد اتخذ كتابًا للوحي، كلما نزل شيء من القرآن أمرهم بكتابته؛ مبالغة في تسجيله وتقييده، وزيادة في التوثق، والضبط، والاحتياط في كتاب الله –تعالى- حتى تظاهر الكتابة الحفظ، ويعاضد النقش اللفظ، وكان هؤلاء الكتاب من خيرة الصحابة، فيهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ومعاوية، وأبان بن سعيد، وخالد بن الوليد، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت،

وثابت بن قيس وغيرهم، وكان ﷺ يدلهم على موضع المكتوب من سورته، ويكتبونه فيما يسهل عليهم من العسب، واللخاف، والرقاع، وقطع الأديم، وعظام الأكتاف والأضلاع، ثم يوضع المكتوب في بيت رسول الله ﷺ وهكذا انقضى العهد النبوي السعيد، والقرآن مجموع على هذا النمط، بيد أنه لم يكتب في صحف، ولا في مصاحف؛ بل كتب منثورًا بين الرقاع، والعظام ونحوها.

روي عن ابن عباس، أنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا نزلت عليه سورة، دعا بعض من يكتب، فقال: ((ضعوا هذه السورة في الموضع الذي يذكر فيه كذا وكذا))، وعن زيد بن ثابت، قال: كنا عند رسول الله ﷺ نؤلف القرآن من الرقاع، وكان هذا التأليف عبارة عن ترتيب الآيات حسب إرشاد النبي ﷺ، وكان هذا الترتيب بتوقيف من جبريل # فقد ورد أن جبريل # كان يقول: ((ضعوا كذا في موضع كذا))، ولا ريب أن جبريل كان لا يصدر في ذلك إلا عن أمر الله ﷻ.

أما الصحابة - رضوان الله عليهم - فقد كان منهم من يكتبون القرآن، ولكن فيما تيسر لهم من قرطاس، أو كتف، أو عظم أو نحو ذلك، بالمقدار الذي يبلغ الواحد عن رسول الله ﷺ ولم يلتزموا توالي السور وترتيبها؛ وذلك لأن أحدهم كان إذا حفظ سورة أنزلت على رسول الله ﷺ أو كتبها ثم خرج في سرية مثلًا، فنزلت في وقت غيابه سورة؛ فإنه كان إذا رجع يأخذ في حفظ ما ينزل بعد رجوعه وكتابته، ثم يستدرك ما كان قد فاته في غيابه، فيجمعه ويتتبعه على حسب ما يسهل له؛ فيقع فيما يكتبه تقديم وتأخير بسبب ذلك، وقد كان من الصحابة من يعتمد على حفظه، فلا يكتب جريًا على عادة العرب في حفظ أنسابها، واستظهار مفاخرها وأشعارها من غير كتابة.

وصفوة المقال: أن القرآن كان مكتوبًا كله على عهد الرسول ﷺ وكانت كتابته ملحوظًا فيها أنها تشمل الأحرف السبعة التي نزل عليها، غير أن بعض الصحابة كان قد كتب بعض منسوخ التلاوة، وبعض ما هو ثابت بخبر الواحد، وربما كتبه غير مرتّب، ولم يكن القرآن على ذلك العهد مجموعًا في صحف، ولا مصاحف عامة.

وهنا نطرح سؤالا: لماذا لم يجمع القرآن أيامئذٍ في صحف، ولا مصاحف؟

قال الخطابي: إنما لم يجمع ﷺ القرآن في المصحف؛ لما كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض أحكامه، أو تلاوته، فلما انقضى نزوله بوفاته ألهم الله الخلفاء الراشدين ذلك؛ وفاءً بوعده الصادق بضمان حفظه على هذه الأمة، فكان ابتداء ذلك على يد الصديق بمشورة عمر.

ويجيب على ذلك الزرقاني -رحمه الله- فيقول: إنما لم يجمع القرآن في صحف، ولا مصاحف؛ لاعتبارات كثيرة:

أولها: أنه لم يوجد من دواعي كتابته في صحف، أو مصاحف مثل ما وجد على عهد أبي بكر حتى كتبه في صحف، ولا مثل ما وجد على عهد عثمان حتى نسخه في مصاحف؛ فالمسلمون وقتئذٍ بخير، والقراء كثيرون، والإسلام لم يستبحر عمرانه بعدُ، والفتنة مأمونة، والتعويل لا يزال على الحفظ أكثر من الكتابة، وأدوات الكتابة غير ميسورة، وعناية الرسول باستظهار القرآن تفوق الوصف، وتوفي على الغاية حتى في طريقة أدائه على حروفه السبعة التي نزل عليها.

ثانيها: أن النبي ﷺ كان بصدد أن ينزل عليه الوحي بنسخ ما شاء الله من آية، أو آيات.

ثالثها: أن القرآن لم ينزل مرة واحدة؛ بل نزل منجّمًا في مدى عشرين سنة، أو أكثر.

رابعها: أن ترتيب آياته وسوره ليس على ترتيب نزوله؛ فقد علمت أن نزوله كان على حسب الأسباب، أما ترتيبه فكان لغير ذلك من الاعتبارات، ولو جمع القرآن في صحف، أو مصاحف، والحال على ما شرحنا؛ لكان عرضة للتغيير كلما وقع نسخ، أو حدث سبب، كما أن أدوات الكتابة ليست ميسورة، والتعويل كان على الحفظ قبل كل شيء، ولكن لما استقر الأمر بختام التنزيل، ووفاة الرسول ﷺ وأمن النسخ، وتقرر الترتيب، ووجد من الدواعي ما يقتضي نسخه في صحف، أو مصاحف، وفق الله الخلفاء الراشدين؛ فقاموا بهذا الواجب؛ حفظًا للقرآن، وحياطة لأصل التشريع الأول، مصداقا لقوله سبحانه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾.

حديث مشكل يتعلق بجمع القرآن، والجمع الثاني للقرآن

عناصر الدرس

العنصر الأول : حديث مشكل يتعلق بجمع القرآن ١٨٥

العنصر الثاني : الجمع الثاني للقرآن؛ وهو ما حصل في عهد أبي بكر الصديق > ١٩٣

حديث مشكل يتعلق بجمع القرآن

وهو ما جاء في (صحيح البخاري) عن قتادة، قال: "سألت أنس بن مالك: من جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ؟ فقال: أربعة كلهم من الأنصار: أُبَيُّ بن كعب، ومعاذُ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد،. قلت: من أبو زيد؟ قال: أحد عمومتي".

وأخرج البخاري أيضًا عن أنس بن مالك > أنه قال: "مات النبي ﷺ ولم يجمع القرآن غير أربعة: أبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد".

وفيه مخالفة لحديث قتادة من وجهين:

أحدهما: التصريح بصيغة الحصر في الأربعة.

الثاني: ذكر أبي الدرداء، بدل أبيّ بن كعب.

وقد استنكر جماعة من الأئمة الحصر في الأربعة.

فما معنى جمع القرآن في هذا الحديث؟ وما مدلول الحصر فيه؟

قال القاضي الباقلاني: الجواب عن حديث أنس من أوجه:

أحدها: أنه لا مفهوم له، فلا ينفي أن لا يكون غيرهم جمعه.

الثاني: المراد: لم يجمعه على جميع الوجوه والقراءات التي نزل بها، إلا أولئك.

الثالث: لم يجمع ما نسخ منه بعد تلاوته وما لم ينسخ، إلا أولئك.

الرابع: أن المراد بجمعه: تلقيه من فِيّ رسول الله ﷺ لا بواسطة، بخلاف غيرهم فيحتمل أن يكون تلقى بعضه بالواسطة.

الخامس: أنهم تصدروا إلى إلقائه وتعليمه فاشتهروا به، وخفي حال غيرهم عمن عرف حالهم، فحصر ذلك فيهم بحسب علمه، وليس الأمر في نفس الأمر كذلك.

السادس: المراد بالجمع: الكتابة، فلا ينفي أن يكون غيرهم جمعه حفظًا عن ظهر قلبه، وأما هؤلاء فجمعوه كتابة وحفظوه عن ظهر قلب.

السابع: المراد أن أحدًا لم يفصح بأنه جمعه، بمعنى: أكمل حفظه في عهد رسول الله ﷺ حين نزلت آخر آية، فلعل هذه الآية الأخيرة، وما أشبهها ما حضرها إلا أولئك الأربعة.

الثامن: أن المراد بجمعه: السمع والطاعة له، والعمل بموجبه.

وقد أخرج أحمد، في الزهد من طريق أبي الزاهرية: أن رجلًا أتى أبا الدرداء، فقال: "إن ابني جمع القرآن، فقال: اللهم غَفْرًا؛ إنما جمع القرآن من سمع له وأطاع".

قال ابن حجر: وفي غالب هذه الاحتمالات تكلف؛ ولا سيما الأخير.

قال: وقد ظهر لي احتمال آخر: وهو أن المراد بإثبات ذلك للخزرج دون الأوس فقط، فلا ينفي ذلك عن غير القبيلتين من المهاجرين؛ لأنه قال ذلك في معرض المفاخرة بين الأوس والخزرج، كما أخرجه ابن جرير من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس، قال: افتخر الحيان —الأوس، والخزرج- فقال الأوس: منا أربعة: من اهتز له العرش سعد بن معاذ، ومن عدلت شهادته شهادة رجلين خزيمة بن أبي ثابت، ومن غسَّلته الملائكة حنظلة بن أبي عامر، ومن حمته الدبر عاصم بن ثابت، أي: ابن أبي الأقلح، فقال الخزرج: منا أربعة جمعوا القرآن لم يجمعه غيرهم... فذكرهم.

قلت: المفاخرة كانت على سبيل العموم، وليست محصورة في الحيين، فمن ذكروا من الأوس قد تفردوا بذلك عن جميع المسلمين، والله أعلم.

قال: والذي يظهر من كثير من الأحاديث، أن أبا بكر كان يحفظ القرآن في حياة رسول الله ﷺ ففي الصحيح: أنه بنى مسجدًا بفناء داره، فكان يقرأ فيه القرآن.

وهو محمول على ما كان نزل منه إذ ذاك.

قال: وهذا مما لا يرتاب فيه، مع شدة حرص أبي بكر على تلقي القرآن من النبي ﷺ وفراغ باله له وهما بمكة، وكثرة ملازمة كل منهما للآخر، حتى قالت عائشة: إنه ﷺ كان يأتيهم بكرة وعشيًّا.

وقد صح حديث: ((يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله))، وقد قدمه ﷺ في مرضه إمامًا للمهاجرين والأنصار، فدل على أنه كان أقرأهم.

وسبقه إلى نحو ذلك ابن كثير.

قال السيوطي: قلت: لكن أخرج ابن أشتة في المصاحف بسند صحيح عن محمد بن سيرين، قال: "مات أبو بكر ولم يجمع القرآن، وقتل عمر ولم يجمع القرآن".

قال ابن أشتة: قال بعضهم: يعني: لم يقرأ جميع القرآن حفظًا.

وقال بعضهم: هو جمع المصاحف.

قلت: لم يدرك ابن سيرين، أبا بكر ولا عمر، فالرواية فيها انقطاع.

قال ابن حجر: وقد ورد عن عليّ أنه جمع القرآن على ترتيب النزول عقب موت النبي ﷺ. أخرجه ابن أبي داود.

قال السيوطي: وأخرج النسائي بسند صحيح عن عبد الله بن عمرو، قال جمعت القرآن فقرأت به كل ليلة، فبلغ النبي ﷺ فقال: ((اقرأه في شهر...)) الحديث.

وأخرج ابن أبي داود بسند حسن عن محمد بن كعب القرظي، قال: جَمَعَ القرآنَ على عهد رسول الله ﷺ خمسةٌ من الأنصار: معاذ بن جبل، وعبادة بن الصامت، وأبيّ بن كعب، وأبو الدرداء، وأبو أيوب الأنصاري.

وأخرج البيهقي، في (المدخل) عن ابن سيرين، قال: جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ أربعة لا يختلف فيهم: معاذ بن جبل، وأبيّ بن كعب، وأبو زيد، واختلفوا في رجلين من ثلاثة: أبي الدرداء، وعثمان، وقيل: عثمان، وتميم الداري.

وأخرج هو وابن أبي داود عن الشعبي، قال: جمع القرآن في عهد النبي ﷺ ستة: أبيّ، ومعاذ، وأبو الدرداء، وسعيد بن عبيد، وأبو زيد، ومجمع بن جارية، وقد أخذه إلا سورتين أو ثلاثة.

وقد ذكر أبو عبيد، في كتاب (القراءات): القراء من أصحاب النبي ﷺ فعد من المهاجرين: الخلفاء الأربعة، وطلحة، وسعد، وابن مسعود، وحذيفة، وسالمًا، وأبا هريرة، وعبد الله بن السائب، والعبادلة، وعائشة، وحفصة، وأم سلمة.

ومن الأنصار: عبادة بن الصامت، ومعاذ -الذي يكنى أبا حليمة- ومجمع بن جارية، وفضالة بن عبيد، ومسلمة بن مخلد، وصرح بأن بعضهم؛ إنما كمله بعد وفاة النبي ﷺ فلا يرد على الحصر المذكور في حديث أنس.

وعدّ ابن أبي داود منهم تميمًا الداري، وعقبة بن عامر.

وممن جمعه أيضًا: أبو موسى الأشعري، ذكره أبو عمرو الداني.

تنبيه :

أبو زيد المذكور في حديث أنس، اختلف في اسمه، فقيل: سعد بن عبيد بن النعمان، أحد بني عمرو بن عوف.

ورد بأنه أوسيٌّ، وأنس خزرجي، وقد قال: إنه أحدُ عمومته، وبأن الشعبي عده هو وأبو زيد جميعًا فيمن جمع القرآن، فدل على أنه غيره.

وقال أبو أحمد العسكري: لم يجمع القرآن من الأوس غير سعد بن عبيد.

وقال محمد بن حبيب، في (المحبر): سعد بن عبيد أحد من جمع القرآن على عهد النبي ﷺ.

وقال ابن حجر: قد ذكر ابن داود فيمن جمع القرآن قيس بن أبي صعصعة، وهو خزرجي، يكنى: أبا زيد، فلعله هو .

قال: ثم وجدت عند ابن أبي داود ما رفع الأشكال، فإنه روي بإسناد على شرط البخاري إلى ثمامة عن أنس، أن أبا زيد الذي جمع القرآن، اسمه قيس بن السكن.

قال: وكان رجلًا منا من بني عدي بن النجار، أحد عمومتي ومات، ولم يدع عقبًا، ونحن ورثناه.

قال ابن أبي داود: حدثنا أنس بن خالد الأنصاري، قال: هو قيس بن السكن بن زعوراء، من بني عدي بن النجار، قال ابن أبي داود: مات قريبًا من وفاة رسول الله ﷺ فذهب علمه ولم يؤخذ عنه، وكان عقبيًّا بدريًّا.

ومن الأقوال في اسمه: ثابت، وأوس، ومعاذ.

فائدة: قال السيوطي:

ظفرت بامرأةٍ من الصحابيات جمعت القرآن، لم يعدها أحد ممن تكلم في ذلك، فأخرج ابن سعد، في (الطبقات): أنبأنا الفضل بن دكين، حدثنا الوليد بن عبد الله بن جميع، قال: حدثتني جدتي عن أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث، وكان رسول الله ﷺ يزورها، ويسميها الشهيدة، وكانت قد جمعت القرآن، وكان رسول الله ﷺ حين غزا بدرًا، قالت له: أتأذن لي فأخرج معك، وأداوي جرحاكم، وأُمَرِّضُ مرضَاكم، لعل الله يهدي لي شهادة؛ قال: ((إن الله مهد لك شهادة))، وكان ﷺ قد أمرها أن تؤم أهل دارها، وكان لها مؤذن، فغمها غلام وجارية كانت قد دبرتهما، فقتلاها في إمارة عمر، فقال عمر: صدق رسول الله ﷺ كان يقول: ((انْطَلِقُوا نَزُورُ الشَّهِيدَةَ)).

قلت: قوله غمها، أي: كتما أنفاسها بقطيفة؛ وذلك لكي يعتقا؛ حيث دبرتهما، أي: أعتقتهما عن دبر، أي: بعد وفاتها يكونان حرين.

قال المازري: لا يلزم من قول أنس > لم يجمعه غيرهم، أن يكون الواقع كذلك في نفس الأمر؛ لأنه لا يمكن الإحاطة بذلك مع كثرة الصحابة، وتفرقهم في البلاد ولا يتم له ذلك إلا إذا كان قد لقي كل واحد منهم، وأخبر عن نفسه أنه لم يكمل له جمع القرآن في عهد النبي ﷺ وهذا في غاية البعد في العادة، وكيف يكون الواقع ما ذكر، وقد جاء في (صحيح البخاري) أيضًا من طريق حفص بن عمر، أن النبي ﷺ يقول: ((خذوا القرآن عن أربعةٍ: عن عبد الله بن مسعود، وسالم، ومعاذ بن جبل، وأُبَيٍّ بن كعب))، والأربعة المذكورون، منهم اثنان من المهاجرين، وهما الأولان، واثنان من الأنصار، وهما الأخيران.

وقال المازري: وقد تمسك بقول أنس: هذه جماعة من الملاحدة، ولا متمسك لهم فيه، فإنَّا لا نُسَلِّمُ حمله على ظاهره.

وإذا سلمناه؛ فمن أين لهم أن الواقع في نفس الأمر كذلك؟

فلا يلزم من كون كل من الجم الغفير لم يحفظه كله، ألا يكون حفظ مجموعه الجم الغفير، وليس من شرط التواتر أن يحفظ كل فرد جميعه؛ بل إذا حفظ الكلُّ الكلَّ ولو على التوزيع كفى.

وقال القرطبي: قد قُتِلَ يوم اليمامة سبعون، وقُتِلَ في عهد النبي ﷺ ببئر معونة مثل هذا العدد، قال: وإنما خص أنس الأربعة بالذكر؛ لشدة تعلقه بهم دون غيرهم، أو لكونهم كانوا في ذهنه دون غيرهم.

وقال الزرقاني: لا يشكلن عليك هذا الحديث؛ لأن الحصر الذي فيه حصر نسبي، وليس حصرًا حقيقيًّا حتى ينفي أن يكون غير هؤلاء الأربعة قد جمعه على عهد رسول الله ﷺ والدليل على أن هذا الحصر إضافي، وليس حقيقيًّا هو ما رواه البخاري عن أنس... فذكر الرواية الأخرى، ثم قال: فأنت ترى أن أنسًا في هذه الرواية، ذكر من الأربعة أبي بن كعب، بدلًا من أبي الدرداء في الرواية السابقة، وهو صادق في كلتا الروايتين؛ لأنه ليس بمعقول أن يكذب نفسه، فتعين أنه يريد من الحصر الذي أورده الحصر الإضافي، بأن يقال: إن أنسًا > تعلق غرضه في وقتٍ ما بأن يذكر الثلاثة، ويذكر معهم أُبَيَّ بن كعب دون أبي الدرداء؛ حاصرًا الجمع فيهم، ثم علق غرضه في وقت آخر بأن يذكر الثلاثة، ويذكر معهم أبا الدرداء دون أبي بن كعب.

وهذا التوجيه وإن كان بعيدًا، إلا أنه يتعين المصير إليه؛ جمعًا بين هاتين الروايتين، وبينهما وبين روايات أخرى ذكرت غير هؤلاء.

قال: ثم إن ما ذكرناه في هذا المقام، لا يتجاوز دائرة الصحابة الذين جمعت صدورهم كتاب الله في حياة رسول الله ﷺ أما بعد وفاته ﷺ فقد أتمَّ حفظ القرآن آلاف مُؤَلَّفَةٌ من الصحابة، واشتهر بإقراء القرآن من بينهم سبعة: عثمان، وعليّ، وأبيّ بن كعب، وأبو الدرداء، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود، وأبو موسى الأشعري كلهم جمعوا التنزيل بين حنايا صدورهم، وأقرؤوه لكثير غيرهم.

قلت: وأيًّا ما كان توجيه رواية أنس بن مالك > فالمُعْتَمَدُ أن حفظةَ القرآنِ في عهد رسول الله ﷺ كانوا كثيرين، ولا ينحصرون في هؤلاء الأربعة، وإذا كان الأمر في عصورنا المتخلفة ومع غفلتنا، ورقة ديننا؛ فإن لأطفال يحفظون القرآن كاملًا في الكتاتيب، فكيف بزمان رسول الله ﷺ خير قرون الدهر، وخير الناس؟!

فعن ابن مسعود، قال: قرأت من فِيِّ رسولِ اللهِ ﷺ سبعين سورة، وإن زيد بن ثابت له ذؤابة في الكتاب.

وقد ثبت في عدة روايات اهتمام الصغار بحفظ القرآن، حتى غدا بعضهم إمامًا لمن هو أكبر منه، وذلك مثل ما ورد عن سالم مولى أبي حذيفة، وعمرو بن سلمة، وعثمان بن أبي العاص؛ فعن ابن عمر، قال: لما قدم المهاجرون الأولون العصبة -موضع بقباء- قبل مقدم النبي ﷺ كان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة، وكان أكثرهم قرآنًا.

وعن عمرو بن سلمة، قال: كنا بماء ممر الناس، وكان يمر بنا الركبان، فنسألهم ما للناس ما للناس، ما هذا الرجل؟ فيقولون: يزعم أن الله أرسله وأوحى إليه، فكنت أحفظ ذلك الكلام، وكأنما يقر في صدري، وكانت العرب تلوم بإسلامهم

الفتح، فيقولون: اتركوه وقومه؛ فإنه إن ظهر عليهم فهو نبي صادق، فلما كانت وقعة أهل الفتح، بادر كل قوم بإسلامهم، وبدر أبي قومي بإسلامهم، فلما قدم قال: جئتكم والله من عند النبي ﷺ حقًّا، فقال: ((صلوا صلاة كذا في حين كذا، وصلوا صلاة كذا في حين كذا، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم، وليؤمكم أكثركم قرآنًا))، فنظروا فلم يكن أحد أكثر قرآنًا مني، لما كنت أتلقى من الركبان فقدموني بين أيديهم، وأنا ابن ست أو سبع سنين، وكانت علي بردة كنت إذا سجدت تقلصت عني، فقالت امرأة من الحي: ألا تغطوا عَنَّا است قارئكم، فاشتروا فقطعوا لي قميصًا، فما فرحت بشيءٍ فرحي بذلك القميص.

وعن عثمانَ بنِ أبي العاص > قال: استعمَلني رسولُ الله ﷺ وأنا أصغرُ الستةِ الذين وَفَدوا عليه من ثقيف، وذلك أني كنت قرأتُ سورةَ البقرة.

الجمع الثاني للقرآن، وهو ما حصل في عهد أبي بكر الصديق >

يقول الزرقاني: ألقت الخلافة قيادها إلى أبي بكر > بعد غروب شمس النبوة، وواجهت أبا بكر في خلافته هذه الأحداث الشداد والمشاكل الصعاب، منها موقعة اليمامة سنة (اثنتي عشرة) للهجرة، وفيها دارت رحى الحرب بين المسلمين، وأهل الردة من أتباع مسيلمة الكذاب، وكانت معركة حامية الوطيس استشهد فيها كثير من قُرَّاءِ الصحابة وحفظتهم للقرآن، ينتهي عددهم إلى السبعين، وأنهاه بعضهم إلى خمسمائة، من أَجَلِّهِم سالم مولى أبي حذيفة، ولقد هال ذلك المسلمين، وعز الأمر على عمر، فدخل على أبي بكر وأخبره الخبر، واقترح عليه أن يجمع القرآن؛ خشية الضياع بموت الحفاظ، وقتل القراء فتردد أبو

بكر أول الأمر ؛ لأنه كان وقّافًا عند حدود ما كان عليه الرسول ﷺ فخاف أن يجره التجديد إلى التبديل، أو يسوقه الإنشاء والاختراع إلى الوقوع في مهاوي الخروج والابتداع، ولكنه بعد مفاوضة بينه وبين عمر تجلى له وجه المصلحة ؛ فاقتنع بصواب الفكرة، وشرح الله لها صدره، وعلم أن ذلك الجمع الذي يشير به عمر، ما هو إلا وسيلة من أعظم الوسائل النافعة إلى حفظ الكتاب الشريف، والمحافظة عليه من الضياع والتحريف، وأنه ليس من محدثات الأمور الخارجة ولا من البدع، والإضافات الفاسقة ؛ بل هو مستمد من القواعد التي وضعها الرسول بتشريع كتابة القرآن، واتخاذ كتاب للوحي، وجمع ما كتبوه عنده حتى مات ﷺ.

فاهتم أبو بكر بتحقيق هذه الرغبة، ورأى بنور الله أن يندب لتحقيقها رجلًا من خيرةِ رجالاتِ الصحابةِ، وهو زيد بن ثابت > لأنه اجتمع فيه من المواهب ذات الأثر في جمع القرآن، ما لم يجتمع في غيره من الرجال ؛ إذ كان من حفاظ القرآن، ومن كُتَّابِ الوحيِّ لرسول الله ﷺ وشهد العرضة الأخيرة للقرآن في ختام حياته ﷺ وكان فوق ذلك معروفًا بخصوبة عقله، وشدة ورعه، وعظم أمانته، وكمال خلقه، واستقامة دينه، فاستشار أبو بكر عمر في هذا فوافقه، وجاء زيد فعرض أبو بكر عليه الفكرة، ورغب إليه أن يقوم بتنفيذها، فتردد زيد أول الأمر ولكن أبا بكر ما زال به يعالج شكوكه، ويبين له وجه المصلحة حتى اطمأن، واقتنع بصواب ما ندب إليه، وشرع يجمع وأبو بكر وعمر، وكبار الصحابة يشرفون عليه ويعاونونه في هذا المشروع الجلل، حتى تم لهم ما أرادوا ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [التوبة: ٣٢].

فعن زيدٍ، قال: أرسَلَ إليَّ أبو بكرٍ الصديقُ مقتَلَ أهلِ اليمامةِ، فإذا عمرُ بنُ الخطابِ عندَه، قال أبو بكرٍ > : إن عمرَ أتاني فقال: إنَّ القَتْلَ قد استَحَرَّ يومَ اليمامةِ بقراءِ القرآنِ، وإني أخشى إن استَحَرَّ القتلُ بالقراءِ بالمواطِنِ، فيذهبَ كثيرٌ من القرآنِ، وإني أرى أن تأمرَ بجَمْعِ القرآنِ، قلتُ لعمرَ: كيفَ نفعلُ شيئًا لم يفْعَلْه رسولُ الله ﷺ؟ قال عمرُ: هذا واللهِ خيرٌ، فلمْ يزلْ عمرُ يراجِعُني حتى شَرَحَ الله صدري لذلكَ، ورأيتُ في ذلك الذي رأى عمرُ، قال زيدٌ: قال أبو بكرٍ: إنكَ رجلٌ شابٌّ، عاقلٌ، لا نَتَّهِمُكَ، وقد كنتَ تكتبُ الوحيَ لرسولِ الله ﷺ، فتَتَبَّعْ القرآنَ فاجْمَعْه، فوالله لو كَلَّفوني نقلَ جبلٍ من الجبالِ ما كانَ أثقلَ عليَّ مما أمرني به من جمعِ القرآنِ، قلتُ: كيف تفعلونَ شيئًا لم يفعلْه رسولُ الله ﷺ؟ قال: هو والله خير، فلم يزلْ أبو بكرٍ يراجِعُني حتى شرحَ الله صدري للذي شرحَ له صدرَ أبي بكرٍ وعمرَ { فتتبعتُ القرآنَ أجمَعُه من العُسُبِ، واللِّخافِ، وصدورِ الرجالِ، حتى وجدتُ آخرَ سورةِ التوبةِ، مع أبي خزيمةَ الأنصاريِّ، لم أجدْها مع أحدٍ غيرِه: لقد جاءكم رسول من أنفسكم حتى خاتمة براءة، فكانت الصحفُ عندَ أبي بكرٍ حتى توفّاه الله، ثم عندَ عمرَ حياتَه، ثم عند حفصةَ بنتِ عمرَ > .

وقد كانَ آخرَ براءةٍ محفوظًا لدى جمعٍ من الصحابةِ، منهم أبيُّ بنُ كعبٍ وغيرُه ممن جمعَ القرآنَ، ومنهم زيدٌ نفسُه الذي عَلِمَ بنقْصِها، ولكن كان المطلوبُ وجودَها مكتوبةً.

وثمَّ آيةٌ أخرى من سورةِ الأحزابِ حصلَ فيها نفسُ الأمرِ، ووجدَها زيدٌ عندَ أبي خزيمةَ كذلكَ.

وأصل الرواية عند البخاري مدرجة في آخر قصة جمع عثمان، والصواب أنها في جمع أبي بكر.

قال الزرقاني: فهذا الحديث -كما ترى- يدل على مبلغ اهتمام كبار الصحابة بالمحافظة على القرآن، وعلى مبلغ ثقة أبي بكر، وعمر بزيد بن ثابت، وعلى جدارة زيد بهذه الثقة؛ لتوافر تلك المناقب التي ذكرها فيه أبو بكر، ويؤيد ورعه ودينه وأمانته، قولُهُ: فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال، ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن، ويشهد بوفرة عقله تردده وتوقفه أول الأمر، ومناقشته لأبي بكر حتى راجعه أبو بكر، وأقنعه بوجه الصواب، وينطق بدقة تحريه، قوله: فتتبعت القرآن أجمعه من العسب، واللخاف، وصدور الرجال }.

وأخرج ابن أبي داود من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال: قدم عمر، فقال: من كان تلقى من رسول الله ﷺ شيئًا من القرآن فليأت به، وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والألواح، والعسب، وكان لا يقبل من أحد شيئًا حتى يشهد شهيدان، وهذا يدل على أن زيدًا كان لا يكتفي بمجرد وجدانه مكتوبًا حتى يشهد به من تلقاه سماعًا، مع كون زيد كان يحفظ، فكان يفعل ذلك مبالغة في الاحتياط.

وأخرج ابن أبي داود أيضًا من طريق هشام بن عروة عن أبيه، أن أبا بكر، قال لعمر، ولزيد: اقعدا على باب المسجد، فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه.

قال السيوطي: رجاله ثقات مع انقطاعه.

قال السخاوي، في جمال القراء: المراد: أنهما يشهدان على أن ذلك المكتوب كتب على يدي رسول الله ﷺ أو المراد: أنهما يشهدان على أن ذلك من الوجوه التي نزل بها القرآن.

قال أبو شامة: وكان غرضهم أن لا يكتب إلا من عين ما كتب بين يدي النبي ﷺ لا من مجرد الحفظ.

قال: ولذلك قال في آخر سورة التوبة: لم أجدها مع غيره:، أي: لم أجدها مكتوبة مع غيره؛ لأنه كان لا يكتفي بالحفظ دون الكتابة.

قال السيوطي: أو المراد: أنهما يشهدان على ذلك مما عرض على النبي ﷺ عام وفاته.

وقد أخرج ابن أشتة في المصاحف عن الليث بن سعد، قال: أول من جمع القرآن أبو بكر، وكتبه زيد، وكان الناس يأتون زيد بن ثابت، فكان لا يكتب آية إلا بشاهدي عدل، وإن آخر سورة براءة لم توجد إلا مع أبي خزيمة بن ثابت، فقال: اكتبوها، فإن رسول الله ﷺ جعل شهادته بشهادة رجلين فكتبت، وإن عمر، أتى بآية الرجم فلم يكتبها؛ لأنه كان وحده.

قال الحافظُ ابنُ حَجَر - شارحًا للآثارِ الواردةِ في اشتراطِهم في الجمع وجودَ شاهدينِ على ما سجَّلوه -: "كأنَّ المرادَ بالشاهدينِ: الحفظُ، والكتابُ، أو أن ذلك هو المكتوبُ بينَ يديْ رسولِ الله ﷺ أو المرادَ: أنهما يشهدان على أن ذلكَ من الوجوهِ التي نَزَلَ بها القرآنُ، وكان غرضُهم ألا يُكْتَبَ إلا من عينِ ما كُتِبَ بين يديْ النبيِّ ﷺ لا من مجرَّدِ الحِفْظِ".

قال السيوطي: وقد تقدم في حديث زيد، أنه جمع القرآن من العسب، واللخاف، وفي رواية: والرقاع، وفي أخرى: وقطع الأديم، وفي أخرى: والأكتاف، وفي أخرى: والأضلاع، وفي أخرى: والأقتاب.

والعسب: جمع عسيب، وهو جريد النخل، كانوا يكشطون الخوص ويكتبون في الطرف العريض.

واللخاف -بكسر اللام، وبخاء معجمة خفيفة، آخره فاء- جمع لخفة بفتح اللام، وسكون الخاء، وهي الحجارة الدقاق.

وقال الخطابي: صفائح الحجارة.

والرقاع: جمع رقعة، وقد تكون من جلد، أو ورق، أو كاغد.

والأكتاف: جمع كتف، وهو العظم الذي للبعير أو الشاة، كانوا إذا جف كتبوا عليه.

والأقتاب: جمع قتب، وهو الخشب الذي يوضع على ظهر البعير؛ ليركب عليه.

وفي (موطأ ابن وهب)، عن مالك عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عبد الله بن عمر، قال: جمع أبو بكر القرآن في قراطيس، وكان سأل زيد بن ثابت في ذلك، فأبى حتى استعان عليه بعمر ففعل.

وفي (مغازي) موسى بن عقبة عن ابن شهاب، قال: لما أصيب المسلمون باليمامة فزع أبو بكر، وخاف أن يذهب من القرآن طائفة، فأقبل الناس بما كانوا معهم عندهم، حتى جمع على عهد أبي بكر في الورق، فكان أبو بكر أول من جمع القرآن في المصحف.

قال ابن حجر: ووقع في رواية عمارة بن غزية: أن زيد بن ثابت، قال: فأمرني أبو بكر، فكتبته في قطع الأديم، والعسب، فلما توفي أبو بكر، وفي عهد عمر كتبت ذلك في صحيفة واحدة، فكانت عنده.

قال: والأول أصح؛ إنما كان في الأديم، والعسب أولًا قبل أن يجمع في عهد أبي بكر، ثم جمع في الصحف في عهد أبي بكر، كما دلت عليه الأخبار الصحيحة المترادفة.

قال الزرقاني: وانتهج زيد في القرآن طريقةً دقيقةً محكمةً، وضعها له أبو بكر، وعمر فيها ضمان لحياطة كتاب الله بما يليق به من تثبت بالغ، وحذر دقيق، وتحريات شاملة، فلم يكتف بما حفظ في قلبه، ولا بما كتب بيده، ولا بما سمع بأذنه؛ بل جعل يتتبع ويستقصي آخذًا على نفسه أن يعتمد في جمعه على مصدرين اثنين، أحدهما ما كتب بين يدي رسول الله ﷺ والثاني ما كان محفوظًا في صدور الرجال، وبلغ من مبالغته في الحيطة والحذر، أنه لم يقبل شيئًا من المكتوب حتى يشهد شاهدان عدلان أنه كتب بين يدي رسول الله ﷺ.

قلت: وهكذا تمَّ جمعُ المصحفِ مع توافرِ الشرطينِ: الحفظِ في الصدورِ، والكتابةِ في السطورِ، والحمدُ لله ربِ العالمينَ.

قال السيوطي: وأخرج ابن أبي داود، في المصاحف بسندٍ حسنٍ عن عبد خير، قال: سمعت عليًّا، يقول: أعظم الناس في المصاحف أجرًا أبو بكر -رحمة الله على أبي بكر- فهو أول من جمع كتاب الله.

لكن أخرج أيضًا من طريق ابن سيرين، قال: قال علي: لما مات رسول الله ﷺ آليت أن لا آخذ علي ردائي إلا لصلاة جمعة حتى أجمع القرآن فجمعته.

قال ابن حجر: هذا الأثر ضعيف لانقطاعه، وبتقدير صحته فمراده بجمعه: حفظه في صدره.

قال السيوطي: قد ورد من طريق آخر أخرجه ابن الضريس في فضائله: حدثنا بشر بن موسى حدثنا هوذة بن خليفة، حدثنا عون عن محمد بن سيرين، عن عكرمة، قال: لما كان بعد بيعة أبي بكر قعد علي بن أبي طالب في بيته، فقيل لأبي بكر: قد كره بيعتك فأرسل إليه، فقال: أكرهت بيعتي؟ قال: لا والله، قال: ما أقعدك عني؟ قال: رأيت كتاب الله يزاد فيه فحدثت نفسي أن لا ألبس

ردائي إلا لصلاة حتى أجمعه، قال له أبو بكر: فإنك نعم ما رأيت؛ قال محمد: فقلت لعكرمة: ألفوه كما أنزل الأول فالأول؟

قال: لو اجتمعت الإنس والجن على أن يؤلفوه هذا التأليف ما استطاعوا.

قلت: هذا الأثر من مراسيل عكرمة، وقد نص العلماء: أن مراسيله ضعيفة، بالإضافة إلى أن الذي عند ابن الضريس، هو: عن محمد بن سيرين، عن عكرمة، فيما أحسب... فذكره.

فيضاف إلى ذلك، الشك في إسناده أيضًا.

وأخرجه ابن أشتة، في المصاحف من وجهٍ آخرَ عن ابن سيرين، وفيه أنه كتب في مصحفه الناسخ والمنسوخ، وأن ابن سيرين، قال: تطلبت ذلك الكتاب، وكتبت فيه إلى المدينة فلم أقدر عليه.

قلت: قد اجتمعت الطرق في ابن سيرين -رحمه الله- ولا نعرف من أخبره بذلك متصلًا إلى علي > فهو كما قال ابن حجر ضعيف لانقطاعه، ولو صح قول ابن سيرين الأخير كان دليلًا على عدم ثبوت هذه القصة فإنه واضح في عدم وجود هذا الكتاب.

وقال الزرقاني: إن هذه الرواية وأشباهها لا تغير بحثنا، ولا تعكر صفو موضوعنا؛ فقصاراها أنها تثبت أن عليًّا أو بعض الصحابة كان قد كتب القرآن في مصحف، لكنها لا تعطي هذا المصحف تلك الصفة الإجماعية، ولا تخلع عليه تلك المزايا التي للصحف أو المصحف المجموع في عهد أبي بكر بل هي مصاحف فردية ليست لها تلك الثقة، ولا هذه المزايا، وإذا كانت قد

سبقت في الوجود، وتقدم بها الزمان فإن جمع أبي بكر هو الأول من نوعه على كل حال، وقد اعترف علي بن أبي طالب نفسه بهذه الحقيقة، في الحديث الذي أخرجه ابن أبي داود، في المصاحف بسندٍ حسنٍ؛ إذ قال: أعظم الناس أجرًا في المصاحف أبو بكر -رحمة الله على أبي بكر- فهو أول من جمع كتاب الله، فهذا اعتراف صريح من أبي الحسن، بالأولية لجمع أبي بكر على النحو الآنف }.

وأخرج ابن أبي داود من طريق الحسن أن عمر سأل عن آية من كتاب الله فقيل: كانت مع فلان، وقد قتل يوم اليمامة، فقال: إنا لله، وإنا إليه راجعون، وأمر بجمع القرآن فكان أول من جمعه في المصحف.

قال السيوطي: إسناده منقطع، والمراد بقوله: فكان أول من جمعه، أي: أشار بجمعه.

قال: ومن غريب ما ورد في أول من جمعه، ما أخرجه ابن أشتة، في كتاب المصاحف من طرق كهمس عن ابن بريدة، قال: أول من جمع القرآن في مصحف سالم مولى أبي حذيفة، أقسم لا يرتدي رداءً حتى جمعه فجمعه، ثم ائتمروا ما يسمونه، فقال بعضهم: سموه السفر، قال: ذلك تسمية اليهود فكرهوه، فقال: رأيت مثله بالحبشة يسمى المصحف، فاجتمع رأيهم على أن يسموه المصحف.

قال: إسناده منقطع أيضًا، وهو محمول على أنه كان أحد الجامعين بأمر أبي بكر.

وقال المحاسبي في كتاب فهم السنن: كتابة القرآن ليست بمحدثة؛ فإنه ﷺ كان يأمر بكتابته، ولكنه كان مفرقًا في الرقاع، والأكتاف، والعسب؛ فإنما أمر

الصديق بنسخها من مكان إلى مكان مجتمعًا، وكان ذلك بمنزلة أوراق وجدت في بيت رسول الله ﷺ فيها قرآن منتشرًا فجمعها جامع، وربطها بخيط حتى لا يضيع منها شيء.

قال: فإن قيل: كيف وقعت الثقة بأصحاب الرقاع، وصدور الرجال؟ قيل: لأنهم كانوا يبدون عن تأليف معجز، ونظم معروف قد شاهدوا تلاوته من النبي ﷺ عشرين سنة، فكان تزوير ما ليس منه مأمونا؛ وإنما كان الخوف من ذهاب شيء من صحفه.

وقد امتاز هذا الجمع بمزايا:

أولها: أنها جمعت القرآن على أدق وجوه البحث، والتحري، وأسلم أصول التثبيت العلمي.

ثانيها: أنها اقتصر فيها على ما لم تنسخ تلاوته.

ثالثا: أنها ظفرت بإجماع الأمة عليها، وتواتر ما فيها.

قال الزرقاني: ولا يطعن في ذلك التواتر، ما مر من أن آخر سورة براءة لم يوجد إلا عند أبي خزيمة؛ فإن المراد: أنه لم يوجد مكتوبًا إلا عنده، وذلك لا ينافي أنه وجد محفوظًا عند كثرة غامرة من الصحابة بلغت حد التواتر، وقد قلنا غير مرة إن المعول عليه، وقتئذ كان هو الحفظ والاستظهار؛ وإنما اعتمد على الكتابة كمصدر من المصادر؛ زيادة في الاحتياط، ومبالغة في الدقة والحذر، ولا يعزبن عن بالك أن هذا الجمع كان شاملًا للأحرف السبعة التي نزل بها القرآن؛ تيسيرًا على الأمة الإسلامية، كما كانت الأحرف السبعة في الرقاع كذلك.

ملاحظة:

جمع القرآن في صحف أو مصحف على ذلك النمط الآنف بمزاياه السابقة التي ذكرناها بين يديك لم يعرف لأحد قبل أبي بكر > وذلك لا ينافي أن الصحابة كانت لهم صحف أو مصاحف كتبوا فيها القرآن من قبل، لكنها لم تظفر بما ظفرت به الصحف المجموعة على عهد أبي بكر من دقة البحث والتحري، ومن الاقتصار على ما لم تنسخ تلاوته، ومن بلوغها حد التواتر، ومن إجماع الأمة عليها، ومن شمولها للأحرف السبعة.

وأخيرًا: قد اعتمد الصحابة كلهم وبالإجماع القطعي هذا العمل، وهذا المصحف الذي جمعه أبو بكر الصديق > وتتابع عليه الخلفاء الراشدون كلهم، والمسلمون كلهم من بعده، وسجلوها لأبي بكر الصديق منقبة فاضلة عظيمة من مناقبه وفضائله.

الجمع الثالث للقرآن، وجهات نظر العلماء من مسألة ترتيب الآيات والسور

عناصر الدرس

العنصر الأول : الجمع الثالث للقرآن وهو ما حصل في عهد ذي النورين عثمان > ٢٠٧

العنصر الثاني : وجهات نظر العلماء في مسألة ترتيب الآيات والسور ٢٢٢

الجمع الثالث للقرآن، وهو ما حصل في عهد ذي النورين عثمان >

قال الزرقاني: اتسعت الفتوحات في زمن عثمان > واستبحر العمران، وتفرق المسلمون في الأمصار والأقطار، ونبتت ناشئة جديدة كانت بحاجة إلى دراسةِ القرآن وطالَ عهد الناس بالرسول ﷺ والوحي والتنزيل، وكان أهل كل إقليم من أقاليم الإسلام يأخذون بقراءة من اشتهر بينهم من الصحابة، فأهل الشام يقرؤون بقراءة أبي بن كعب، وأهل الكوفة يقرؤون بقراءة عبد الله بن مسعود، وغيرهم يقرأ بقراءة أبي موسى الأشعري، فكان بينهم اختلاف في حروف الأداء، ووجوه القراءة بطريقة فتحت باب الشقاق، والنزاع في قراءة القرآن، أشبه بما كان بين الصحابة قبل أن يعلموا أن القرآن نزل على سبعة أحرف؛ بل كان هذا الشقاق أشد؛ لبعد عهد هؤلاء بالنبوة، وعدم وجود الرسول ﷺ بينهم يطمئنون إلى حكمه، ويصدرون جميعا عن رأيه، واستفحل الداء حتى كفر بعضهم بعضًا، وكادت تكون فتنة في الأرض وفساد كبير، ولم يقف هذا الطغيان عند حد؛ بل كاد يلفح بناره جميع البلاد الإسلامية حتى الحجاز والمدينة، وأصاب الصغار والكبار على سواء.

أخرج ابن أبي داود، في المصاحف من طريق أبي قلابة، أنه قال: لما كانت خلافة عثمان، جعل المعلم يعلِّم قراءة الرجل والمعلم يعلم قراءة الرجل، فجعل الغلمان يلتقون فيختلفون حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين حتى كفر بعضهم بعضًا فبلغ ذلك عثمان، فخطب، فقال: أنتم عندي تختلفون فمن نأى عني من الأمصار أشد اختلافًا.

وصدق عثمان؛ فقد كانت الأمصار النائية أشد اختلافًا ونزاعًا من المدينة والحجاز، وكان الذين يسمعون اختلاف القراءات من تلك الأمصار، إذا جمعتهم المجامع أو التقوا على جهاد أعدائهم يعجبون من ذلك، وكانوا يمعنون في التعجب والإنكار كلما سمعوا زيادة في اختلاف طرق أداء القرآن، وأدى بهم التعجب إلى الشك والمداجاة، ثم إلى التأثيم والملاحاة، وتيقظت الفتنة التي كادت تطيح فيها الرؤوس وتسفك الدماء، وتقود المسلمين إلى مثلِ اختلافِ اليهودِ والنصارى في كتابهم، كما أن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، لم تكن معروفة لأهل تلك الأمصار، ولم يكن من السهل عليهم أن يعرفوها كلها حتى يتحاكموا إليها فيما يختلفون؛ إنما كان كل صحابي في إقليم يقرئهم بما يعرف فقط من الحروف التي نزل عليها القرآن، ولم يكن بين أيديهم مصحف جامع يرجعون إليه فيما شجر بينهم من هذا الخلاف والشقاق البعيد؛ لهذه الأسباب والأحداث رأى عثمان بثاقب رأيه، وصادق نظره أن يتدارك الخرق قبل أن يتسع على الراقع، وأن يستأصل الداء قبل أن يعز الدواء، فجمع أعلام الصحابة وذوي البصر منهم، وأجال الرأي بينه وبينهم في علاج هذه الفتنة، ووضع حدًّا لذلك الاختلاف، وحسم مادة هذا النزاع؛ فأجمعوا أمرهم على استنساخ مصاحف يرسل منها إلى الأمصار، وأن يؤمر الناس بإحراق كل ما عداها وألا يعتمدوا سواها، وبذلك يرأب الصدع ويجبر الكسر، وتعتبر تلك المصاحف العثمانية الرسمية، نورهم الهادي في ظلام هذا الاختلاف، ومصباحهم الكشاف في ليل تلك الفتنة، وحكمهم العدل في ذاك النزاع والمراء، وشفاءهم الناجع من مصيبة ذلك الداء.

قال الحاكم: والجمع الثالث، هو ترتيب السور في زمن عثمان.

فروى البخاري عن أنسٍ > : أن حذيفةَ بنَ اليمانِ قدمَ إلى عثمانَ، وكان يغازي أهلَ الشامِ في أرمينية وأذربيجان مع أهلِ العراق، فأفزَعَ حذيفةَ اختلافُهم في القرآنِ، فقال حذيفةُ لعثمانَ: يا أميرَ المؤمنينَ، أدركْ هذه الأمةَ قبلَ أن يختلفوا في الكتابِ اختلافَ اليهودِ والنصارى، فأرسل عثمانُ إلى حفصةَ أن أرسِلي إلينا بالصحفِ ننسَخُها في المصاحفِ ثم نردُّها إليكِ، فأرسلتْ بها حفصةُ إلى عثمانَ، فأمرَ زيدَ بنَ ثابتٍ وعبدَ الله بنَ الزبيرِ، وسعيدَ بنَ العاصِ، وعبدَ الرحمنِ بنَ الحارثِ بنِ هشامٍ، فنَسخوها في المصاحفِ، وقال عثمانُ للرَّهْطِ القُرَشِيّين الثلاثةِ: إذا اختلفتم أنتم وزيدُ بنُ ثابتٍ في شيءٍ من القرآنِ، فاكتبوه بلسانِ قريشٍ؛ فإنما نزلَ بلسانهم، ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحفَ في المصاحفِ، ردَّ عثمانُ الصحفَ إلى حفصةَ، فأرسلَ إلى كلِّ أُفُقٍ بمصحفٍ مما نسخوا، وأمرَ بكلِّ ما سواه من القرآنِ في كلِّ صحيفةٍ، أو مصحفٍ أن يحرَّق.

تنبيه:

جاء في آخر هذه الرواية، قوله: قال زيد: ففقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف، قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها، فالتمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، فألحقناها في سورتها في المصحف.

قال ابن حجر، في رواية الزهري: حديث جمع أبي بكر عن زيد بن ثابت، هذا هو الصحيح عن الزهري: أن قصة زيد بن ثابت مع أبي بكر، وعمر عن عبيد بن السباق عن زيد بن ثابت، وقصة حذيفة مع عثمان عن أنس بن مالك، وقصة فقد زيد بن ثابت آية من سورة الأحزاب، في رواية عبيد بن السباق عن

خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه ، وقد رواه إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع عن الزهري، فأدرج قصة آية سورة الأحزاب في رواية عبيد بن السباق، وأغرب عمارة بن غزية فرواه عن الزهري، فقال: "عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه"، وساق القصص الثلاث بطولها: قصة زيد مع أبي بكر وعمر؛ ثم قصة حذيفة مع عثمان أيضًا، ثم قصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة الأحزاب، أخرجه الطبري، وبين الخطيب، في (المدرج)، أن ذلك وَهْمٌ منه، وأنه أدرج بعض الأسانيد على بعض.

وقال ابن حجر أيضًا: قوله: "حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري".

وقع في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن إبراهيم بن سعد: "مع خزيمة بن ثابت"، أخرجه أحمد، والترمذي.

ووقع في رواية شعيب عن الزهري -كما تقدم في سورة التوبة- "مع خزيمة الأنصاري"، وقد أخرجه الطبراني، في (مسند الشاميين)، من طريق أبي اليمان عن شعيب، فقال فيه: "خزيمة بن ثابت الأنصاري"، وكذا أخرجه ابن أبي داود من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب، وقول من قال عن إبراهيم بن سعد: "مع أبي خزيمة"، أصح، وقد تقدم البحث فيه في تفسير سورة التوبة، وأن الذي وجد معه آخر سورة التوبة غير الذي وجد معه الآية التي في الأحزاب، فالأول اختلف الرواة فيه على الزهري، فمن قائل: "مع خزيمة"، ومن قائل: "مع أبي خزيمة"، ومن شاك فيه يقول: "خزيمة، أو أبي خزيمة"، والأرجح: أن الذي وجد معه آخر سورة التوبة، هو أبو خزيمة بالكنية، والذي وجد معه الآية من الأحزاب خزيمة.

وأبو خزيمة، قيل: هو ابن أوس بن يزيد بن أصرم، مشهور بكنيته دون اسمه، وقيل: هو الحارث بن خزيمة، وأما خزيمة، فهو ابن ثابت ذو الشهادتين.

قلت: هكذا قال ابن حجر، وهذا كله فيه نظر واسع؛ بل إنني أتعجب من محاولة الجمع على أنها قصتان، وأنهما رجلان مع وضوح استحالة ذلك.

والصواب: أنها قصة واحدة، وأن زيدًا وجد الجميع عند خزيمة بن ثابت - أعني: أواخر التوبة، وآية الأحزاب - فبعضهم ذكر التوبة، والبعض الآخر ذكر الأحزاب، والاختلاف في الأسانيد، والاسم خلط أو وَهْمٌ من بعض الرواة.

والدليل على ذلك ما يلي:

أولًا: الجمع بمعنى تتبع آيات القرآن مكتوبة، ومحفوظة في الصدور، إنما كان في جمع أبي بكر، وانتهى ذلك تمامًا في عهده، واتفقت الأمة على أن ما جمع هو القرآن، وأجمعت على ذلك فلا زيادة فيه ولا نقصان.

ثانيًا: نص حديث جمع عثمان واضح في أن الأمر لا يعدو نسخ ما كان في الصحف عند حفصة، ولا يوجد إعادة للبحث عن السور، والآيات مرةً أخرى.

ثالثًا: حديث جمع أبي بكر؛ إنما هو من رواية زيد بن ثابت وحديث جمع عثمان؛ إنما هو من رواية أنس.

ويلاحظ أن الراوي أدرج جزءًا من حديث زيد في نهاية حديث أنس، ولم يذكر هل كان ذلك في جمع أبي بكر، أو في جمع عثمان، إلا أن سوقه لهذا الجزء من حديث زيد بعد حديث أنس، أوهم أن ذلك كان في جمع عثمان، وليس كذلك.

رابعًا: أيعقل أن يتكرر في الجمعين أن تفقد آية، وأن يكون زيد حافظًا لها، وأن كل آية لا توجد إلا عند رجل واحد، وأن كلًّا من الرجلين يكون اسمه فيه لفظ خزيمة، وأن يكون كل رجل منهما شهادته تعدل شهادة رجلين؟

وكيف هذا، والحديث الوارد في ذلك إنما يتعلق برجل واحد شهد لرسول الله ﷺ؟!

فقد أخرج الطبراني، وغيره عن خزيمة: ((أن النبي ﷺ اشترى فرسًا من سواد بن الحارث فجحده، فشهد له خزيمة بن ثابت، فقال له: بم تشهد ولم تكن حاضرًا؟ قال: بتصديقك، وأنك لا تقول إلا حقًّا، فقال النبي ﷺ: من شهد له خزيمة، أو عليه فحسبه)).

وهكذا استنسخَ عثمانُ المصاحفَ، وبعثَ بالمصاحفِ التي اسْتَنْسَخَها إلى الأمصارِ؛ ليَحْسُمَ بها أيَّ اختلافٍ يقعُ بسببِ مصحفٍ كتبه بعضُهم لنفسِه، فأدْرَجَ فيه بعضَ التفسيرِ، أو ألفاظًا منسوخةً، أو خطأ وقعَ منه أثناءَ الكتابةِ بسببِ عَدَمِ الدِّقَّةِ، ويدفعُ بها أيضًا الأخطاءَ الناشئةَ عن الوهمِ في حفظِ بعضِ الحفاظِ، ونحوَ ذلك.

قال ابن حجر: وكان ذلك في سنة خمس وعشرين.

قال: وغفل بعض من أدركناه فزعم أنه كان في حدود سنة ثلاثين، ولم يذكر له مستندًا

وأخرج ابن أشتة من طريق أيوب عن أبي قلابة، قال: حدثني رجل من بني عامر، يقال له: أنس بن مالك، قال: اختلفوا في القرآن على عهد عثمان حتى اقتتل الغلمان والمعلمون، فبلغ ذلك عثمان بن عفان، فقال: عندي تكذبون به،

وتلحنون فيه فمن نأى عني كان أشد تكذيبًا، وأكثر لحنًا، يا أصحاب محمد اجتمعوا فاكتبوا للناس إمامًا، فاجتمعوا فكتبوا فكانوا إذا اختلفوا وتدارءوا في أيِّ آيةٍ، قالوا: هذه أقرأها رسول الله ﷺ فلانًا، فيرسل إليه وهو على رأس ثلاث من المدينة، فيقال له: كيف أقرأك رسول الله ﷺ آية كذا وكذا؟ فيقول: كذا وكذا فيكتبونها، وقد تركوا لذلك مكانًا.

وأخرج ابن أبي داود من طريق محمد بن سيرين عن كثير بن أفلح، قال: لما أراد عثمان أن يكتب المصاحف جمع له اثني عشر رجلًا من قريش والأنصار، فبعثوا إلى الرقعة التي في بيت عمر فجيء بها، وكان عثمان يتعاهدهم فكانوا إذا تدارءوا في شيء أخروه.

قال محمد: فظننت أنما كانوا يؤخرونه؛ لينظروا أحدثهم عهدًا بالعرضة الأخيرة فيكتبونه على قوله.

وأخرج ابن أبي داود بسند صحيح عن سويد بن غفلة، قال: قال عليٌّ: لا تقولوا في عثمان إلا خيرًا، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا، قال ما تقولون في هذه القراءة، فقد بلغني أن بعضهم يقول: إن قراءتي خير من قراءتك، وهذه يكاد يكون كفرًا؟ قلنا: فما ترى؟ قال: أرى أن يجمع الناس على مصحف واحد، فلا تكون فرقة ولا اختلاف، قلنا: فنعم ما رأيت.

قال ابن التين، وغيره: الفرق بين جمع أبي بكر، وجمع عثمان أن جمع أبي بكر كان لخشية أن يذهب من القرآن شيء بذهاب حملته؛ لأنه لم يكن مجموعًا في موضع واحد، فجمعه في صحائف مرتبًا لآيات سوره على ما وقفهم عليه النبي ﷺ وجمع عثمان المصحف؛ لأنه كان يكثر الاختلاف في وجوه القراءة حتى قرؤوه بلغاتهم على اتساع اللغات؛ فأدى ذلك بعضهم إلى تخطئة بعض، فخشي من

تفاقم الأمر في ذلك، فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتبًا لسوره، واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش؛ محتجًا بأنه نزل بلغتهم وإن كان قد وسع في قراءته بلغة غيرهم؛ رفعًا للحرج والمشقة في ابتداء الأمر، فرأى أن الحاجة إلى ذلك قد انتهت، فاقتصر على لغة واحدة.

وقال الحارث المحاسبي: المشهور عند الناس أن جامع القرآن عثمان وليس كذلك، إنما حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحد على اختيار وقع بينه وبين من شهده من المهاجرين والأنصار، لما خشي الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام في حروف القراءات، فأما قبل ذلك، فقد كانت المصاحف بوجوه من القراءات المطلقات على الحروف السبعة التي أنزل بها القرآن، فأما السابق إلى جمع الجملة فهو الصديق، وقد قال عليّ: لو وليت لعملت بالمصاحف التي عمل بها عثمان.

قلت: إذا كان مقصد قائل هذا الكلام أن جمع عثمان اقتصر فيه على قراءة واحدة فهذا خَطَأٌ بَيِّنٌ؛ وإنما ضبط فيه عثمان أوجه القراءات الثابتة عن رسول الله ﷺ وترك ما عداها مما ظهر خطؤه أو نسخه.

قال القاضي أبو بكر، في (الانتصار): لم يقصد عثمان قصد أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لوحين؛ وإنما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النبي ﷺ وإلغاء ما ليس كذلك وأخذهم بمصحف لا تقديم فيه ولا تأخير، ولا تأويل أثبت مع تنزيل، ولا منسوخ تلاوته كتب مع مثبت رسمه ومفروض قراءته وحفظه؛ خشية دخول الفساد والشبهة على من يأتي بعد.

قال الزرقاني: ومما تواضع عليه هؤلاء الصحابة أنهم كانوا لا يكتبون في هذه المصاحف إلا ما تحققوا أنه قرآن، وعلموا أنه قد استقر في العرضة الأخيرة، وما

أيقنوا صحته عن النبي ﷺ مما لم ينسخ، وتركوا ما سوى ذلك، نحو قراءة فامضوا إلى ذكر الله، بدل كلمة "فاسعوا"، ونحو: "وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبًا"، بزيادة كلمة صالحة إلى غير ذلك؛ وإنما كتبوا مصاحف متعددة؛ لأن عثمان > قصد إرسال ما وقع الإجماع عليه إلى أقطار بلاد المسلمين، وهي الأخرى متعددة وكتبوها متفاوتة في إثبات وحذف وبدل وغيرها؛ لأنه > قصد اشتمالها على الأحرف السبعة، وجعلوها خالية من النقط والشكل؛ تحقيقا لهذا الاحتمال أيضًا، فكانت بعض الكلمات يقرأ رسمها بأكثر من وجه عند تجردها من النقط والشكل، نحو: فتبينوا من قوله تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحُجرات:٦]، فإنها تصلح أن تقرأ: فتثبتوا، عند خلوها من النقط والشكل، وهي قراءة أخرى.

وكذلك كلمة: ننشرها من قوله تعالى: ﴿لِّلنَّاسِ وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة:٢٥٩]، فإن تجردها من النقط والشكل كما ترى يجعلها صالحة عندهم أن يقرؤوها: ننشزها بالزاي، وهي قراءة واردة أيضًا، وكذلك كلمة: "أف"، التي ورد أنها تقرأ بسبعة وثلاثين وجهًا.

أما الكلمات التي لا تدل على أكثر من قراءة عند خلوها من النقط والشكل، مع أنها واردة بقراءة أخرى أيضًا، فإنهم كانوا يرسمونها في بعض المصاحف برسم يدل على قراءة، وفي بعض آخر برسم آخر يدل على القراءة الثانية، كقراءة "وصَّى"، بالتضعيف، و"أوصى"، بالهمز، وهما قراءتان، في قوله سبحانه: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ [البقرة:١٣٢].

وكذلك قراءة "تحتها الأنهار"، وقراءة "من تحتها الأنهار"، بزيادة لفظ "من"، في قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة:١٠٠]، وهما قراءتان أيضًا.

وصفوة القول:

أن اللفظ الذي لا تختلف فيه وجوه القراءات كانوا يرسمونه بصورة واحدة لا محالة، أما الذي تختلف فيه وجوه القراءات، فإن كان لا يمكن رسمه في الخط محتملًا لتلك الوجوه كلها، فإنهم يكتبونه برسم يوافق بعض الوجوه في مصحف، ثم يكتبونه برسم آخر يوافق بعض الوجوه الأخرى في مصحف آخر، وكانوا يتحاشون أن يكتبوه بالرسمين في مصحف واحد؛ خشية أن يتوهم أن اللفظ نزل مكررًا بالوجهين في قراءة واحدة، وليس كذلك بل هما قراءتان نزل اللفظ في إحداهما بوجهٍ واحدٍ، وفي الثانية بوجهٍ آخرَ من غير تكرار في واحدة منهما وكذلك كانوا يتحاشون أن يكتبوا هذا اللفظ في مصحف واحد برسمين أحدهما في الأصل، والآخر في الحاشية؛ لئلا يتوهم أن الثاني تصحيح للأول، أضف إلى ذلك أن كتابة أحدهما في الأصل، والآخر في الحاشية دون العكس تحكم، أو ترجيح بلا مرجح، وذلك نحو كلمة وصى بالتضعيف، وأوصى بالهمز -كما سبق- أما اللفظ الذي تختلف فيه القراءات ويدل عليه الرسم بصورة واحدة تحتمل هذا الاختلاف، ويساعدهم عليه ترك الإعجام والشكل، نحو: "فتبينوا"، و"ننشزها"، فتكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المنقولين شبيهة بدلالة المشترك اللفظي على كلا المعنيين المعقولين، والذي دعا الصحابة إلى انتهاج هذه الخطة في رسم المصاحف، وكتابتها أنهم تلقوا القرآن عن رسول الله ﷺ بجميع وجوه قراءاته، وبكافة حروفه التي نزل عليها، فكانت هذه الطريقة أدنى إلى الإحاطة بالقرآن على وجوهه كلها، حتى لا يقال: إنهم أسقطوا شيئًا من قراءاته، أو منعوا أحدًا من القراءة بأي حرفٍ شاء، على حين أنها كلها منقولة نقلًا متواترًا عن النبي ﷺ ورسول الله ﷺ

يقول: ((فأي ذلك قرأتم أصبتم فلا تماروا))، وكان من الدستور الذي وضعه عثمان < لهم في هذا الجمع أيضًا أنه قال لهؤلاء القرشيين: "إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش؛ فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف، رد عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق.

فهذا شأنُ كتابةِ القرآنِ من عهدِه ﷺ إلى أن اشتهرتْ في الأمصارِ. والكتابةُ الموجودةُ الآنَ في المصاحفِ، والمسماةُ بالرسمِ العثمانيِّ، هي عينُها التي أجمعَ عليها أصحابُ النبيِّ ﷺ في عهدِ عثمانَ، وقد حُفِظَتْ لنا حفظًا عجيبًا، حتى إن الهمزةَ الساقطةَ فيها ساقطةٌ عندنا، والواوَ الزائدةَ زائدةٌ عندنا، والألفَ المحذوفةَ محذوفةٌ عندنا، والحرفينِ المتصلَين متصلانِ عندنا، والحرفينِ المنفصِلَين منفصلان عندَنا، وهلمَّ جرا، وقد ألحِقَتْ الحروفُ الساقطةُ بخطٍ صغيرٍ، ونُبِّهَ على الحروفِ الزائدةِ بعلاماتٍ معينة، وذلك في الطبعاتِ الحديثةِ لتيسيرِ القراءةِ على الناسِ، وكانتْ قبلَ ذلكَ تلحَقُ بالمدادِ الأحمرِ.

فأما الأولُ: فيسمّى علمَ رسمِ المصحَفِ وقد صُنِّفَتْ فيه الكتبُ وروى أصحابها بأسانيدِهم عمن رأَوْا مصاحفَ عثمانَ وكيفيةَ كتابتِها.

وأما الثاني: فيُسمَّى علمَ ضبطِ المصحف، وفيه كيفيةُ النَّقْطِ والشَّكْلِ وغيرُ ذلكَ، حيثُ إن الكتابةَ الأولى لم تكنْ منقوطةً ولا مشكَّلةً.

وقد اختلفت آراء العلماء حول الرسم العثماني على آراء ثلاثة:

الأول: أن الرسم العثماني ليس توقيفًا عن النبي ﷺ ولكنه اصطلاح ارتضاه عثمان، وتلقته الأمة بالقبول، فيجب التزامه والأخذ به، ولا يجوز مخالفته.

الثاني: أن رسم المصحف اصطلاحي لا توفيقي، وعليه فيجوز مخالفته.

الثالث: أنه توقيفي لا يجوز مخالفته، وهو مذهب الجمهور.

واستدلوا بأن النبي ﷺ كان له كُتاب يكتبون الوحي، وقد كتبوا القرآن كله بهذا الرسم، وقد أقرهم الرسول ﷺ على كتابتهم وقضى عهده ﷺ والقرآن على هذه الكتبة لم يحدث فيه تغيير ولا تبديل.

وقد ذهب جمهور العلماء: إلى منع كتابة المصحف بما استحدث الناس من قواعد الإملاء، للمحافظة على نقل المصحف بالكتابة على الرسم نفسه الذي كتبه الصحابة.

وقد صرح الإمام أحمد فيه بالتحريم، فقال: تحرم مخالفة خط مصحف عثمان في ياء أو واو أو ألف أو غير ذلك.

وسئل الإمام مالك: هل تكتب المصحف على ما أخذته الناس من الهجاء؟ فقال: لا، إلا على الكتابة الأولى.

وجاء في الفقه الشافعي: إن رسم المصحف سنة متبعة.

وجاء في الفقه الحنفي: أنه ينبغي ألا يكتب بغير الرسم العثماني.

وقال الإمام أبو عمرو الداني: ولا مخالف له من علماء الأمة.

وهكذا اتخذت الأمة الإسلامية الرسم العثماني سُنَّةً متبعةً إلى عصرنا هذا، كما قال البيهقي، في (شعب الإيمان): واتباع حروف المصاحف عندنا، كالسنن القائمة التي لا يجوز لأحد أن يتعداها.

وهناكَ جماعةً من أهلِ العلمِ ذهبوا إلى أن الرسم يتضمنُ إعجازًا من وجوهٍ عدَّةٍ، علَمِها من عَلمها وجَهِلَها من جهلها.

وما زالتْ الأمةُ الإسلاميةُ إلى الآنَ بعدَ انصرامِ أربعةَ عشرَ قرنًا، متمسكةً بما كان عليه سلفُها من المنع من كتابةِ المصحفِ بغيرِ الرسمِ العثمانيِّ، وهذا في حدِّ ذاتِه طعنةٌ في نحورِ أعداءِ هذا الدينِ، حيث إنه لا درجةَ أعلى من ذلكَ في الحفظِ، وإذا حُفِظَتْ طريقةُ الكتابةِ، فما بالُكَ بالمكتوبِ؟

وقد كانت المصاحف العثمانية خالية من النقط والشكل اعتمادًا على السليقة العربية التي لا تحتاج إلى مثل ذلك، وظلت هكذا حتى دخلت العجمة بكثرة الاختلاط، وتطرق اللحن إلى اللسان العربي، عندئذ أحسَّ أولو الأمر بضرورة تحسين كتابة المصاحف بالتنقيط والشكل والحركات مما يساعد على القراءة الصحيحة.

واختلف العلماء في الذي قام بوضع الشكل للمصحف، فمنهم من قال: أبو الأسود الدؤلي، الذي ينسب إليه وضع ضوابط اللغة العربية بأمر من علي بن أبي طالب.

يروى أنه سمع قارئًا يجر اللام، من "رسوله"، في قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣]، فغير المعنى، ففزع لهذا اللحن وقال: الله ﷻ أن يبرأ من رسوله، فعندئذ قام بوضع ضوابط التشكيل؛ حفاظًا عليه من اللحن.

ومن العلماء من قال: أول من شكل المصحف: الحسن البصري، ويحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم الليثي بأمر من الحجاج.

فائدة:

اختلف في عدة المصاحف التي أرسل بها عثمان إلى الآفاق، المشهور أنها خمسة.

وأخرج ابن أبي داود من طريق حمزة الزيات، قال: أرسل عثمان أربعة مصاحف.

قال ابن أبي داود: سمعت أبا حاتم السجستاني، يقول: كتب عثمان سبعةَ مصاحف، فأرسل إلى مكة، والشام، وإلى اليمن، وإلى البحرين، وإلى البصرة، وإلى الكوفة، وحبس بالمدينة واحدًا.

تحريق عثمان للمصاحف والصحف المخالفة:

بعد أن أتم عثمان نسخ المصاحف بالصورة السابقة، عمل على إرسالها وإنقاذها إلى الأقطار، وأمر أن يحرق كل ما عداها مما يخالفها، سواء كانت صحفًا، أو مصاحف؛ وذلك ليقطع عرق النزاع من ناحية، وليحمل المسلمين على الجادة في كتاب الله من ناحية أخرى، فلا يأخذوا إلا بتلك المصاحف التي توافر فيها من المزايا ما لم يتوافر في غيرها وهذه المزايا هي:

١. الاقتصار على ما ثبت بالتواتر، دون ما كانت روايته آحادا.
٢. إهمال ما نسخت تلاوته، ولم يستقر في العرضة الأخيرة.
٣. ترتيب السور والآيات على الوجه المعروف الآن، بخلاف صحف أبي بكر < فقد كانت مرتبة الآيات دون السور.
٤. كتابتها بطريقة كانت تجمع وجوه القراءات المختلفة، والأحرف التي نزل عليها القرآن.
٥. تجريدها من كل ما ليس قرآنا، كالذي كان يكتبه بعض الصحابة في مصاحفهم الخاصة؛ شرحا لمعنى، أو بيانا لناسخ ومنسوخ أو نحو ذلك.

وقد استجاب الصحابة لعثمان؛ فحرقوا مصاحفهم، واجتمعوا جميعًا على المصاحف العثمانية، حتى عبد الله بن مسعود الذي نقل عنه أنه أنكر أولا

مصاحف عثمان، وأنه أبى أن يحرق مصحفه، رجع وعاد إلى حظيرة الجماعة حين ظهر له مزايا تلك المصاحف العثمانية، واجتماع الأمة عليها وتوحيد الكلمة بها.

وبعدئذ طهر الجو الإسلامي من أوبئة الشقاق والنزاع، وأصبح مصحف ابن مسعود، ومصحف أبي بن كعب، ومصحف عائشة، ومصحف علي، ومصحف سالم مولى أبي حذيفة، أصبحت كلها وأمثالها في خبر كان مغسولة بالماء أو محروقة بالنيران ﴿ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ﴾ [الأحزاب: ٢٥]، ورضي الله عن عثمان، فقد أرضى بذلك العمل الجليل ربه، وحافظ على القرآن، وجمع كلمة الأمة، وأغلق باب الفتنة، ولا يبرح المسلمون يقطفون من ثمار صنيعه هذا إلى اليوم، وما بعد اليوم.

ولن يقدح في عمله هذا أنه أحرق المصاحف والصحف المخالفة للمصاحف العثمانية، فقد علمت وجهة نظره في ذلك على أنه لم يفعل ما فعل من هذا الأمر الجلل إلا بعد أن استشار الصحابة واكتسب موافقتهم؛ بل وظفر بمعاونتهم وتأييدهم وشكرهم، وقد ذكرنا قبل ذلك قول علي > ومدحه لذلك.

فذلكة:

تستطيع مما سبق أن تفرق بين مرات جمع القرآن في عهوده الثلاثة عهد النبي ﷺ وعهد أبي بكر، وعهد عثمان } فالجمع في عهد النبي ﷺ كان عبارة عن كتابة الآيات وترتيبها ووضعها في مكانها الخاص من سورها، ولكن مع بعثرة الكتابة، وتفرقها بين عسب، وعظام، وحجارة، ورقاع ونحو ذلك، حسبما تتيسر أدوات الكتابة، وكان الغرض من هذا الجمع، زيادة التوثق للقرآن، وإن كان التعويل أيامئذ على الحفظ والاستظهار.

أما الجمع في عهد أبي بكر > فقد كان عبارة عن نقل القرآن وكتابته في صحف، مرتب الآيات أيضًا مقتصرا فيه على ما لم تنسخ تلاوته، مستوثقا له بالتواتر والإجماع، وكان الغرض منه تسجيل القرآن، وتقييده بالكتابة مجموعا مرتبا؛ خشية ذهاب شيء منه بموت حملته وحفاظه.

وأما الجمع في عهد عثمان > فقد كان عبارة عن نقل ما في تلك الصحف في مصحف واحد إمام، واستنساخ مصاحف منه ترسل إلى الآفاق الإسلامية ملاحظا فيها تلك المزايا السالف ذكرها، مع ترتيب سوره وآياته جميعا، وكان الغرض منه إطفاء الفتنة التي اشتعلت بين المسلمين حين اختلفوا في قراءة القرآن، وجمع شملهم وتوحيد كلمتهم، والمحافظة على كتاب الله من التغيير والتبديل ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [يونس: ٦٣].

وجهات نظر العلماء من مسألة ترتيب الآيات والسور

أولًا: تعريف الآية:

لغةً: أصلها بمعنى العلامة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ﴾ [البقرة: ٢٤٨].

اصطلاحًا: فهي قرآن مركب من جمل ولو تقديرًا، ذو مبدأ و مقطع، مندرج من سورة.

ثانيًا: تعريف السورة:

لغةً: من سور المدينة، أو من السورة بمعنى المرتبة والمنزلة الرفيعة.

اصطلاحًا: قرآن يشمل على آيٍ ذوات فاتحة وخاتمة، وأقلها ثلاث آيات.

ثالثًا: حكمة تقسيم القرآن إلى سور وآيات:

منه: أن القارئ إذا ختم سورة أو جزءًا من الكتاب، ثم أخذ في آخر كان أنشط له، وأبعث على التحصيل منه لو استمر على الكتاب بطوله.

ومنه: أن الحافظ إذا حَذَق السورة اعتقد أنه أخذ من كتاب الله طائفة مستقلة، فيعظم عنده ما حفظه، ومنه حديث أنس: كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جدّ فينا، أي: عظم.

أما بالنسبة لترتيب الآيات:

قال السيوطي: فالإجماع والنصوص المترادفة على أن ترتيب الآيات توقيفي لا شبهةَ في ذلك.

أما الإجماع: فنقله غير واحد، ومن هؤلاء الزركشي في (البرهان) وأبو جعفر بن الزبير في مناسباته وعبارته: ترتيب الآيات في سورها واقع بتوقيفه ﷺ وأمره من غير خلاف في هذا بين المسلمين

وسيأتي من نصوص العلماء ما يدل عليه، وأما النصوص فمنها:

حديث زيد كنا عند النبي ﷺ نؤلف القرآن من الرقاع.

ومنها ما أخرجه أحمد وأبو داود الترمذي والنسائي وابن حبان، والحاكم عن ابن عباس، قال: قلت لعثمان: ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال، وهي من المثاني، وإلى براءة وهي من المئين فقرنتم بينهما، ولم تكتبوا بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم ووضعتموها في السبع الطوال، فقال عثمان: كان رسول الله ﷺ

تنزل عليه السورة ذات العدد، فكان إذا نزل عليه الشيء دعا بعض من كان يكتب، فيقول: ضعوا هؤلاء الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا، وكانت الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة وكانت براءة من آخر القرآن نزولًا، وكانت قصتها شبيهةً بقصتها، فظننت أنها منها فقبض رسول الله ﷺ ولم يبين لها أنها منها؛ فمن أجل ذلك قرنت بينهما، ولم أكتب بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم ووضعتها في السبع الطوال.

ومنها: ما أخرجه أحمد بإسناد حسن عن عثمان بن أبي العاص، قال: كنت جالسًا عند رسول الله ﷺ: ((إذ شخص بصره ثم صوبه ثم قال: أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية هذا الموضع من هذه السورة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾)) [النحل: ٩٠]، إلى آخرها.

ومنها: ما أخرجه البخاري عن ابن الزبير قال: قلت لعثمان والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجًا قد نسخها الآية الأخرى فلم تكتبها أو تدعها قال: يا ابن أخي لا أغير شيئًا منه من مكانه.

ومنها: ما رواه مسلم عن عمر قال ما سألت النبي ﷺ عن شيء أكثر مما سألته عن الكلالة حتى طعن بأصبعه في صدري وقال: تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء.

ومنها: الأحاديث في خواتيم سورة البقرة.

ومنها: ما رواه مسلم عن أبي الدرداء مرفوعًا: ((من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عصم من الدجال)).

وفي لفظ عنده: ((من قرأ العشر الأواخر من سورة الكهف)).

ومن النصوص الدالة على ذلك إجمالًا ما ثبت من قراءته ﷺ لسور عديدة كسورة البقرة وآل عمران والنساء في حديث حذيفة والأعراف في صحيح البخاري أنه قرأها في المغرب.

وقد أفلح روى النسائي أنه قرأها في الصبح حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون أخذته سعلة فركع.

والروم: روى الطبراني أنه قرأها في الصبح.

و"الم تنزيل" و"هل أتى على الإنسان" روى الشيخان أنه كان يقرؤهما في صبح الجمعة.

وفي (صحيح مسلم): أنه قراءته ﷺ كان يقرأ "ق" في خطبة الجمعة".

والرحمن: في (المستدرك) وغيره: أنه قرأها على الجن وعلى الصحابة بعدهم .

والنجم: في الصحيح: أنه قرأها بمكة على المسلمين والكفار وسجد في آخرها.

واقتربت: عند مسلم: أنه كان يقرؤها مع ق في العيد.

والجمعة والمنافقون: في مسلم أنه كان يقرأ بهما في صلاة الجمعة.

والصف: في (المستدرك) عن عبد الله بن سلام: أنه ﷺ قرأها عليهم حين أنزلت حتى ختمها.

في سور شتى من المفصل تدل قراءته ﷺ لها بمشهد من الصحابة أن ترتيب آياتها توقيفي، وما كان الصحابة ليرتبوا ترتيبًا سمعوا النبي ﷺ يقرأ على خلافه فبلغ ذلك مبلغ التواتر.

نعم يشكل على ذلك ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف من طريق محمد بن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال: أتى الحارث بن

خزيمة بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة، فقال: أشهد أني سمعتهما من رسول الله ﷺ ووعيتهما، فقال عمر: وأنا أشهد لقد سمعتهما، ثم قال: لو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة فانظروا آخر سورة من القرآن فألحقوها في آخرها.

قال ابن حجر: ظاهر هذا أنهم كانوا يؤلفون آيات السور باجتهادهم وسائر الأخبار تدل على أنهم لم يفعلوا شيئًا من ذلك إلا بتوقيف.

قال السيوطي: قلت: يعارضه ما أخرجه ابن أبي داود من طريق أبي العالية عن أبي بن كعب أنهم جمعوا القرآن فلما انتهوا إلى الآية التي في سورة براءة ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم بأنهم قوم لا يفقهون، ظنوا أن هذا آخر ما أنزل فقال أبيّ: إن رسول الله ﷺ أقرأني بعد هذا آيتين لقد جاءكم رسول إلى آخر السورة.

وأقول: الرواية التي ذكرها ابن حجر منقطعة؛ لأن عباد بن عبد الله بن الزبير لم يدرك عمر > ، مع ما هو معروف عن ابن إسحاق من تدليس وبعض الأوهام.

وقال مكي وغيره: ترتيب الآيات في السور بأمر من النبي ﷺ ولم يأمر بذلك في أول براءة فتركت بلا بسملة.

وقال القاضي أبو بكر في (الانتصار): ترتيب الآيات أمر واجب وحكم لازم، فقد كان جبريل يقول: ضعوا آية كذا في موضع كذا.

وقال أيضًا: الذي نذهب إليه أن جميع القرآن الذي أنزله الله وأمر بإثبات رسمه، ولم ينسخه، ولا رفع تلاوته بعد نزوله هو هذا الذي بين الدفتين الذي حواه مصحف عثمان، وأنه لم ينقص منه شيء، ولا زيد فيه، وأن ترتيبه ونظمه ثابت على ما نظمه الله تعالى، ورتبه عليه رسوله من آيِّ السور، لم يقدم من

ذلك مؤخر ولا منه يؤخر مقدم، وإن الأمة ضبطت عن النبي ﷺ ترتيب آي كل سورة ومواضعها، وعرفت مواقعها كما ضبطت عنه نفس القراءات، وذات التلاوة، وأنه يمكن أن يكون الرسول ﷺ قد رتب سوره، وأن يكون قد وكل ذلك إلى الأمة بعده، ولم يتول ذلك بنفسه.

قال: وهذا الثاني أقرب.

وأخرج عن ابن وهب قال: سمعت مالكًا يقول: إنما ألف القرآن على ما كانوا يسمعون من النبي ﷺ.

وقال البغوي في (شرح السنة): الصحابة { جمعوا بين الدفتين القرآن الذي أنزله الله على رسوله من غير أن يزيدوا أو ينقصوا منه شيئًا؛ خوفًا من ذهاب بعضه بذهاب حفظته، فكتبوه كما سمعوا من رسول الله ﷺ من غير أن يقدموا شيئًا أو يؤخروا أو يضعوا له ترتيبًا لم يأخذوه من رسول الله ﷺ وكان رسول الله ﷺ يلقن أصحابه، ويعلمهم ما نزل عليه من القرآن على الترتيب الذي هو الآن في مصاحفنا بتوقيف جبريل إياه على ذلك، وإعلامه عند نزول كل آية أن هذه الآية تكتب عقب آية كذا في سورة كذا، فثبت أن سعي الصحابة كان في جمعه في موضع واحد لا في ترتيبه، فإن القرآن مكتوبٌ في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب، وأنزله الله جملةً إلى السماء الدنيا، ثم كان ينزله مفرقًا عند الحاجة، وترتيب النزول غير ترتيب التلاوة.

وقال ابن الحصار: ترتيب السور ووضع الآيات مواضعها إنما كان بالوحي كان رسول الله ﷺ يقول: ((ضعوا آية كذا في موضع كذا)) وقد حصل اليقين من النقل المتواتر بهذا الترتيب من تلاوة رسول الله ﷺ ومما أجمع الصحابة على وضعه في المصحف.

قلت: لا ننسى في هذه المسألة معارضة جبريل النبي ﷺ القرآن كل عام مرة، ثم في العام الذي قبض فيه عارضه مرتين، وكان ذلك في رمضان، وبين ذلك وبين وفاته ﷺ حوالي ستة أشهر، فماذا نزل خلال هذه الأشهر الأخيرة ؟؟ وبناء على ذلك فأقل تقدير أن هذا الحديث يثبت ترتيب الآيات والسور بالتوقيف ما عدا ما جد نزوله في هذه الأشهر الستة، ويبقى الخلاف منحصرًا فيها، والله أعلم.

الخلاف في ترتيب السور هل هو توقيفي أو اجتهادي؟

قال السيوطي: جمهور العلماء على الثاني ومنهم مالك والقاضي أبو بكر في أحد قوليه.

وقال غيره: جماهير العلماء على أن ترتيب سورة القرآن توقيفي، وليس باجتهاد من الصحابة.

قال ابن فارس: جمع القرآن على ضربين: أحدهما تأليف السور كتقديم السبع الطوال وتعقيبها بالمئين فهذا هو الذي تولته الصحابة.

وأما الجمع الآخر وهو جمع الآيات في السور فهو توقيفي تولاه النبي ﷺ كما أخبر به جبريل عن أمر ربه.

ومما استدل به لذلك اختلاف مصاحف السلف في ترتيب السور فمنهم من رتبها على النزول وهو مصحف عليّ كان أوله اقرأ ثم المدثر ثم نون ثم المزمل ثم تبت ثم التكوير وهكذا إلى آخر المكي والمدني.

وكان أول مصحف ابن مسعود البقرة ثم النساء ثم آل عمران على اختلاف شديد وكذا مصحف أبيّ وغيره.

قلت: ترتيب مصاحف بعض الصحابة ليس حجة في عدم توقيف الترتيب بل إن هذا الترتيب الخاص من بعضهم كان من الأسباب لجمع عثمان > فما اتفق عليه في هذا الجمع هو العمدة ومسألة الترتيب كمسألة أوجه القراءات والله أعلم.

قال السيوطي: وذهب إلى الأول جماعة: منهم القاضي في أحد قوليه.

قال أبو بكر ابن الأنباري: أنزل الله القرآن كله إلى سماء الدنيا، ثم فرقه في بضع وعشرين، فكانت السورة تنزل لأمر يحدث، والآية جوابًا لمستخبر، ويوقف جبريل النبي ﷺ على موضع الآية والسورة، فاتساق السور كاتساق الآيات والحروف كلها عن النبي ﷺ فمن قدم سورة أو أخَّرَهَا فَقَدَ أَفْسَدَ نَظْمَ القرآن.

وقال الكرماني في (البرهان): ترتيب السور هكذا هو عند الله في الكتاب المحفوظ على هذا الترتيب؛ وعليه كان ﷺ يعرض على جبريل كل سنة ما كان يجتمع عنده منه، وعرضه عليه في السنة التي توفي فيها مرتين، وكان آخر الآيات نزولًا: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا كَسَبَتۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٨١]، فأمره جبريل أن يضعها بين آيتي الربا والدين.

وقال الطيبي: أنزل القرآن أولًا جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، ثم نزل مفرقًا على حسب المصالح، ثم أثبت في المصاحف على التأليف والنظم المثبت في اللوح المحفوظ.

قال الزركشي في (البرهان): والخلاف بين الفريقين لفظي لأن القائل بالثاني يقول: إنه رمز إليهم ذلك لعلمهم بأسباب نزوله ومواقع كلماته ولهذا قال مالك: إنما ألفوا القرآن على ما كانوا يسمعونه من النبي ﷺ مع قوله بأن ترتيب السور باجتهاد منهم فآل الخلاف إلى أنه هو بتوقيف قولي أو بمجرد إسناد فعلي بحيث لهم فيه مجال للنظر وسبقه إلى ذلك أبو جعفر ابن الزبير.

وقال البيهقي في (المدخل): كان القرآن على عهد النبي ﷺ مرتبًا سوره وآياته على هذا الترتيب إلا الأنفال وبراءة؛ لحديث عثمان السابق.

ومال ابن عطية: إلى أن كثيرًا من السور كان قد عُلِمَ ترتيبُهَا في حياته ﷺ كالسبع الطوال، والحواميم والمفصل وأن ما سوى ذلك يمكن أن يكون قد فوض الأمر فيه إلى الأمة بعده.

وقال أبو جعفر بن الزبير: الآثار تشهد بأكثر مما نص عليه ابن عطية ويبقى منها قليل يمكن أن يجري فيه الخلاف كقوله اقرأوا الزهراوين البقرة وآل عمران رواه مسلم.

وكحديث سعيد بن خالد قرأ ﷺ بالسبع الطوال في ركعة رواه ابن أبي شيبة في مصنفه وفيه أنه عليه الصلاة والسلام كان يجمع المفصل في ركعة.

وروى البخاري عن ابن مسعود أنه قال في بني إسرائيل والكهف ومريم وطه والأنبياء: إنهن من العتاق الأول وهن من تلادي فذكرها نسقًا كما استقر ترتيبها.

وفي البخاري أنه ﷺ كان إذا أوى إلى فراشه كل ليلة جمع كفيه ثم نفث فيهما فقرأ قل هو الله أحد والمعوذتين.

وقال أبو جعفر النحاس: المختار أن تأليف السور على هذا الترتيب من رسول الله ﷺ لحديث واثلة أعطيت مكان التوراة السبع الطوال ومكان المئين الإنجيل ومكان المثاني الزبور وفضلت بالمفصل.

قال: فهذا الحديث يدل على أن تأليف القرآن مأخوذ عن النبي ﷺ وأنه في ذلك الوقت وإنما جمع في المصحف على شيء واحد؛ لأنه جاء هذا الحديث بلفظ رسول الله ﷺ على تأليف القرآن.

وقال ابن الحصار: ترتيب السور ووضع الآيات موضعها إنما كان بالوحي.

وقال ابن حجر: ترتيب بعض السور على بعضها أو معظمها لا يمتنع أن يكون توفيقيًّا.

قال: ومما يدل على أن ترتيبها توفيقي ما أخرجه أحمد وأبو داود عن أوس بن أبي أوس عن حذيفة الثقفي قال كنت في الوفد الذين أسلموا من ثقيف ... الحديث، وفيه فقال لنا رسول الله ﷺ: طرأ على حزبي من القرآن فأردت أن لا أخرج حتى أقضيه فسألنا أصحاب رسول الله ﷺ قلنا: كيف تحزّبون القرآن، قالوا: نحزّبه ثلاث سور وخمس سور وسبع سور، وتسع سور وإحدى عشرة وثلاث عشرة، وحزب المفصل من ق حتى نختم.

قال: فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو في المصحف الآن كان على عهد رسول الله ﷺ قال: ويحتمل أن الذي كان مرتبًا حينئذ حزب المفصل خاصة بخلاف ما عداه.

قال السيوطي: قلت: ومما يدل على أنه توفيقي كون الحواميم رتبت ولاء وكذا الطواسين ولم ترتب المسبحات ولاء بل فصل بين سورها وفصل بين طسم الشعراء و"طسم" القصص بـ"طس" مع أنها أقصر منهما، ولو كان الترتيب اجتهاديًّا لذكرت المسبحات ولاء وأخرت طس عن القصص والذي ينشرح له الصدر ما ذهب إليه البيهقي، وهو أن جميع السور ترتيبها توفيقي إلا براءة والأنفال ولا ينبغي أن يستدل بقراءته ﷺ سورًا ولاء على أن ترتيبها كذلك.

وحينئذ فلا يرد حديث قراءته النساء قبل آل عمران لأن ترتيب السور في القراءة ليس بواجب ولعله فعل ذلك لبيان الجواز.

وأخرج ابن أشتة في كتاب المصاحف من طريق ابن وهب عن سليمان بن بلال قال: سمعت ربيعة يسأل: لم قدمت البقرة وآل عمران وقد نزل قبلهما بضع وثمانون سورة بمكة وإنما أنزلتا بالمدينة؟ فقال: قدمتا وألف القرآن على علم ممن ألفه به ومن كان معه فيه واجتماعهم على علمهم فهذا مما ينتهى إليه ولا يسأل عنه.

خاتمة:

السبع الطوال أولها البقرة وآخرها براءة كذا قال جماعة وقيل الكهف والصواب أن السابعة يونس على ما بيناه في محاضرات فضائل القرآن.

والمئون: ما وليها سميت بذلك لأن كل سورة منها تزيد على مائة آية أو تقاربها.

والمثاني: ما ولى المائتين؛ لأنها ثنتها، أي: كانت بعدها فهي لها ثوان والمئون لها أوائل.

وقال الفراء: هي السورة التي آيها أقل من مائة آية؛ لأنها تثنى أكثر مما يثنى الطوال والمئون.

وقيل لتثنية الأمثال منها بالعبر والخبر حكاه النكزاوي.

وقال في جمال القراء: هي السور التي تثنيت فيها القصص وقد تطلق على القرآن كله وعلى الفاتحة كما تقدم.

والمفصل: ما ولى المثاني من قصار السور سمي بذلك لكثرة الفصول التي بين السور بالبسملة.

وقيل لقلة المنسوخ منه ولهذا يسمى بالمحكم أيضًا كما روى البخاري عن سعيد بن جبير، قال: إن الذي تدعونه المفصل هو المحكم وآخره سورة الناس بلا نزاع.

واختلف في أوله على اثني عشر قولًا:

أحدها: ق لحديث أوس السابق قريبًا. وهو الصحيح كما قدمناه في محاضرات الفضائل.

الثاني: الحجرات وصححه النووي.

الثالث: القتال عزاه الماوردي للأكثرين.

الرابع: الجاثية.حكاه القاضي عياض.

الخامس: الصافات.

السادس: الصف.

السابع: تبارك حكى الثلاثة ابن أبي الصيف اليمنى في نكته عن التنبيه.

الثامن: الفتح حكاه الكمال الذماري في شرح التنبيه.

التاسع: الرحمن حكاه ابن السيد في أماليه على الموطأ.

العاشر: الإنسان.

الحادي عشر: سبح: حكاه ابن الفركاح في تعليقه على المرزوقي.

الثاني عشر: الضحى حكاه الخطابي.ووجهه بأن القارئ يفصل بين السور بالتكبير.

وعبارة الراغب في مفرداته: المفصل من القرآن السبع الأخير.

فائدة للمفصل طوال وأوساط وقصار قال ابن معن: فطواله إلى عم وأوساطه منها إلى الضحى ومنها إلى آخر القرآن قصاره هذا أقرب ما قيل فيه.

تنبيه :

أخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف عن نافع عن ابن عمر أنه ذكر عنده المفصل فقال: وأي القرآن ليس بمفصل، ولكن قولوا قصار السور، وصغار السور.

وقد استدل بهذا على جواز أن يقال سورة قصيرة وصغيرة وقد كره ذلك جماعة منهم أبو العالية ورخص فيه آخرون ذكره ابن أبي داود.

وأخرج عن ابن سيرين وأبي العالية قالا: لا تقل سورة خفيفة فإنه تعالى يقول: ﴿ إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴾ [المزَّمل: ٥]، ولكن سورة يسيرة.

فائدة :

أخرج ابن أشتة في كتاب المصاحف تأليف مصحف أبيّ بالتفصيل وتأليف مصحف عبد الله بن مسعود بالتفصيل أيضًا وهي روايات منقطعة لا يثبت بمثلها حجة.

بعض ما أثير من شبهات من المغرضين حول قضية جمع القرآن

عناصر الدرس

العنـــــــــصر الأول : بعض ما أثير من شبهات من المغرضين حول قضية جمع القرآن ٢٣٧

العنــــصر الثــــاني : الشبهة الثانية التي أثيرت حول جمع القرآن ٢٤٨

بعض ما أثير من شبهات من المغرضين حول قضية جمع القرآن

لن نستوعب بطبيعة الحال كل ما قيل، وإنما بالمثال يتضح المقال، وقد اهتم بهذه المسألة الشيخ الزرقاني -رحمه الله- في كتابه (مناهل العرفان) ونقتبس من كلامه ما يلي: قال -رحمه الله:

الشبهة الأولى:

وهي تعتمد على سبع شبه:

يقولون: إن في طريقة كتابة القرآن وجمعه دليلًا على أنه قد سقط منه شيء وأنه ليس اليوم بأيدينا على ما زعم محمد أنه أنزل عليه واعتمدوا في هذه الشبهة على المزاعم الآتية:

أولًا: أن محمدًا قال: "رحم الله فلانًا لقد أذكرني كذا وكذا آية كنت أسقطتهن"، ويروى: "أنسيتهن" فهذا الحديث فيه اعتراف من النبي نفسه بأنه أسقط عمدًا بعض آيات القرآن أو أنسيها.

ثانيًا: أن ما جاء في سورة الأعلى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعلى: ٦، ٧]، يدل بطريق الاستثناء الواقع فيه على أن محمدًا قد أسقط عمدًا أو أنسي آيات لم يتفق له من يذكره إياها.

ثالثًا: أن الصحابة حذفوا من القرآن كل ما رأوا المصلحة في حذفه فمن ذلك آية المتعة أسقطها علي بن أبي طالب وكان يضرب من يقرؤها، وهذا مما شنعت عائشة به عليه، فقالت: إنه يجلد على القرآن وينهى عنه وقد بدله وحرفه.

رابعًا: أن أبي بن كعب حذف من القرآن ما كان يرويه ولا نجده اليوم في المصحف وهو: اللهم إنا نستعينك ونستهديك ونستغفرك ونتوب إليك ونؤمن بك ونتوكل عليك، ونثني عليك الخير كله، نشكرك ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يفجرك، اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخاف عذابك إن عذابك الجد بالكفار ملحق.

خامسًا: أن كثيرًا من آياته لم يكن لها قيد سوى تحفظ الصحابة وكان بعضهم قد قتلوا في مغازي محمد ﷺ وحروب خلفائه الأولين، وذهب معهم ما كانوا يتحفظونه من قبل أن يوعز أبو بكر إلى زيد بن ثابت بجمعه فلذلك لم يستطع زيد أن يجمع سوى ما كان يتحفظه الأحياء.

سادسًا: أن ما كان مكتوبًا منه على العظام وغيرها فإنه كان مكتوبًا عليها بلا نظام ولا ضبط وقد ضاع بعضها، وهذا ما حدا العلماء إلى الزعم أن فيه آيات نسخت حرفًا لا حكمًا وهو من غريب المزاعم وحقيقة الأمر فيها أنها سقطت بضياع العظم الذي كانت مكتوبة عليه، ولم يبق منها سوى المعنى محفوظًا في صدورهم.

سابعًا: لما قام الحجاج بنصرة بني أمية لم يبق مصحفًا إلا جمعه وأسقط منه أشياء كثيرة قد نزلت فيهم وزاد فيه أشياء ليست منه وكتب ستة مصاحف جديدة بتأليف ما أراده ووجه بها إلى مصر والشام ومكة والمدينة والبصرة والكوفة وهي القرآن المتداول اليوم، وعمد إلى المصاحف المتقدمة فلم يبق منها نسخة إلا أغلى لها الخل وطرحها فيه حتى تقطعت وإنما رام بما فعله أن يتزلف إلى بني أمية فلم يبق في القرآن ما يسوءهم.

نقض هذه المزاعم الباطلة:

ملخص هذه الشبهة أن القرآن الذي بأيدينا ناقص سقط منه ما سقط بدليل المزاعم السبعة التي سقناها أمامك، وإذن فلنمحص بين يديك هذه المزاعم لنأتي بنيان هذه الشبهة من القواعد.

الرد على الزعم الأول: وهو الحديث الذي أوردوه فإنه لا ينهض حجة لهم فيما زعموا من الشك في الأصل الذي قامت عليه كتابة القرآن وجمعه؛ بل الأصل سليم قويم وهو وجود هذه الآيات مكتوبة في الوثائق التي استكتبها الرسول ﷺ ووجودها محفوظة في صدور أصحابه الذين تلقوها عنه والذين بلغ عددهم مبلغ التواتر، وأجمعوا جميعًا على صحته كما عرف ذلك في دستور جمع القرآن؛ إنما قصارى هذا الخبر أنه يدل على أن قراءة ذلك الرجل ذكرت النبي ﷺ إياها، وكان قد أنسيها أو أسقطها، أي: نسيانًا، وهذا النوع من النسيان لا يزعزع الثقة بالرسول ﷺ ولا يشكك في دقة جمع القرآن ونسخه فإن الرسول ﷺ كان قد حفظ هذه الآيات من قبل أن يحفظها ذلك الرجل ثم استكتبها كتاب الوحي وبلغها الناس فحفظوها عنه ومنهم رجل الرواية عباد بن بشر > على ما روي وليس في ذلك الخبر الذي ذكروه رائحة أن هذه الآيات لم تكن بالمحفوظات التي كتبها كتاب الوحي وليس فيه ما يدل على أن أصحاب الرسول كانوا قد نسوها جميعًا حتى يخاف عليها وعلى أمثالها الضياع ويخشى عليها السقوط عند الجمع واستنساخ المصحف الإمام كما يفتري أولئك الخرّاصون؛ بل الرواية نفسها تثبت صراحة أن في الصحابة من كان يقرؤها وسمعها الرسول ﷺ منه، ثم إن دستور جمع القرآن - وقد مر آنفًا - يؤيد أنهم لم يكتبوا في المصحف إلا ما تظاهر الحفظ والكتابة والإجماع على قرآنيته ومنه هذه الآيات التي يدور عليها الكلام هنا من غير ما شك.

ولا يفوتنك في هذا المقام أمران:

الأمر الأول: أن كلمة "أسقطتهن" في بعض روايات هذا الحديث معناها أسقطتهن نسيانًا كما تدل على ذلك كلمة "أنسيتهن" في الرواية الأخرى، ومحال أن يراد بها الإسقاط عمدًا لأن الرسول ﷺ لا ينبغي له ولا يعقل منه أن يبدل شيئًا في القرآن بزيادة أو نقص من تلقاء نفسه وإلا كان خائنًا أعظم الخيانة والخائن لا يمكن أن يكون رسولًا هذا هو حكم العقل المجرد من الهوى وهو أيضًا حكم النقل في كتاب الله إذ يقول سبحانه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحِجر: ٩].

وإذ يقول جل ذكره: ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ ﴾ [يونس: ١٥].

الأمر الثاني: أن روايات هذا الخبر لا تفيد أن هذه الآيات التي سمعها الرسول ﷺ من عباد بن بشر قد امحيت من ذهنه الشريف جملة، غاية ما تفيده أنها كانت غائبة عنه ثم ذكرها وحضرت في ذهنه بقراءة عباد وغيبة الشيء عن الذهن أو غفلة الذهن عن الشيء غير محوه منه، بدليل أن الحافظ منا لأي نص من النصوص يغيب عنه هذا النص إذا اشتغل ذهنه بغيره وهو يوقن في ذلك الوقت بأنه مخزون في حافظته بحيث إذا دعا إليه داع استعرضه واستحضره ثم قرأه أما النسيان التام المرادف لامحاء الشيء من الحافظة فإن الدليل قام على استحالته على النبي ﷺ فيما يخل بوظيفة الرسالة والتبليغ وإذا عرض له نسيان فإنه سحابة صيف لا تجيء إلا لتزول ولا ريب أن نسيان الرسول هنا كان بعد أن أدى وظيفته وبلغ الناس وحفظوا عنه فهو نسيان لم يخل بالرسالة والتبليغ قال البدر العيني في باب نسيان القرآن من شرحه لصحيح البخاري ما نصه:

وقال الجمهور: جاز النسيان عليه –أي: على النبي ﷺ- فيما ليس طريقه البلاغ والتعليم، بشرط ألا يُقرّ عليه؛ بل لا بد أن يذكره وأما غيره فلا يجوز قبل التبليغ، وأما نسيان ما بلغه كما في هذا الحديث فهو جائز بلا خلاف. اهـ.

هذا ولقد كنت في الطبعة الأولى تابعت بعض الكاتبين هنا في اتهام هذه الرواية بالدس والوضع، ولكن تبين لي بعد إعادة النظر وتنبيه بعض ذوي الفطن أن الخبر صحيح رواه الشيخان، ففي صحيح البخاري عن هشام عن عروة عن عائشة > قالت سمع النبي ﷺ رجلًا يقرأ في المسجد فقال: ((يرحمه الله لقد أذكرني كذا وكذا آية من سورة كذا)) زاد في رواية أخرى وقال: ((أسقطتهن من سورة كذا وكذا)) وفي (صحيح مسلم) عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ سمع رجلًا يقرأ من الليل فقال: ((يرحمه الله لقد أذكرني كذا وكذا آية كنت أسقطتها من سورة كذا وكذا)) وقال النووي في كتابه (التبيان في آداب حملة القرآن) ما نصه: وثبت في الصحيحين أيضًا عن عائشة > أن النبي ﷺ سمع رجلًا يقرأ فقال: ((رحمه الله لقد أذكرني آية كنت أسقطتها)) وفي رواية في الصحيح: ((كنت أنسيتها)) اهـ. سبحان ربي، ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢].

الرد على الزعم الثاني: وهو الاستثناء الذي في قوله سبحانه: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ فلا يدل على ما زعموا لأنه استثناء صوري لا حقيقي والحكمة فيه أن يعلن الله عباده أن عدم نسيانه ﷺ الذي وعده الله إياه في قوله ﴿فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ إنما هو محض فضل من الله وإحسان ولو شاء سبحانه أن ينسيه لأنساه. وفي ذلك الاستثناء الصوري فائدتان:

إحداهما: ترجع إلى النبي ﷺ حيث يشعر دائمًا أنه مغمور بنعمة الله وعنايته ما دام متذكرًا للقرآن لا ينساه.

الثانية: تعود على أمته حيث يعلمون أن نبيهم ﷺ فيما خصه الله به من العطايا والخصائص لم يخرج عن دائرة العبودية فلا يفتنون فيه كما فتن النصارى في المسيح بن مريم، والدليل على أن هذا الاستثناء صوري لا حقيقي أمران:

أحدهما: ما جاء في سبب النزول وهو أن النبي ﷺ كان يتعب نفسه بكثرة قراءة القرآن حتى وقت نزول الوحي مخافة أن ينساه ويفلت منه فاقتضت رحمة الله بحبيبه أن يطمئنه من هذه الناحية وأن يريحه من هذا العناء فنزلت هذه الآية كما نزلت آية: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٦، ١٧]، وآية: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤].

ثانيهما: أن قوله: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ يعلق وقوع النسيان على مشيئة الله إياه، والمشيئة لم تقع بدليل ما مر بك من نحو قوله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ وإذًا فالنسيان لم يقع للعلم بأن عدم حصول المعلق عليه يستلزم عدم حصول المعلق، فالذي عنده ذوق لأساليب اللغة ونظر في وجوه الأدلة يتردد في أن الآية وعد من الله أكيد بأن الرسول يقرئه الله فلا ينسى وعدًا منه على وجه التأييد من غير استثناء حقيقي لوقت من الأوقات وإلا لما كانت الآية مطمئنة له عليه الصلاة والسلام ولكان نزولها أشبه بالعبث ولغو الكلام.

قال العلامة الشيخ محمد عبده عند تفسيره للاستثناء في هذه الآية ما نصه: ولما كان الوعد على وجه التأبيد واللزوم ربما يوهم أن قدرة الله لا تسع غيره وأن ذلك خارج عن إرادته - جل شأنه - جاء بالاستثناء في قوله: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ فإنه إذا أراد أن ينسيك شيئًا لم يعجزه ذلك، فالقصد هو نفي النسيان رأسًا، وقالوا: إن ذلك كما يقول الرجل لصاحبه: "أنت سهيمي فيما أملك إلا ما شاء الله" لا يقصد استثناء شيء وهو من استعمال القلة في معنى النفي، وعلى ذلك

جاء الاستثناء، في قوله تعالى في سورة هود: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴾ [هود:١٠٨]،

أي: غير مقطوع، فالاستثناء في مثل هذا للتنبيه على أن ذلك التأبيد والتخليد بكرم من الله وسعة جود، لا بتحتيم عليه وإيجاب، وأنه لو أراد أن يسلب ما وهب لم يمنعه من ذلك مانع، وما ورد من أنه ﷺ نسي شيئًا كان يذكره فذلك إن صح فهو في غير ما أنزل الله من الكتاب والأحكام التي أمر بتبليغها، وكل ما يقال غير ذلك فهو من مدخلات الملحدين التي جازت على عقول المغفلين فلوثوا بها ما طهره الله، فلا يليق بمن يعرف قدر صاحب الشريعة ﷺ ويؤمن بكتاب الله أن يتلق بشيء من ذلك. اهـ.

ذلك رأي في معنى الاستثناء، وثمة وجه آخر فيه، وهو أنه استثناء حقيقي غير أن المراد به منسوخ التلاوة دون غيره، ويكون معنى الآية أن الله تعالى يقرئ نبيه فلا ينسيه إلا ما شاءه وهو ما نسخت تلاوته لحكمة من الحكم التي بينها العلماء في مبحث النسخ، والدليل على هذا قوله سبحانه في سورة البقرة: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾ [البقرة:١٠٦]، قال العلامة أبو السعود في تفسيره: وقرئ: "ما ننسخ من آية أو ننسكها"، وقرئ: "ما ننسك من آية أو ننسخها"، والمعنى: أن كل آية نذهب بها على ما تقتضيه الحكمة والمصلحة من إزالة لفظها أو حكمها، أو كليهما معًا إلى بدل، أو إلى غير بدل "نأت بخير منها"، أي: نوع آخر، هو خير للعباد بحسب الحال في النوع والثواب من الذاهبة، وقرئ بقلب الهمزة ألفًا أو مثلها، أي: فيما ذكر من النفع والثواب.

وأيًّا ما يكن معنى الاستثناء في آية: ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الأعلى:٦، ٧]، فإنه لا يفهم منه أن الرسول ﷺ نسي حرفًا واحدًا مما أمر بتلاوته

وتبليغه للخلق وإبقاء التشريع على قراءته وقرآنيته من غير نسخ وذلك على أن المراد من النسيان المحو التام من الذاكرة أما إن أريد به غيبة الذهن عنه فقد سبق القول فيه قريبًا، ولا تحسبن أن دواعي سهو الرسول ﷺ ونسيانه تنال من مقامه فإنه دواع شريفة على حد ما قيل:

يا سائلي عن رسول الله كيف سها ❖ والسهو من كل قلب غافل لاهى
قد غاب عن كل شيء سره فسها ❖ عما سوى الله فالتعظيم لله

الرد على الزعمين الثالث والرابع: بأن الصحابة قد حذفوا من القرآن عند جمعه ما رأوا المصلحة في حذفه ومنه آية المتعة وصيغة القنوت فهو احتجاج باطل قائم على إهمال النصوص الصحيحة المتضافرة على أن الصحابة { كانوا أحرص الناس على الاحتياط للقرآن، وكانوا أيقظ الخلق في حراسة القرآن، ولهذا لم يعتبروا من القرآن إلا ما ثبت بالتواتر وردوا كل ما لم يثبت تواتره لأنه غير قطعي ويأبى عليهم دينهم وعقلهم أن يقولوا بقرآنية ما ليس بقطعي، وقد سبق لك ما وضعوه من الدساتير المحكمة الرشيدة في كتابة الصحف على عهد أبي بكر وكتابة المصاحف على عهد عثمان، فارجع إليها إن شئت لتعرف مدى إمعان هؤلاء المبطلين في التجني والضلال وإذا كان هؤلاء الطاعنون يريدون أن يلمزوا الصحابة ويعيبوهم بهذه الحيطة البالغة لكتاب الله حتى أسقطوا ما لم يتواتر وما لم يكن في العرضة الأخيرة وما نسخت تلاوته، وكان يقرؤه من لم يبلغه النسخ.

نقول: إذا كانوا يريدون أن يلمزوا الصحابة والقرآن بذلك فالأولى لهم أن يلمزوا أنفسهم وأن يواروا سوأتهم لأن المسلمين كانوا ولا يزالون أكرم على أنفسهم من أن يقولوا في كتاب الله بغير علم وأن ينسبوا إلى الله ما لم تقم عليه حجة قاطعة وأن يسلكوا بالقرآن مسلك الكتب المحرفة والأناجيل المبدلة، وإننا نذكر هؤلاء

بتلك الكلمة التي يرددونها هم، وهي من كان بيته من زجاج فلا يرجمن الناس بالحجارة.

وكلمة الفصل في هذا الموضوع أن آية المتعة التي يزعمون، وصيغة القنوت التي يحكمون، لم يثبت قرآنيتهما حتى يكونا في عداد القرآن، وإن ادعوا قرآنيتهما فعليهم البيان ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

قال صاحب الانتصار ما نصه: إن كلام القنوت المروي أن أبي بن كعب أثبته في مصحفه لم تقم الحجة بأنه قرآن منزل؛ بل هو ضرب من الدعاء، وأنه لو كان قرآنًا لَنُقِل إلينا نقل القرآن وحصل العلم بصحته، ثم قال: ويمكن أن يكون منه كلام كان قرآنًا منزلًا ثم نسخ وأبيح الدعاء به، وخلط بما ليس بقرآن ولم يصح ذلك عنه إنما روي عنه أنه أثبته في مصحفه وقد أثبت في مصحفه ما ليس بقرآن من دعاء أو تأويل. ا هـ.

وهذا الدعاء هو القنوت الذي أخذ به السادة الحنفية وبعضهم ذكر أن أبيًّا > كتبه في مصحفه وسماه سورة الخلع والحفد لورود مادة هاتين الكلمتين فيه، وقد عرفت توجيه ذلك.

الخلاصة:

أن بعض الصحابة الذين كانوا يكتبون القرآن لأنفسهم في مصحف أو مصاحف خاصة بهم ربما كتبوا فيها ما ليس بقرآن مما يكون تأويلًا لبعض ما غمض عليهم من معاني القرآن أو مما يكون دعاء يجري مجرى أدعية القرآن في أنه يصح الإتيان به في الصلاة عند القنوت أو نحو ذلك وهم يعلمون أن ذلك كله ليس بقرآن ولكن ندرة أدوات الكتابة وكونهم يكتبون القرآن لأنفسهم وحدهم دون غيرهم

هون عليهم ذلك لأنهم أمنوا على أنفسهم اللبس واشتباه القرآن بغيره فظن بعض قصار النظر أن كل ما كتبوه فيها إنما كتبوه على أنه قرآن مع أن الحقيقة ليست كذلك إنما هي ما علمت.

أضف إلى ذلك أن النبي ﷺ أتى عليه حين من الدهر نهى عن كتابة غير القرآن إذ يقول ﷺ فيما يرويه مسلم: ((لا تكتبوا عني ومن كتب عني شيئًا غير القرآن فليمحه)) وذلك كله مخافة اللبس والخلط والاشتباه في القرآن الكريم.

الرد على الزعم الخامس: كثير من آيات القرآن لم يكن لها قيد سوى تحفظ الصحابة، وقد قتل بعضهم وذهب معهم ما كانوا يتحفظونه فلا يسلم لهم لأن نفس ما كان يتحفظه الشهداء من القراء كان يتحفظه كثير غيرهم أيضًا من الأحياء الذين لم يستشهدوا ولم يموتوا بدليل قول عمر: "وأخشى أن يموت القراء في سائر المواطن" ومعنى هذا أن القراء لم يموتوا كلهم إنما المسألة مسألة خشية وخوف ومعلوم أن أبا بكر كان من الحفاظ، وكذلك عمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم، وهؤلاء عاشوا حتى جمع القرآن في الصحف، وعاش منهم من عاش حتى نسخ في المصاحف وحينئذ فكتابة زيد ما كتبه هي كتابة لكل القرآن لم تفلت منه كلمة ولا حرف وكان القرآن كله مكتوبًا كما سبق شرحه وبيانه حتى إن الصحابة في جمعه كانوا يستوثقون له بأن يعتمدوا على الحفظ والكتابة معًا دون الاكتفاء بأحدهما وكانوا فيما يعتمدون عليه من الكتابة يتأكدون من أنه كتب بين يدي النبي ﷺ ويطلبون على ذلك شاهدين كما سلف إيضاحه.

الرد على الزعم السادس: بأن ما كان مكتوبًا من القرآن على العظام ونحوها كان غير منظم ولا مضبوط... إلخ. فينقضه ما أثبتناه آنفًا في جمع القرآن من أن ترتيب

آياته كان توقيفيًّا وأن الرسول ﷺ كان يرشد كتاب الوحي أن يضعوا آية كذا في مكان كذا من سورة كذا وكان يقرئها أصحابه كذلك ويحفظها الجميع ويكتبها من شاء منهم لنفسه على هذا النحو حتى صار ترتيب القرآن وضبط آياته معروفًا مستفيضًا بين الصحابة حفظًا وكتابة ووجدوا ما كتب عند الرسول ﷺ من القرآن مرتب الآيات كذلك في كل رقعة أو عظمة وإن كانت العظام والرقاع منتشرة وكثيرة مبعثرة على أننا قررنا غير مرة أن التعويل كان على الحفظ والتلقي قبل كل شيء ولم يكن التعويل على المكتوب وحده فلا جرم كان في الحفظ والكتابة معًا ضمان للنظام والترتيب والضبط والحصر.

وأما قولهم في هذا الاحتجاج وقد ضاع بعضها فيظهر أنهم استندوا في ذلك إلى ما ورد من أنه فقدت آية من آخر سورة براءة فلم يجدوها إلا عند خزيمة بن ثابت فظن هؤلاء أن هذا اعتراف منا بضياع شيء من مكتوب القرآن وليس الأمر كما فهموا ؛ بل المعنى أن الصحابة لم يجدوا تلك الآية مكتوبة إلا عند خزيمة بخلاف غيرها من الآيات فقد كانت مكتوبة عند عدة من الصحابة ومع ذلك فقد كان الصحابة يقرءونها ويحفظونها ويعرفونها بدليل قولهم: فقدت آية وإلا فما أدراهم أنها فقدت من الكتابة لو لم يحفظوها.

وأما قولهم في هذا الاحتجاج أيضًا: إن ضياع ذلك البعض دعا الصحابة إلى دعوى النسخ وهو من غريب المزاعم فهو قول أثيم أرادوا به الطعن على النسخ وإنكاره.

الرد على الزعم السابع: ما نسبوه إلى الحجاج هي نسبة كاذبة لا برهان لهم بها ولا دليل عليها، وها هو التاريخ فليأتوا لنا منه بسلطان مبين على أن الحجاج جمع المصاحف فضلًا عن أنه نقص منها أو زاد فيها ولو أنه فعل ذلك لنقل إلينا

متواترًا لأن هذا مما تتوافر الدواعي على نقله وتواتره، وكيف يفعل ذلك والأمة كلها تقره وأئمة الدين الموجودون في عهده كالحسن البصري يسكتون ولا ينكرون ولا يدافعون ولا يستقتلون؟! ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا ٱخۡتِلَٰقٌ﴾ [ص: ٧].

ثم إن الحجاج كان عاملًا من العمال على بعض أقطار الإسلام فأنى له أن يجمع المصاحف ويحرقها فيما عدا ولايته التي هو عامل عليها، وإذا فرضنا أن الحجاج كان له من القوة والشوكة ما أسكت به كل الأمة في زمانه على هذا الخرق الواسع في الإسلام والقرآن فما الذي أسكت المسلمين بعد انقضاء عهد الحجاج؟!

وإذا كان الحجاج قد استطاع التحكم في المصاحف والتلاعب فيها بالزيادة والنقص فكيف استطاع أن يتحكم في قلوب الحفاظ وهم آلاف مؤلفة في ذلك العهد حتى يمحو منها ما شاء ويثبت ما أراد؟! هذه دعاوى ساقطة تحمل أدلة سقوطها في ألفاظها وتدل على جرأة القوم وإغراقهم في الجهل والضلال ﴿وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٍ﴾ [الزُّمَر: ٢٣]، نسأل الله السلامة بمنه وكرمه آمين.

الشبهة الثانية التي أثيرت حول جمع القرآن

من الشبهات التي أثيرت حول جمع القرآن وفندها الشيخ الزرقاني.

يقول -رحمه الله-:

الشبهة الثانية:

يقولون إن القرآن كما حصل فيه نقص عند الجمع حصلت فيه زيادة، والدليل على ذلك إنكار ابن مسعود أن المعوذتين من القرآن وأن في القرآن ما هو من كلام أبي بكر وكلام عمر.

نقض هذه الشبهة:

أولًا: إن ابن مسعود لم يصح عنه هذا النقل الذي تمسكتم به من إنكاره كون المعوذتين من القرآن، والمسألة مذكورة في كثير من كتب التفسير وعلوم القرآن مع تمحيصها والجواب عليها، وخلاصة ما قالوه أن المسلمين أجمعوا على وجوب تواتر القرآن ويشكل على هذا ما نقل من إنكار ابن مسعود قرآنية الفاتحة والمعوذتين؛ بل روي أنه حك من مصحفه المعوذتين زعمًا منه أنهما ليستا من القرآن، وقد أجابوا عن ذلك بمنع صحة النقل، قال النووي في (شرح المهذب) ما نصه: أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن وأن من جحد شيئًا منها كفر وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح ا هـ.

وقال ابن حزم في كتاب (القدح المعلى): هذا كذب على ابن مسعود وموضوع؛ بل صح عن ابن مسعود نفسه قراءة عاصم وفيها المعوذتان والفاتحة وفي (صحيح مسلم) عن عقبة بن عامر أنه ﷺ قرأهما في الصلاة زاد ابن حبان من وجه آخر عن عقبة بن عامر أيضًا: ((فإن استطعت ألا تفوتك قراءتهما في صلاة فافعل)).

وأخرج أحمد من طريق أبي العلاء بن الشخير عن رجل من الصحابة أن النبي ﷺ أقرأنا المعوذتين وقال له: ((إذا أنت صليت فاقرأ بهما)). وإسناده صحيح.

ثانيًا: يحتمل أن إنكار ابن مسعود لقرآنية المعوذتين والفاتحة على فرض صحته كان قبل علمه بذلك فلما تبين له قرآنيتهما بعدُ -بالتواتر وانعقاد الإجماع- كان في مقدمة من آمن بأنهما من القرآن.

قال بعضهم: يحتمل أن ابن مسعود لم يسمع المعوذتين من النبي ﷺ ولم تتواترا عنده فتوقف في أمرهما وإنما لم ينكر ذلك عليه لأنه كان بصدد البحث والنظر والواجب عليه التثبت في هذا الأمر.اهـ.

ولعل هذا الجواب هو الذي تستريح إليه النفس لأن قراءة عاصم عن ابن مسعود ثبت فيها المعوذتان والفاتحة وهي صحيحة ونقلها عن ابن مسعود صحيح.

وكذلك إنكار ابن مسعود للمعوذتين جاء من طريق صححه ابن حجر إذًا فليحمل هذا الإنكار على أولى حالات ابن مسعود جمعًا بين الروايتين وما يقال في نقل إنكاره قرآنية المعوذتين يقال في نقل إنكاره قرآنية الفاتحة؛ بل نقل إنكاره قرآنية الفاتحة أدخل في البطلان وأغرق في الضلال باعتبار أن الفاتحة أم القرآن وأنها السبع المثاني التي تثنى وتكرر في كل ركعة من ركعات الصلاة على لسان كل مسلم ومسلمة فحاشى لابن مسعود أن يكون قد خفي عليه قرآنيتها فضلًا عن إنكاره قرآنيتها وقصارى ما نقل عنه أنه لم يكتبها في مصحفه وهذا لا يدل على الإنكار.

قال ابن قتيبة ما نصه: وأما إسقاطه الفاتحة من مصحفه فليس لظنه أنها ليست من القرآن معاذ الله، ولكنه ذهب إلى أن القرآن إنما كتب وجمع بين اللوحين مخافة الشك والنسيان والزيادة والنقصان. اهـ.

ومعنى هذا أن عدم كتابة ابن مسعود للفاتحة في مصحفه كان سببه وضوح أنها من القرآن وعدم الخوف عليها من الشك والنسيان والزيادة والنقصان.

ثالثًا: أننا إن سلمنا أن ابن مسعود أنكر المعوذتين وأنكر الفاتحة بل أنكر القرآن كله فإن إنكاره هذا لا يضرنا في شيء لأن هذا الإنكار لا ينقض تواتر القرآن ولا يرفع العلم القاطع بثبوته القائم على التواتر ولم يقل أحد في الدنيا إن من شرط التواتر والعلم اليقيني المبني عليه ألا يخالف فيه مخالف وإلا لأمكن من هدم كل تواتر وإبطال كل علم قام عليه بمجرد أن يخالف فيه مخالف ولو لم يكن في العير ولا في النفير.

قال ابن قتيبة في (مشكل القرآن): ظن ابن مسعود أن المعوذتين ليستا من القرآن لأنه رأى النبي ﷺ يعوذ بهما الحسن والحسين فأقام على ظنه ولا نقول إنه أصاب في ذلك وأخطأ المهاجرون والأنصار. اهـ.

رابعًا: أن ما زعموه من أن آية: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ...إلخ من كلام أبي بكر فهو زعم باطل لا يستند إلى دليل ولا شبه دليل وقد جاء في الروايات الصحيحة أنها نزلت في واقعة أحد لعتاب أصحاب رسول الله ﷺ على ما صدر منهم وأنها ليست من كلام أبي بكر وذلك أنه لما أصيب المسلمون في غزوة أحد بما أصيبوا به وكسرت رباعية النبي ﷺ وشج وجهه الشريف وجحشت ركبته، وشاع بين المقاتلة أن رسول الله ﷺ قد قتل هنالك، قال بعض المسلمين: ليت لنا رسولًا إلى عبد الله بن أبي فيأخذ لنا أمانًا من أبي سفيان، وبعضهم جلسوا وألقوا بأيديهم، وقال أناس من المنافقين: إن كان محمد قد قتل فألحقوا بدينكم الأول، فقال أنس بن النضر عم أنس بن مالك: إن كان محمد قتل فإن رب محمد لم يقتل، وما تصنعون بالحياة بعد رسول الله ﷺ فقاتلوا على ما قاتل عليه، وموتوا على ما مات عليه، ثم قال: اللهم إني أعتذر إليك مما قال هؤلاء يعني المسلمين، وأبرأ إليك مما قال هؤلاء يعني المنافقين ثم شد بسيفه فقاتل حتى قتل ﵁.

وروي أن أول من عرف رسول الله ﷺ كعب بن مالك فقد ورد أنه قال: عرفت عينيه تحت المغفر تزهران فناديت بأعلى صوتي: يا معشر المسلمين أبشروا هذا رسول الله ﷺ فانحاز إليه ثلاثون من أصحابه ﵃ ينافحون عنه ثم لام النبي ﷺ أصحابه على الفرار فقالوا: يا رسول الله فديناك بآبائنا وأبنائنا، أتانا الخبر أنك

قتلت فرعبت قلوبنا فولينا مدبرين، فأنزل الله تعالى هذه الآية: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

والظاهر أن هؤلاء الطاعنين بزيادة هذه الآية وأنها من كلام أبي بكر يعتمدون فيما طعنوا على ما كان من عمر يوم وفاة رسول الله ﷺ ومن رد أبي بكر عليه بهذه الآية فزعموا أنها من كلام أبي بكر وما هي من كلام أبي بكر، إنما هي من كلام رب العزة أنزلها قبل وفاة الرسول ﷺ ببضع سنين والمسلمون جميعًا ومنهم أبو بكر وعمر يحفظونها ويعرفونها غير أن منهم من ذهب عنها كعمر لهول الحادث وشدة الصدمة وتصدع قلبه بموت رسول الرحمة وهادي الأمة ﷺ وكان من آثار ذلك أن عمر > غفل عن هذه الآية يوم توفي رسول الله ﷺ فقام يومئذ وقال: إن رجالًا من المنافقين يزعمون أن رسول الله ﷺ توفي، وإن رسول الله ﷺ ما مات ولكنه ذهب إلى ربه كما ذهب موسى بن عمران فقد غاب عن قومه أربعين ليلة ثم رجع إليهم بعد أن قيل مات، والله ليرجعن رسول الله ﷺ كما رجع موسى فليقطعن أيدي رجال وأرجلهم زعموا أن رسول الله ﷺ مات هنالك، نهض أبو بكر ينقذ الموقف فقال: على رسلك يا عمر أنصت فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أيها الناس من كان يعبد محمدًا فإن محمدًا قد مات ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت، ثم تلا هذه الآية ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾ إلى آخرها قال الراوي: فوالله لكأن الناس لم يعلموا أن هذه الآية نزلت حتى تلاها أبو بكر يومئذ فأخذها الناس من أبي بكر وقال عمر: ما هو إلا أن سمعت أبا بكر تلاها فعقرت حتى وقعت على الأرض، ما تحملني رجلاي، وعرفت أن رسول الله ﷺ قد مات. اهـ.

وهذه الآية كما ترى لا يشم منها رائحة أنها من كلام أبي بكر بلى هي تحمل في طيها أدلة كونها من كلام الله وأن الصحابة يعلمون أنها من كلام الله نزلت قبل أن ينزل بهم هذا الخطب الفادح ببضع سنين ولكن ما الحيلة فيمن أعماهم الهوى والتعصب؟ ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

خامسًا: أن ما ادعوه من أن آية ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، من كلام عمر مردود أيضًا بمثل ما رددنا به زعمهم السابق في آية ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ ...إلخ بل زعمهم هذا أظهر في البطلان لأن الثابت عن عمر أنه قال للنبي ﷺ لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى فنزلت: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ في سورة البقرة وهناك فرق بين كلمة عمر في تمنيه الذي هو سبب النزول وبين كلمة القرآن النازلة بذلك السبب فأنت ترى أن الآية جاء فيها الفعل بصيغة الأمر ولم يقرن بلفظ "لو" أما تمني عمر فجاء الفعل فيه بصيغة الماضي وقرن بلفظ "لو" وتحقيق القرآن أمنية أو أمنيات لعمر لا يدل على أن ما نزل تحقيقًا لهذه التمنيات يعتبر من كلام عمر بل البعد بينهما شاسع والبون بعيد.

الشبهة الثالثة:

يزعم بعض غلاة الشيعة أن عثمان ومن قبله أبو بكر وعمر أيضًا حرفوا القرآن وأسقطوا كثيرًا من آياته وسوره ورووا عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله أن القرآن الذي جاء به جبريل إلى محمد ﷺ كان سبعة عشر ألف آية وروى محمد بن نصر عنه أنه قال: كان في سورة ﴿لَمْ يَكُنِ﴾ [البينة: ١]، اسم سبعين رجلًا من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم. وروى محمد بن جهم الهلالي وغيره عن أبي

عبد الله أن لفظ: ﴿ أُمَّةٌ هِىَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ﴾ [النحل: ٩٢]، ليس كلام الله بل هو محرف عن موضعه وحقيقة المنزل "أئمة هي أزكى من أئمتكم".

ومنهم من قال: إن القرآن كانت فيه سورة تسمى سورة الولاية وأنها أسقطت بتمامها وأن أكثر سورة الأحزاب سقط إذ أنها كانت مثل سورة الأنعام فأسقطوا منها فضائل أهل البيت.

وكذلك ادعوا أن الصحابة أسقطوا لفظ ويلك من قبل: ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة: ٤٠]، وأسقطوا لفظ عن ولاية علي من بعد: ﴿ وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴾ [الصافات: ٢٤]، وأسقطوا لفظ بعلي بن أبي طالب من بعد: ﴿ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ﴾ [الأحزاب: ٢٥]، وأسقطوا لفظ آل محمد من بعد ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، إلى غير ذلك.

فالقرآن الذي بأيدي المسلمين اليوم شرقًا وغربًا أشد تحريفًا عند هؤلاء الشيعيين من التوراة والإنجيل وأضعف تأليفًا منهما وأجمع للأباطيل ﴿ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۖ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ [المنافقون: ٤].

نقض هذه الشبهة بما يأتي:

أولًا: أنها اتهامات مجردة عن السند والدليل وكانت لا تستحق الذكر لولا أن رددها بعض الملاحدة وربما يخدع بها بعض المفتونين ويكفي في بطلانها أنهم لم يستطيعوا ولن يستطيعوا أن يقيموا عليها برهانًا ولا شبه برهان.

والدعاوى ما لم يقيموا عليها ❖ بينات أبناؤها أدعياء

ولكن هكذا شاءت حماقتهم وسفاهتهم: ﴿ وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ﴾ [الحج: ١٨].

ثانيًا: أن بعض علماء الشيعة أنفسهم تبرأ من هذا السخف ولم يطق أن يكون منسوبًا إليهم وهو منهم فعزاه إلى بعض من الشيعة جمح بهم التفكير وغاب عنهم الصواب. قال الطبرسي في (مجمع البيان) ما نصه: أما الزيادة فيه -أي: القرآن- فمجمع على بطلانها، وأما النقصان فقد روي عن قوم من أصحابنا وقوم من الحشوية، والصحيح خلافه وهو الذي نصره المرتضى واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء. اهـ.

وقال الطبرسي أيضًا في (مجمع البيان) ما نصه: أما الزيادة في القرآن فمجمع على بطلانها وأما النقصان فهو أشد استحالة. ثم قال: إن العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقائع العظام والكتب المشهورة وأشعار العرب المسطورة فإن العناية اشتدت والدواعي توفرت على نقله وحراسته وبلغت إلى حد لم يبلغه شيء فيما ذكرناه لأن القرآن مفخرة النبوة ومأخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية حتى عرفوا كل شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته فكيف يجوز أن يكون مغيرًا أو منقوصًا مع العناية الصادقة والضبط الشديد. اهـ.

ثالثًا: أن التواتر قد قام والإجماع قد انعقد على أن الموجود بين دفتي المصحف كتاب الله من غير زيادة ولا نقصان ولا تغيير ولا تبديل، والتواتر طريق واضحة من طرق العلم، والإجماع سبيل قويم من سبل الحق ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢].

رابعًا: أن الإمام علي بن أبي طالب > وهو الذي يزعمون أنهم يناصرونه ويتشيعون له بهذه الهذيانات صح النقل عنه بتحبيذ جمع القرآن على عهد أبي بكر ثم عهد عثمان ولعلك لم تنس أنه قال في جمع أبي بكر ما نصه أعظم الناس

أجرًا في المصاحف أبو بكر -رحمة الله على أبي بكر- هو أول من جمع كتاب الله، وكذلك قال في جمع عثمان ما نصه: يا معشر الناس اتقوا الله وإياكم والغلو في عثمان وقولكم حرق مصاحف فوالله ما حرقها إلا عن ملأ منا أصحاب رسول الله ﷺ. وقوله: لو كنت الوالي وقت عثمان لفعلت في المصاحف مثل الذي فعل عثمان وبهذا قطع الإمام ألسنة أولئك المفترين ورد كيدهم في نحورهم مخذولين فأين يذهبون ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨].

خامسًا: أن الخلافة قد انتهت إلى علي > بعد أبي بكر وعمر وعثمان فماذا منعه أن يجهر وقتئذ بالحق في القرآن وأن يصحح للناس ما أخطأ فيه أسلافه على هذا الزعم والبهتان مع أنه الإمام المعصوم في عقيدة أولئك المبطلين ومع أنه كان من سادات حفظة القرآن ومن أشجع خلق الله في نصرة الدين والإسلام ولقد صار الأمر بعده إلى ابنه الحسن > فماذا منعه الآخر من انتهاز هذه الفرصة كي يظهر حقيقة كتاب الله للأمة هذه مزاعم لا يقولها إلا مجنون ولا يصدق بها إلا مأفون.

الشبهة الرابعة:

يقولون: ورد أن عبد الله بن مسعود قال: يا معشر المسلمين أعزل عن نسخ المصاحف ويتولاه رجل، والله لقد أسلمت وإنه لفي صلب رجل كافر اهـ. قالوا: وهو يعني بهذا الرجل زيد بن ثابت ويريد بذلك الكلام الطعن على جمع القرآن وهذا يدل بالتالي على أن القرآن الموجود بين أيدينا ليس موضع ثقة ولم يبلغ حد التواتر.

ونقض شبهتهم هذه:

أولًا:

بأن كلام ابن مسعود هذا إذا صح لا يدل على الطعن في جمع القرآن إنما يدل على أنه كان يرى في نفسه أنه هو الأولى أن يسند إليه هذا الجمع لأنه كان يثق بنفسه أكثر من ثقته بزيد في هذا الباب وذلك لا ينافي أنه كان يرى في زيد أهلية وكفاية للنهوض بما أسند إليه وإن كان هو في نصر نفسه أكفأ وأجدر غير أن المسألة تقديرية ولا ريب أن تقدير أبي بكر وعمر وعثمان لزيد أصدق من تقدير ابن مسعود له كيف وقد عرفت فيما سبق مجموعة المؤهلات والمزايا التي توافرت فيه حتى جعلته الجدير بتنفيذ هذه الغاية السامية. أضف إلى ذلك أن عثمان ضم إليه ثلاثة ثم كان هو وجمهور الصحابة مشرفين عليهم مراقبين لهم وناهيك في عثمان أنه كان من حفاظ ومعلمي القرآن وخلاصة هذا الجواب أن اعتراض ابن مسعود على فرض صحته كان منصبًّا على طريقة تأليف لجنة الجمع لا على صحة نفس الجمع مع أن كلمة ابن مسعود السالفة لا تدل على أكثر من أنه كان يكبر زيدًا بزمن طويل إذ كان عبد الله مسلمًا وزيد لا يزال ضميرًا مستترًا في صلب أبيه وليس هذا بمطعن في زيد فكم ترك الأول للآخر! ولو كان الأمر بالسن لاختل كثير من نظام الكون ثم إن كلمة ابن مسعود ربما يفهم منها الطعن في زيد من ناحية أن أباه كان كافرًا ولكن هذا ليس بمطعن فكثير من أكابر الصحابة كانوا في مبدأ أمرهم كفارًا وخرجوا من أصلاب آباء كافرين والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، ويقول: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

ثانيًا:

أننا إذا سلمنا صحة ما نقل عن ابن مسعود وسلمنا أنه أراد الطعن في صحة جمع القرآن لا نسلم أنه دام على هذا الطعن والإنكار بدليل ما صح عنه أنه رجع إلى ما في مصحف عثمان وحرق مصحفه في آخرة الأمر حين تبين له أن هذا هو الحق وبدليل ما صح عنه من قراءة عاصم عن زرعة وقد تقدم.

ثالثًا:

أن كلام ابن مسعود هذا على تسليم صحته وأنه أراد به الطعن في صحة الجمع وأنه دام عليه ولم يرجع عنه لا نسلم أنه يدل على إبطال تواتر القرآن فإن التواتر كما أسلفنا يكفي في القطع بصحة مرويه أن ينقل عن جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب بشروطه وليس من شروطه ألا يخالف فيه مخالف حتى يقدح في تواتر القرآن أن يخالف فيه ابن مسعود أو غير ابن مسعود ما دام جم غفير من الصحابة قد أقروا جمع القرآن على هذا النحو في عهد أبي بكر مرة وفي عهد عثمان مرة أخرى.

وهناك شبهات أخرى قد مر في ما ذكرناه عن الجمع ما يدحضها كبعض ما يتعلق بفقدان الآية التي وجدت عند خزيمة بن ثابت وكذلك بما يتعلق بكتابة القرآن في اللخاف، والعسب، ولا يصح لأي شبهة من هذه الشبه وجه والحمد لله.

أسباب الاختلاف في التفسير، وما ظاهره الخلاف من أقوال المفسرين

عناصر الدرس

العنصر الأول : أسباب الاختلاف في التفسير ٢٦١

العنصر الثاني : ما ظاهره الخلاف من أقوال المفسرين ٢٧٥

أسباب الاختلاف في التفسير

وقد اهتمّ أهل العلم بهذا الفن من فنون علوم القرآن حتى أفرد مؤخرًا برسائل علمية مستقلة، بعد أن كان ضمن مباحث علوم القرآن، وفي غضونها في كتب المتقدمين.

ومما كُتب في ذلك على وجه الاستقلالية:

(اختلاف المفسرين): أسبابه وآثاره. رسالة دكتوراه للأستاذ الدكتور سعود بن عبد الله الفنيسان.

(الخلاف بين المفسرين): مظاهره، وأسبابه. رسالة مختصرة بقلم: د/ أحمد سعد الخطيب.

(الاختلاف في التفسير): حقيقته، وأسبابه. رسالة مختصرة د. وسيم فتح الله.

(أسباب اختلاف المفسرين): كتيب لطيف لمحمد بن عبد الرحمن الشايع.

ونلاحظ أن موضوع الاختلاف في التفسير يعالج الكلام فيه من أوجه ثلاثة:

الأول: تعريفه، وحقيقته، وإثبات، وقوعه.

الثاني: أسبابه.

الثالث: آثاره.

وموضوعنا هنا هو أسبابه، لكننا سنعرج لا محالة على تعريفه، وحقيقته، ووقوعه. وأما آثاره فتحتاج إلى أن تفرد بدروس أخرى؛ ولذا نشير إليها إشارات سريعة.

ولكون كتاب الدكتور الفنيسان هو أجمع ما كتب في ذلك يحسن بنا أن نستعرض موضوعات بحثه:

يقول الفنيسان:

إن موضوع "اختلاف المفسرين وأثره" موضوع هام ودقيق؛ يعتمد على الجهد ودقّة الاستنباط أكثر من اعتماده على جمع النصوص، وترتيب الأقوال. ولذا اقتصرت في بحثي على الأسباب الرئيسية والأساسية لاختلاف المفسرين؛ مع بيان أثر هذا الاختلاف بينهم في العقائد والأحكام.

ففي التمهيد: بينت نشأة التفسير، وتاريخ تدوينه، وكيف كان رسول الله ﷺ يفسر القرآن لصحابته، وهل فسر لهم القرآن كله كاملًا أو لا؟.

كما بينت طريقة الصحابة والتابعين في تفسير القرآن، مع توضيح ذلك بنماذج وأمثلة عديدة، وأوضحت - باختصار - مناهج المفسرين واتجاهاتهم في القديم والحديث.

وفي الباب الأول: "الأسباب العامة لاختلاف المفسرين" تحدثت فيه عن:

١. قراءات القرآن، وشروط قبولها، وكيف كانت سببًا للاختلاف بين المفسرين، وثمرة هذا الاختلاف؛ كما بينت الاختلاف في الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، مع ترجيح ما ظهر لي رجحانه. وبحثت مسألة: هل المصحف الذي بين أيدينا - اليوم - يقتصر على حرفٍ واحدٍ، أو هو شاملٌ للأحرف السبعة كلها؟ وبينت أيضًا بإيجاز تاريخ تدوين القراءات، وهل يشترط التواتر في القراءة أو لا؟.

٢. كما بينت كيف يكون إعراب الكلمة أو الاشتراك اللفظي سببًا للاختلاف بين العلماء، وأثر ذلك في تفسير القرآن، وبينت -أيضًا- أن حمل "الكلمة" على الحقيقة عند قوم، وعلى المجاز عند آخرين، تكون سببًا للاختلاف في تفسير الآية بين المفسرين؛ كما بينت أثر هذا في تأويل آيات الأسماء والصفات عند القائلين بالمجاز في القرآن، ورددت على أدلة المؤولين، وقررت عقيدة السلف، كما بينت -أيضًا أن عموم اللفظة عند قوم وخصوصها عند آخرين؛ هو أحد أسباب الاختلاف بين المفسرين، وبينت أثر هذا الاختلاف في أكثر من آية، وكذلك في الإطلاق والتقييد والبيان والإجمال.

٣. وكثيرًا ما نسمع عن السلف: أن الآية منسوخة نسختها آية (كذا) فبينت معنى النسخ، وحقيقته عند السلف، ومن جاء بعدهم ومنشأ الخلاف وأثره في أكثر من آية.

٤. وأوضحت -أيضًا- معنى التشابه في القرآن وحقيقته، والخلاف فيه، وموقف المفسرين قديمًا وحديثًا من التفسير بالرأي والعقل، وأثر هذا في تفسير آيات القرآن الكريم في مواضع كثيرة.

وفي الباب الثاني: تتبعت الأسباب الخاصة لاختلاف المفسرين، فتحدثت عن:

١. ما له صلة بسند الرواية -مما يفسر به القرآن- كوصول الحديث لمجتهد دون آخر، أو ثبوته عنده دون غيره، والخلاف في تخصيص الآية بالحديث، إذا أنكر الراوي روايته عنه، أو خصص في الآية بعمل الرواية إذا خالف روايته، أو كان راوي الحديث مستور الحال.

٢. وقد سقت الخلاف بين العلماء في هذا كله، ورجحت ما بان لي رجحانه، وبينت أثر الاختلاف بين المفسرين في مواضع كثيرة من القرآن.

٣. كما بيّنت -أيضًا- الأسباب الخاصة لاختلاف المفسرين -مما له صلة بمتن الرواية- مثل: التفاوت بين المفسرين في الفهم؛ نظرًا لتفاوتهم في حفظ السنة النبوية، واللغة العربية، ودلالتهما على الحكم الشرعي، وأثر ذلك في تفسير القرآن، ومثل وجود التعارض -في الظاهر- بين أدلة الكتاب والسنة. وقد فصلت في هذا وبينت خلاف العلماء، ومنشأه، وأثر هذا الاختلاف في آيات القرآن الكريم.

٤. ومثل: تخصيص الآية بالحديث الضعيف، وقد حكيت خلاف العلماء في ذلك، ومنشأه، وأثره في تفسير القرآن الكريم.

٥. كما بينت الاختلاف في مصادر التشريع - التبعية- كالقياس والمصالح المرسلة، والاستحسان، وشرع من قبلنا، والاحتجاج بمفهوم المخالفة، وتعليل الأحكام، وحكم الزيادة على النص. فبينت خلاف العلماء في هذا ومنشأه، وثمرته في تفسير القرآن الكريم في أكثر من آية.

٦. ويعتبر الاختلاف في العقيدة سمة بارزة في كتب التفسير، فاخترت تفسيرين جعلتهما نموذجين للانحراف في العقيدة، هما: (مجمع البيان) للطبرسي الشيعي، و(تفسير الكشاف) للزمخشري المعتزلي، وقد أفضت -بعض الشيء- في هذا مع النقد والتوجيه لكل مسألة سقتها، سواء كانت في العقيدة أو الأحكام، وبيّنت خلاف المفسرين في هذا، ومنشأه وثمرته في أكثر من آية من آيات القرآن الكريم.

٧. كما يعتبر الانتماء المذهبي من أبرز أسباب الاختلاف بين المفسرين ؛ لذا فقد درست فيه نموذجين من التفسير، هما : تفسير القرطبي المالكي، وتفسير الجصاص الحنفي، وقد اخترتهما على غيرهما ؛ لظهور التعصب المذهبي فيهما أكثر من غيرهما، ولشمولهما لأكثر الأحكام الفقهية، وقد سقت الخلاف في كل مسألة، وحرّرت محلّ النزاع، وبيّنت أثره في آيات كثيرة.

وعقدت بابًا - خاصًّا - لبيان أثر الاختلاف بين المفسرين في العقائد والأحكام ؛ ففي العقيدة بحثت ثلاث مسائل :

الأولى: زيادة الإيمان ونقصانه.

الثانية: حكم الاستثناء في الإيمان، وتعليقه بالمشيئة.

الثالثة: الحسن والقبح العقليان.

فبيّنت منشأ اختلاف العلماء، ودليل كل قول، وتحرير محلّ النزاع وبيان ثمرة الخلاف في آيات من القرآن الكريم.

أما أثر الاختلاف في الأحكام الفقهية فقد اخترت آيات الأحكام في سورة الحج ؛ لاشتمالها على أهم مناسك الحج، فبينت خلاف العلماء في هذا ومنشأه. وثمرته.

وأخيرًا : إن هذا جهد المقل، فإن وفقت فمن الله، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان، وما توفيقي إلا بالله". انتهى كلام الدكتور الفنيسان.

وسوف نحاول عرض زُبدة ما كتبه بعض من تقدم ذكرهم إن شاء الله تعالى.

فنقول:

ممّا لا شكّ فيه أن علوم القرآن والتفسير من أشرف العلوم إن لم تكن أشرفها، ذلك أن مرادها التوصل إلى فهم أشرف كلام وأحسنه على الإطلاق، كلام الخالق ﷻ إلى عباده وعبيده، ولقد أمرنا ﷻ بتدبر كتابه فقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤].

فكان الاشتغال بذلك من أفضل ما قُضيت فيه الأوقات وفنيت فيه الأعمار، وإن الناظر في علم التفسير، وكتب التفسير ليقف على ما لا مفرَّ من الإقرار به، ألا وهو وقوع الاختلاف في هذا التفسير؛ إذ إن وقوع الاختلاف في تفسير كتاب الله ﷻ حقيقة لا ينكرها إلا مكابر، أو عديم الاطلاع على كتب التفسير والمفسرين، ولكن ما يهمنا في هذا المقام هو تحرير مسألة الاختلاف في التفسير هذه من جهتين:

أولاهما: هي كون هذا الاختلاف الواقع في التفسير حقيقيًّا أم متوهمًا.

وثانيهما: هي كون هذا الاختلاف مطعنًا في القرآن الكريم أم لا، ونحن نعلم جواب الجهة الثانية وهو السلب حتمًا حيث قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾. ولما كان هذا الاختلاف الواقع في التفسير يمثل موردًا من موارد الشبهات التي يُلبِّس بها المغرضون على المسلمين، ويثيرون الفتن من خلالها، ويشككونهم في كتاب ربهم كان واجبًا علينا تحرير هذه المسألة من أجل الرد على هؤلاء المغرضين حتى لا يُفتتن بهم عامة المسلمين، أو طلاب العلم ونحوه.

وإن الذي يقرأ كتب التفسير، خاصة الكتب التي عنيت بنقل أقوال الصحابة والتابعين، وهي التي نسميها كتب التفسير بالمأثور كـ(جامع البيان للطبري) وغيره،

الذي يقرأ في هذه الكتب يأخذه العجب حين يقف على هذا الكمّ الهائل من الأقوال حول تفسير الآيات القرآنية، ولا بد من أن تحيك بصدره هذه الأسئلة:

- لماذا كل هذه الآراء المتعددة؟
- لماذا لم يجمعوا على رأي واحد في التفسير؟
- وهل هذه الأقوال متعارضة أم يمكن الجمع بينها؟
- وأهم سؤال في ذلك هو: ما السبب في هذا الاختلاف؟

المطلب الأول: معنى الاختلاف في التفسير:

الاختلاف لغةً: من اختلف ضدّ اتفق، أما التفسير، فهو لغةً: من الفسر - بسكون السين - أي: الإبانة وكشف المغطى، وقال الجرجاني: التفسير في الأصل الكشف والإظهار، وفي الشرع: توضيح معنى الآية وشأنها وقصتها، والسبب الذي نزلت فيه، بلفظ يدل عليه دلالة ظاهرة.

ويمكن تعريف التفسير اصطلاحًا، بأنه: "علم يبحث فيه عن القرآن الكريم؛ من حيث دلالته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية".

وعلى هذا يكون المراد بالاختلاف في التفسير، عدم اتفاق الباحثين في القرآن الكريم على دلالة الآية، أو اللفظ القرآني على مراد الله تعالى منها؛ بحيث يتوصل المفسر إلى معنى مغاير - ولو في الظاهر - لما توصل إليه غيره.

ولما كان التفسير ينقسم عمومًا إلى قسمين كبيرين هما التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، وإن حقيقة وأسباب الاختلاف قد تتباين في كل منهما، فإنا نتناول هذين القسمين بكلمة موجزة فيما يلي:

أولًا: التفسير بالمأثور:

تقدّم معنا أن معنى التفسير الكشف والبيان، وأنه في الاصطلاح البحث في كتاب الله تعالى بُغية التوصل إلى مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية. أما التفسير بالمأثور فحاصل كلام أهل التفسير فيه أنه: "تفسير القرآن الكريم بما جاء في القرآن الكريم، أوالسنة، أو كلام الصحابة"، ثم إن كثيرًا من أهل التفسير على أن من لم يجد من القرآن، أو السنة، أو كلام الصحابة ما يقف به على مراد الله تعالى، فإنه يأخذ بأقوال التابعين على اختلاف بين المفسرين في قيمة هذا التفسير، أو مدى إلزامه للمفسر، ولعلّ الراجح بالنسبة للتفسير المأثور عن التابعين أن ما أجمعوا عليه حجة، وأن ما اختلفوا فيه ليس بحجة على من خالفهم، ثم يُنظر إلى من أُثر عنه، فإن كان ممن يأخذ عن أهل الكتاب؛ فلا يعتمد عليه، وإن كان ممن لا يأخذ عنهم فتُعتبر أقوالهم، والله تعالى أعلم.

وإن من نافلة القول: أن نقرّر أن تفسير القرآن بالقرآن حجة قطعًا؛ لأن القرآن كله صحيح، وأما السنة فالمقصود ما هو مقبول منها - وهو الصحيح والحسن- فكذلك، وكذلك الحال بالنسبة للمنقول عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم. والخلاصة ها هنا أن العمدة على علوم الرواية في هذا اللون من التفسير للقرآن الكريم.

ثانيًا: التفسير بالرأي:

الرأي لغةً الاعتقاد، واصطلاحًا: الاجتهاد، وأصحاب الرأي: أصحاب القياس لأنهم يقولون برأيهم فيما لم يجدوا فيه حديثًا أو أثرًا.

والحاصل من هذا: أن التفسير بالرأي يعتمد على النظر والاجتهاد، أو على "الدراية"؛ سواء أكان الاجتهاد في الترجيح بين احتمالات اللفظ، أو الاعتماد

على اللغة العربية ونحو ذلك، ولا يخفى أن هذا النوع من التفسير لا بد له من آلة، شأنه شأن أيّ لون من ألوان الاجتهاد، فإذا ما حصّل المفسر بالرأي هذه الآلة والتزم بضوابطها، وبمنهجها الصحيح كان تفسيره من النوع المقبول، وعليه يُحمل قول من يرى جواز التفسير بالرأي.

وأما إذا ما اقتحم من ينتسب إلى التفسير هذا البحر العباب بدون آلة سليمة، ولم يلتزم بضوابط الاجتهاد والنظر الصحيح في كتاب الله ﷻ فلا شك أنه يخرج من دائرة القبول إلى حيز الذم والرفض. وعلى مثل هذا التفسير المذموم يُحمل قول من يرى حرمة التفسير بالرأي، كما قال الشيخ الزرقاني: "فإن كان الاجتهاد موفقًا -أي: مستندًا إلى ما يجب الاستناد إليه بعيدًا عن الجهالة والضلالة- فالتفسير به محمودٌ، وإلا فمذموم".

وجملة الضوابط التي يجب على المفسر أن يلتزمها في اجتهاده بالرأي هي:

١. البحث عن تفسير الآية في القرآن الكريم أولًا، والسنة الصحيحة ثانيًا، فإن وجده فيهما فلا يعدل إلى رأيه البتة.

٢. فإن لم يجد بحث في أقوال الصحابة فإن صحّت فلها حكم المرفوع إذا كانت ممّا لا مجال للرأي فيه، كأسباب النزول، ولها حكم الموقوف على الصحابي فيما عدا ذلك، ولكنها أيضًا حجة لقوة احتمال سماعها من الرسول ﷺ ولوفرة ما تهيّأ للصحابة } من أسباب فهم كتاب الله تعالى كشهود تنزيله، وبيان النبي ﷺ لهم إيّاه، وسلامة لغتهم ومعايشة ملابسات الوحي، وغير ذلك.

٣. مراعاة ما تقتضيه اللغة العربية، خصوصًا معاني الألفاظ والتراكيب عند العرب وقت التنزيل، وعدم الخروج عن قواعد اللغة عند التفسير بالرأي.

٤. مراعاة ما يقتضيه الشرع، وما تدل عليه أصول الشريعة؛ فلا يحكم بمجرّد المعنى اللغوي؛ بل يراعي ما يناسب مقاصد وأصول الشريعة، وأن هذا القرآن الكريم كلام الله تعالى أوحاه إلى نبيه ﷺ ليأمر الناس، وينهاهم به، وليخبرهم عن ربهم جل في علاه، فينبغي مراعاة ذلك.

٥. ألا يخوض في ما استأثر الله تعالى بعلمه، كالمشتبهات التي ليس إلى تحديد مرادها من سبيل سوى النقل، ولا نقل.

٦. ألا يقطع بأن ما توصل إليه بالرأي، والتدبر، والنظر هو مراد الله تعالى.

٧. ألا يعتقد رأيًا ويحمل آيات القرآن عليه، فلا يجعل هواه حكمًا على القرآن؛ بل العكس.

فهذه لمحة موجزة عن التفسير بالرأي، وخلاصة أمره أنه تفسير قائم على الدراية، وهو - في نظري - جزء متمّم للنوع الأول من التفسير القائم على الرواية، وباجتماعهما تكتمل حلة التفسير ما بين رواية قائمة على النقل الصحيح، ودراية قائمة على تدبّر العقل الصريح.

المطلب الثالث: وقوع الاختلاف في تفسير القرآن الكريم:

إن من المفيد قبل الاستطراد في هذا البحث أن نقرر وقوع هذا الاختلاف في التفسير حقيقةً؛ ليكون الكلام مبنيًّا على الواقع لا مجرّد النظرية والاحتمال، وإن الأمثلة على اختلاف تفسير القرآن أكثر من أن تحصى، ولهذا أكتفي بعرض أربعة نماذج هاهنا، دون تفصيل في أسباب هذا الاختلاف، فلهذا موضع آخر من البحث إن شاء الله، وفيما يلي هذه النماذج:

١. عند قراءة قوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [البقرة: ٤٠]، نجد أن تفسير السلف لهذه النعمة جاء بأكثر من وجه، فعن مجاهد قال: فجّر لهم الحجر وأنزل عليهم المن والسلوى، وأنجاهم من عبودية آل فرعون. وقال أبو العالية: نعمته أن جعل منهم الأنبياء والرسل وأنزل عليهم الكتب.

٢. في قوله تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ٦]، تعددت أقوال السلف - رحمة الله عليهم -؛ فعن ابن مسعود أن ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ هو الإسلام، وعن أبي العالية: هو النبي ﷺ وصاحباه من بعده، وعن علي - مرفوعًا، وموقوفًا، وفي كليهما ضعف - أنه كتاب الله تعالى.

٣. في قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥]، نجد أن السلف يفسرون الآية بظاهرها الذي يدل عليه اللفظ بلا تكلف، ولا تأويل غير سائغ؛ فيفسرون الاستواء بمعنى: علا، واستقر.

قال الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - في تفسير الآية: ﴿ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ بمعنى: علا، اهـ. ولكن لا يكيفون هذه المعاني، كما سُئل ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ كيف استوى؟ قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ المبين، وعلينا التصديق.

أما أهل التعطيل - كالجهمية والمعتزلة ومن نحا نحوهما - فقد فسروا هذا الاستواء بالاستيلاء وصرفوه عن معناه اللغوي الحقيقي، فيقولون: معنى

"استوى على العرش" أي: استولى عليه. فهنا وقع اختلاف في التفسير كما هو واضح.

٤. ومثال آخر في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، اختلف في تفسيرها، فقال ابن كثير في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ أي: تراه عيانًا كما رواه البخاري في صحيحه: ((إنكم سترون ربكم عيانًا))، ثم ذكر إجماع السلف من الصحابة والتابعين على هذا المعنى، في حين يفسر المعتزلة النظر إلى الله - كما هو ظاهر النص - بالرجاء والتوقع للنعمة والكرامة، فهذا اختلاف في تفسير هذه الآية مردّه إلى التفسير بالرأي عند أحد الفريقين.

فهذه أربعة نماذج من الاختلاف في التفسير، تبين وتؤكّد لنا أن هذا الاختلاف حقيقةٌ لا مرية فيها، ولا شك أن مثل هذا الاختلاف قد يُوهم البعض بوجود التناقض الذي قد يزعزع الثقة بكثير من التفسير، ولقد حان الأوان لِأَن نحاول سبر أسباب هذا الاختلاف بُغية الوقوف على حقيقته؛ أهو اختلاف تنوّع غير متعارض، أم اختلاف تعارض يناقض بعضه بعضًا؟ وما تأثير ذلك كله على فهمنا وثقتنا بكتاب الله ﷻ؟ هذا ما نحاول الإجابة عليه في المبحث التالي إن شاء الله.

المبحث الثاني: الاختلاف في التفسير:

إن أسباب الاختلاف في تفسير القرآن الكريم متنوعة وكثيرة، وعند النظر في النماذج الأربعة المتقدمة يمكن أن نلاحظ أن النموذجين الأولين يعرضان أقوالًا متعددة في تفسير الآية، ولكن مردّ هذه الأقوال كلها إلى النقل، في حين أن النموذجين الأخيرين يحملان نوعًا آخر من التفسير المختلف فيه مردّه إلى العقل أو

الرأي، وقد أرجع شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - أسباب الاختلاف في التفسير إلى أمرين اثنين، فقال: "الاختلاف في التفسير على نوعين: منه ما مستنده النقل فقط، ومنه ما يُعلم بغير ذلك؛ إذ العلم إما نقل مصدَّق، وإما استدلال محقَّق"، وعند التأمل في النماذج المعروضة آنفًا يمكن ملاحظة أن مستند الاختلاف في النموذجين الأوليين هو النقل مثلًا، في حين أن النموذجين الأخيرين يعرضان للنوع الثاني من الاختلاف المستند على الرأي والاستدلال، وبكلام آخر نقول: أسباب الاختلاف تتباين باعتبار التفسير بالمأثور، والتفسير بالرأي، وإن فهم هذا التباين - كما سنعرض إن شاء الله - يُعين على تصور حقيقة هذا الاختلاف وأثره على التفسير.

الاختلاف ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: اختلاف تضاد وتناقض. وهو المعارضة من كل وجه؛ بحيث لا يمكن الالتقاء مطلقًا.

وقد جاء تعريفه في الإتقان بأنه: ما يدعو فيه أحد الشيئين إلى خلاف الآخر.

ومثل هذا النوع لا وجود له في القرآن الكريم مطلقًا، لا في القراءات و لا في غيرها، إلا ما كان من الناسخ والمنسوخ والقارئ بصير بأن مثل هذا لا يسمّى اختلافًا أصلًا بعد رفع السابق من الحكمين، و إحلال اللاحق محلّه.

ثانيهما: اختلاف تلازم. ومن أمثلته فيما يتعلق بالقرآن الكريم الاختلاف في وجوه القراءات.

قال السيوطي في الإتقان: اختلاف التلازم هو ما يوافق الجانبين كاختلاف وجوه القراءة...

إذن فالاختلاف في القراءات ليس من قبيل الاختلاف على جهة التعارض والتضاد، وإنما هو اختلاف تنوّع له العديد من الفوائد سنذكرها في محلها. أو أنه اختلاف فيما يبدو للناظر بعين غير مبصرة. وهو سريعًا ما يزول عند أدنى تدبر، وهو ما يسمى بموهم الاختلاف.

ومثل ذلك لا يعد في الحقيقة خلافًا يعتدّ به، بدليل أن القراء حين اختار كل منهم ما يقرأ به "لم يقرءوا بما قرءوا به على إنكار غيره؛ بل على إجازته، والإقرار بصحته، وإنما وقع الخلاف بينهم في الاختيارات وليس ذلك في الحقيقة باختلاف".

ولا يردّ على ذلك إنكار بعض النحويين ومن تبعهم من المفسرين لبعض القراءات الثابتة، أو ترجيح بعضها على البعض، فإن منشأ ذلك هو عدم يقينهم بأن هذه القراءات توقيفية، وليست اجتهادية إضافة إلى عدم الإلمام الكامل بكل وجوه العربية.

وكل ما أثاروه في هذا المقام مردودٌ عليه بما يفحم، لكن ما يُثير العجب أن يأتي في زماننا هذا من لا يعرف من النحو إلا قشورًا، فيدعى وجود اللحن في القرآن في قراءاته المختلفة، فاتحًا بذلك صفحة طويت من قديم حين أجاب العلماء المخلصون. عما أثير في هذا المقام.

ولله درّ الإمام الغزالي حين قال: لو سكت من لا يعرف لقلّ الاختلاف.

ثمّ أعود إلى الإجابة عن الأسئلة المطروحة سلفًا فأقول: لعل هذا العجب الحاصل بسبب الاختلاف الهائل بين المفسرين في تفسير بعض الآيات القرآنية أن يزول حين نطلع على أسباب الخلاف بين المفسرين.

ما ظاهره الخلاف من أقوال المفسرين

وهو في الحقيقة ليس كذلك، وجُلّ ذلك في قسم التفسير بالمأثور:

فإن مردّ الاختلاف في التفسير بالمأثور هو النقل، وعلى هذا فإن مظاهر الاختلاف ها هنا هو تعدّد المنقول وعدم اتفاقه في التعبير عن المراد بالآية أو اللفظ القرآني؛ بحيث تجد أن اللفظ القرآني الواحد أو الآية قد أُثر فيهما كثيرٌ من الأقوال التي يبدو التعارض فيها ظاهرًا، ولكن بالتمحيص والتدقيق في هذه المأثورات نجد أن الخلاف فيها راجع إلى عدّة أسباب يمكن تصنيفها على النحو الذي بيّنه شيخ الإسلام ابن تيمية.

فترى أن مآل هذه الاختلافات في الغالب إلى التنوّع لا إلى التضاد أو التعارض، وهذه هي السّمة العامّة لتفسير السّلف لا سيما الصحابة { والتابعين؛ فالاختلاف الحقيقي في التفسير قليل عندهم، عند النظر والتحقيق. قال ابن تيمية - رحمه الله - : "الخلاف بين السلف في التفسير قليل، وخلافهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير، وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد"، ولا غرابة في ذلك لأن الأحكام المختَلف فيها مسلكها الاجتهاد، فيتصور وقوع الاختلاف في الفهم والاستنباط، أما التفسير فمعلوم

مدى تورع السلف عن القول فيه بالرأي، وإنما هو القول بالمأثور، أو التعبير حسب أصول اللغة، وهذان لا يمكن أن يؤدّيا إلى تناقض، أو تعارض حقيقي في الغالب.

ولهذه صور عديدة منها:

الصورة الأولى:

أن يذكر في التفسير عن النبي ﷺ في ذلك شيء، أو عن أحد من أصحابه، أو غيرهم ويكون ذلك المنقول بعض ما يشمله اللفظ، ثم يذكر غير ذلك القائل أشياء أخرى مما هو داخل تحت اللفظ المفسر كذلك، فينص المفسرون على القولين فيظن أنه خلاف بين المفسرين.

وهذه الصورة هي التي عبّر عنها ابن تيمية بقوله:

الصنف الثاني: -أي: من خلاف التنوع- أن يذكر كل منهم -أي: السلف- من الاسم العام بعض أفراده، أو أنواعه على سبيل التمثيل، وتنبيه المستمع على النوع لا على سبيل الحدّ المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه.

فقد يصعب أحيانًا تعريف العام بالحد المطلق؛ فيلجأ المفسر إلى التمثيل لهذا العام بذكر بعض أنواعه، وقد مثل له ابن تيمية -رحمه الله- بخلاف السلف حول تفسير الظالم لنفسه، والمقتصد والسابق بالخيرات في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ [فاطر: ٣٢]، حيث جاء فيه أن الظالم لنفسه أصحاب المشأمة، والمقتصد أصحاب الميمنة، والسابق بالخيرات السابقون.

ومن المفسرين من قال: السابق: الذي يصلي في أول الوقت. والمقتصد: الذي يصلي في أثنائه. والظالم لنفسه: الذي يؤخّر العصر إلى الاصفرار.

ومنهم من قال: السابق، المحسن بأداء المستحبّات مع الواجبات، والظالم آكل الربا، أو مانع الزكاة، والمقتصد: الذي يؤدّي الزكاة المفروضة، ولا يأكل الربا، وقيل: الظالم: التالي للقرآن ولا يعمل به، والمقتصد: التالي للقرآن ويعمل به، والسابق: التالي للقرآن العالم به ويعمل به، وقيل: الظالم: الغافل عن الصلاة فيفوته الوقت والجماعة، والمقتصد: لا يفوته الوقت ولكن تفوته الجماعة، والسابق: يحافظ على الوقت والجماعة، وقيل: السابق الذي يدخل المسجد قبل تأذين المؤذن، والمقتصد: من يدخل المسجد بعد تأذين المؤذن، والظالم: من يدخل بعد إقامة الصلاة، وقيل غير ذلك.

فكل قول من هذه الأقوال، إنما يذكر نوعًا مما يتناوله نص الآية لتعريف المستمع، وتنبيهه على نظائره، ولا يضادّ ما ذكره غيره.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فمعلوم أن الظالم لنفسه: يتناول المضيع جميع الواجبات والمنتهك للمحرمات، والمقتصد: يتناول فاعل الواجبات وتارك المحرمات، والسابق: يدخل فيه من سبق فتقرب بالحسنات مع الواجبات، ثم إن كلًّا منهم —أي: المفسرين- يذكر هذا في نوع من أنواع الطاعات... فكل قول فيه ذكر نوع داخل في الآية؛ لتعريف المستمع بتناول الآية له، وتنبيهه به على نظيره".

ومثل له الشاطبي بخلاف المفسرين حول تفسير ﴿ٱلْمَنَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ [البقرة:٥٧]؛ حيث قال بعضهم: المن خبز رقاق. وقيل: زنجبيل. وقيل: الترنجبين. وقيل: شراب مزجوه بالماء. وأزيد من أقوال

المفسرين عمّا اقتصر عليه الشاطبي أن بعضهم قال: هو صمغة حلوة، وقيل: عسل.

يقول الشاطبي: هذا كله يشمله اللفظ؛ لأن الله من به عليهم ولذلك جاء في الحديث: ((الكمأة من المن الذي أنزل الله على بني إسرائيل)) فيكون المن جملة نعم، ثم ذكر الناس منها آحادًا.

ولذلك قال ابن عطية: وقيل "المن" مصدر يعني به جميع ما منّ الله به مجملًا.

فكل قول من هذه الأقوال هو عبارة عن نوع داخل تحت الإطار العام للفظ، وقد ذكر لتعريف المستمع بتناول الآية له وتنبيهه به على نظيره؛ حيث إن التعريف بالمثال قد يسهل أكثر من التعريف بالحدّ المطابق، والعقل السليم يتفطن للنوع كما يتفطن إذا أشير له إلى رغيف فقيل له: هذا هو الخبز، هكذا قال ابن تيمية.

ثم أدخل في ذلك أيضًا قول المفسرين: هذه الآية نزلت في كذا - كما يعبر أحيانًا في أسباب النزول وهي عبارة ليست نصًا في السببية - أو سبب نزول هذه الآية كذا، أو نزلت في فلان يقول ابن تيمية: "الذين قالوا ذلك لم يقصدوا أن حكم الآية مختصّ بأولئك الأعيان دون غيرهم، فإن هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل على الإطلاق".

وهذا الذي قاله ابن تيمية من كون سبب النزول لا يخصّص حكم الآية بمن نزلت فيه هو الذي درج عليه جمهور العلماء؛ حيث قرّروا أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

والحاصل أن قول المفسرين، أو أصحاب كتب أسباب النزول: هذه الآية نزلت في فلان أو في قصة كذا، فهذا الذي نزلت فيه هذه الآية ما هو إلا فرد من عموم

أفراد وقعت منهم نفس الواقعة التي نزلت بسببها الآية أو الآيات، والحكم يعمّ الجميع، ولا يعد من الخلاف كذلك تعدّد أسباب النزول ما دام لفظ الآية يحتمل الجميع، فإن كانت الآية أو الآيات قد نزلت عقب هذه الأسباب المتعددة، حكم بأن ذلك من باب تعدّد الأسباب والمنزل واحد، بمعنى أن تكون الآية أو الآيات قد نزلت بسبب هذه الوقائع جميعها.

ومثال ذلك سبب نزول آية اللعان: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أَرۡبَعُ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [النور: ٦]، إلى قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [النور: ٩]، فقد ورد بطريق صحيح عند البخاري أن الآية نزلت في هلال بن أمية حين قذف امرأته، وفي طريق صحيحة أخرى عنده أيضًا: أنها نزلت في عويمر العجلاني. فهذا الاختلاف الظاهري ليس اختلافًا حقيقيًّا، وإنما هو من قبيل التمثيل للعام ببعض أفراده. قال ابن تيمية: "وإذا عرف هذا فقول أحدهم: نزلت في كذا، لا ينافي قول الآخر: نزلت في كذا، إذا كان اللفظ يتناولهما.

ومرة أخرى نقول: إن هذا الاختلاف في حقيقته ليس اختلاف تعارض وتضاد، وإنما هو من نوع اختلاف التنوع والتعدد أيضًا.

الصورة الثانية:

أن يذكر في النقل أشياء تتفق في المعنى مع اختلاف الألفاظ والتعبيرات؛ بينما ترجع في الواقع إلى معنى واحد، فينقل ذلك كله على أنه خلاف وهو في الحقيقة تفسير واحد.

وبيان ذلك أن المسمّى الواحد تجتمع فيه عدّة معاني أو صفات، ولا يعني ذلك تعدّد ذواتها؛ بل الذات واحدة وليس هناك أي تعارض بين التعبير عن هذه

الذات بمعنى أو بآخر طالما أن المعنيين متحققان فيها، ومثال ذلك يوم القيامة، فالمسمّى واحد، ولكن قد يُعبّر عنه بمعانٍ مختلفة كلها متحققة في هذا المسمى كقولنا: يوم الدين، ويوم الحشر، ويوم التغابن. فكل من هذه التعبيرات تدلّ على مسمّى واحد، ولكن ذكر معنى مختلف في الأول عن الثاني، وفي الثاني عن الثالث، وهذا ليس اختلافًا حقيقيًّا.

وكذلك عندما نتأمّل قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠].

فإن المدعو - وهو الله تعالى - مسمّى واحد، ولكن لما كانت أسماؤه الحسنى متعدّدة، وكان لازم كل اسم من أسمائه أن يدل على الذات المسماة، ويدل على الصفة المتضمنة، كان دعاء العبد ربه باسمه العليم، أو القدير، أو السميع سائغًا، فكلٌ من هذه الأسماء يدل على ذات الله ﷻ ويدل - باللزوم - على معنى زائد لا يدل عليه الاسم الآخر؛ فاسم العليم يدل على الله وعلى معنى آخر هو العلم، واسم القدير يدل على ذات الله، وعلى معنى غير الذي دلّ عليه اسم العليم ألا وهو معنى، أو صفة القدرة، وهكذا.

وقد قال في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية حكاية لهذه الصورة، وإشارة إلى أنها من خلاف التنوع قال:

- ومما يرجع إلى اختلاف التنوع: - أن يعبر كل واحد - من المفسرين عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه تدل على معنًى في المسمّى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمّى. وذلك كما قيل في اسم السيف: الصارم والمهند. ومثاله أسماء الله الحسنى وأسماء رسوله ﷺ وأسماء القرآن، فأسماء الله الحسنى كلها على مسمّى واحد، فليس دعاؤه باسم من أسمائه الحسنى مضادًّا لدعائه باسم آخر، والحاصل: أن كل اسم من أسماء الله تعالى الحسنى يدل على ذاته وعلى ما في

الاسم من صفاته، ويدل أيضًا على الصفة التي في الاسم الآخر بطريق اللزوم، وكذلك أسماء النبي ﷺ مثل محمد، وأحمد، والماحي، والعاقب، والحاشر. وكذلك أسماء القرآن كالفرقان، والهدى، والشفاء، والكتاب.

ويمثل لذلك بالخلاف حول تفسير: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الصافات: ١١٨]، فقال بعضهم: هو الإسلام. وقال بعضهم: هو القرآن الكريم. فهذان القولان وإن كان ظاهرهما الاختلاف والتعارض إلا أنهما في الحقيقة متفقان؛ لأن دين الإسلام واتباع القرآن شيء واحد، وإنما نبّه كل منهما على وصف غير الوصف الآخر مع اتفاق المسمى وهو هنا "الصراط المستقيم"، قال ابن تيمية: "وكذلك قول من قال: هو —أي: الصراط المستقيم- السنة والجماعة، وقول من قال: هو طريق العبودية. وقول من قال: هو طاعة الله ورسوله ﷺ وأمثال ذلك كلهم أشاروا إلى ذات واحدة، لكن وصفها كل منهم بصفة من صفاتها".

وقد مثل له الشاطبي بخلاف المفسرين حول تفسير "السلوى" من آية: ﴿وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ﴾، فقال: بعضهم عنه: هو طير يشبه السماني، وقيل: طير حمر صفته كذا، وقيل: طير بالهند أكبر من العصفور، فمثل هذا يصح حمله على الموافقة وهو الظاهر فيها.

فهذه الأقوال كلها راجعة إلى مسمّى واحد وهو الطير، ولأجل ذلك فإنه لا يعتبر خلافًا ما دام مرجعه إلى مسمّى واحد فإن أسميناه خلافًا فهي تسمية مجازية؛ لأن صورته صورة الخلاف والحقيقة أنه لا خلاف.

الصورة الثالثة:

أن تذكر أقوال متعدّدة حول تفسير الآية، بعض هذه الأقوال يتّجه إلى تفسير اللغة، بمعنى: أن يذكر معاني الألفاظ حسب وضعها في اللغة، وهو ما يُسمّى

بالمعنى الأصلي للفظ، وبعضها يتّجه إلى التفسير المعنوي يعني المعنى المستعمل فيه هذا اللفظ.

ومثاله قوله تعالى: ﴿ نَحۡنُ جَعَلۡنَٰهَا تَذۡكِرَةٗ وَمَتَٰعٗا لِّلۡمُقۡوِينَ ﴾ [الواقعة: ٧٣]، فإن القواء هي الأرض القفر، ولذلك يفسر "المقوين" بالنازلين بالأرض القواء، نزولًا على أصل معنى اللفظ في اللغة وفسّر كذلك بالمسافرين؛ لأن هذا اللفظ صار يستعمل بهذا المعنى، ومثل هذا لا يعدّ خلافًا، فالذين ينزلون الأرض القواء هم المسافرون إليها؛ حيث يقال: أقوى الرجل، أي: نزل بالأرض القواء، وكيف ينزلها إلا إذا سافر إليها؟

ومنه أيضًا خلاف المفسرين حول المراد بلفظ "قارعة"، في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُواْ قَارِعَةٌ ﴾ [الرعد: ٣١]؛ حيث قال بعضهم: المراد بالقارعة هنا الداهية، أو النكبة تفجؤهم، يقال: قرعه الأمر، يعني: أصابه، وأصل القرع الضرب.

وقال بعضهم: بل المراد بالقارعة السرايا والطلائع، والمعنى: تصيبهم سرية من سرايا رسول الله ﷺ.

فالأولون فسروا اللفظ حسب أصل وضعه، والآخرون فسرّوه بمعنى مستعمل فيه، فالعرب استعملوا المقارعة بمعنى الضرب في الحرب ومثل هذا لا يعدّ خلافًا؛ ولذلك قال الشوكاني بعد أن حكى القولين: ولا يخفى أن القارعة تطلق على ما هو أعمّ من ذلك.

ويدخل في ذلك لفظ "الغائط"، إذ هو في الأصل المكان المنخفض، وقد كانت العرب تقصده لقضاء الحاجة؛ تسترًا عن أعين الناس، ثم سمّي الحدث نفسه بهذا الاسم.

فإن قيل: فهل يُفهم من ذلك أن اللفظ الذي له حقيقة شرعية صار مستعملًا فيها، يجوز أن يفسر في القرآن بمعناه اللغوي الذي هو أصل وضعه، كما يجوز أن يفسر بمعناه الشرعي، ولا يعدّ ذلك خلافًا؟

والجواب بالنفي المؤكد، فكلامنا في الصورة المترجم بها هو عن اللفظ الذي له أصل في اللغة وضع له - وكل ألفاظ اللغة كذلك - إلا أنه غلب بعد ذلك استعماله في معنى آخر من جهة اللغة كذلك، فتفسيره بالمعنى الأصلي لا يتعارض ولا يختلف مع تفسيره بالمعنى الذي استعمل فيه لغة كذلك؛ لأنه لا بد من علاقة بين المعنى الأصلي، والمعنى المستعمل فيه كما هو الحال في المجاز والاستعارة.

ولعلّ ما يقرب هذا المفهوم فكرة التضمين في اللغة؛ إذ إن الاسم أو الفعل الذي دخله التضمين لا يلغي التضمين معناه الأصلي، ولكن يضيف إليه معنى جديدًا، فمثلًا قول الله تعالى: ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، ضمن فيه لفظ "حقيق" معنى حريص، ولم يلغَ مع ذلك المعنى الأصلي للكلمة فصار المعنى: جدير بألا أقول على الله إلا الحق وحريص على ذلك فلن أخلّ به. وإذا كان هذا هو التضمين في الاسم فهو في الفعل كذلك، اقرأ قول الله تعالى: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ [الإنسان: ٦]؛ حيث ضمن الفعل "يشرب" معنى "يروى" ولذا عدى بالباء، ولم يُلغَ مع ذلك المعنى الأصلي؛ إذ الري هو منتهى الشرب، فجمع الفعل بهذا التضمين بين معنيين لم يلغَ أحدهما الآخر، ولم يعارضه.

نعود إلى السؤال المطروح والذي أجبت عنه بالنفي:

وتقرير هذا الجواب هو أن اللفظ إذا دار بين الحقيقة اللغوية والحقيقة الشرعية، فإن التفسير الصحيح هو الذي يحمل اللفظ على حقيقته الشرعية؛ لأن الشرع قد نقل هذا اللفظ من معناه اللغوي إلى معنى شرعي جديد فوجب التزامه، وذلك كألفاظ الصلاة والزكاة والوضوء وغيرها، فلهذه الألفاظ معان في اللغة واصطلاحات أو حقائق في الشرع، وعلى المفسر حينئذٍ تقديم الحقيقة الشرعية؛ لأن القرآن جاء مقررًا للشرع.

هذا ما قرّره العلماء، قال الماوردي: إذا كان أحد المعنيين مستعملًا في اللغة والآخر مستعملًا في الشرع، فيكون حمله على المعنى الشرعي أولى من حمله على المعنى اللغوي لأن الشرع ناقل.

لكن إن دلّ دليل على إرادة الحقيقة اللغوية، فالنزوع إليها لازم وذلك كلفظ الصلاة في قوله سبحانه: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة:١٠٣]؛ فالمراد هنا أصل المعنى اللغوي للصلاة، أي: ادع لهم، والدليل هنا هو حديث عبد الله بن أبي أوفى في الصحيح - قال: "كان النبي ﷺ إذا أتى بصدقة قوم صلى عليهم فأتاه أبي بصدقته، فقال: ((اللهم صل على آل أبي أوفى))".

والحاصل أن تقديم الحقيقة الشرعية على اللغوية أثناء تعاملنا مع القرآن الكريم، وكذلك السنة النبوية؛ لأن القرآن والسنة هما المعبران عن لسان الشرع، والشرع هو الذي وضع هذه الاصطلاحات، فوجب المضي مع ما اصطلح عليه، وكما قالوا: لا مشاحة في الاصطلاح. لكن إذا قام دليل خاص على تقديم اللغوية في محل معين يلزم كذلك المصير إليه، والقول به كما قدمنا.

الصورة الرابعة:

اختلاف المفسر مع نفسه، بأن يكون قد ذكر رأيًا ثم عَدَل عنه بعد البحث والنظر إلى رأي آخر، فينقل على أنه خلاف وهو الحقيقة ليس كذلك؛ لأن المستقر من رأييه هو الأخير فقط تمامًا كالنسخ في الأحكام —أي: كصورته.

ومثل هذا يتحقق بكثرة في أقوال الفقهاء، فكثيرًا ما تقرأ عبارة: هذا الرأي رواية عن أحمد، أو هو قول الشافعي في القديم، أو الجديد. وقد يوجد منه في التفسير شيء، ويمثل له بالأقوال الكثيرة المنسوبة إلى ابن عباس ﴿ ، فإننا نقرأ كثيرًا في تفسير ابن جرير الطبري فنراه يذكر التأويلين والثلاثة، ويذكر تحت كل تأويل رأيًا لابن عباس.

أقول: ما كان من هذه الآراء وتلك التأويلات من باب خلاف التنوع قبلناه أجمعه في الموضع الواحد. وما كان منها من باب خلاف التضاد، فلا بد من أن يكون أحد الرأيين متأخرًا فيحكم بأنه رفع به رأيه المتقدم، وما يقال في ابن عباس ﴿ يقال في غيره، لكن الذي دعانا إلى اختياره بالذات دون غيره سببان:

أحدهما: كثرة المرويات المروية عن ابن عباس والمختلفة في مدلولاتها بغضّ النظر عن كونه خلاف تنوّع أو تضاد.

وثانيهما: أن ابن عباس قد ثبت عنه شيء من هذا القبيل:

أ. فقد ورد عنه أنه كان يفسر الربا المحرم المنصوص عليه في القرآنية والأحاديث النبوية بربا النسيئة، ويقول بجواز ربا الفضل. لكن ثبت أنه رجع عن ذلك، ومن ثمّ فلا يجوز أن ينقل ذلك على أنه خلاف ما دام أنه قد استقر على رأى حرمة ربا الفضل كذلك؛ إذ رجوع المفسر أو الفقيه

عن رأيه السابق هو إلغاء له، وإثبات لرأي آخر هو وحده الباقي، والذي ينبغي أن ينسب إليه.

ب.ثبت عنه كذلك أنه كان يقول بحل نكاح المتعة، ويفسر قوله تعالى في سورة النساء: ﴿ فَمَا ٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِهِۦ مِنۡهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ [النساء: ٢٤]، بأنها في نكاح المتعة، وأنه حلال معتمدًا في ذلك على قراءة للآية زائدة على تلك المذكورة؛ حيث فيها: "فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى".

وهي قراءة ليست موجودة في القراءات العشر؛ بل غير موجودة في الأربع التي وراء العشر. وما يعنينا هنا في هذا المقام أن تعلم أن ابن عباس قد رجع عن ذلك.

فقد روي عن سعيد بن جبير قال: قلت لابن عباس لقد كثر القول في المتعة حتى قال فيها الشاعر:

أقول وقد طال الثواء بنا معا ❖ يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس
هل لك في رخصة الأطراف آنسة ❖ تكون مثواك حتى مصدر الناس

فقام ابن عباس من مجلسه وجمع الناس وخطب فيهم: "إن المتعة كالميتة والدم ولحم الخنزير، فأما إذن رسول الله ﷺ فيها فقد ثبت نسخه".

الصورة الخامسة:

اختلاف القُرّاء فيما ينقلون من روايات لا يعدّ اختلافًا؛ لأنه لا عمل لهم ولا اجتهاد في ذلك، فهم مجرّد حلقة في سلسلة من مجموعة سلاسل عملت على نقل القراءات عن رسول الله ﷺ، وإذا كان اختلاف القراءات غير معتبر؛ لأن كل واحد من القراء لم يقرأ بما قرأ به وهو ينكر غير قراءته؛ بل يقر بإجازته وصحته،

ولم يقع الخلاف بين القراء إلا في الاختيار فقط مع اتفاقهم على مبدأ قبول الكل لكونه منقولًا ما دام مستوفيًّا شروط القبول.

أقول: إذا كان هذا الاختلاف غير معتبر، فإن الخلاف الناشئ عنها —أي: عن الثابتة منها- غير معتبر كذلك، ولسوف يبيّن لك فيما هو آتٍ تعدّد القراءات لم يخلّ فقط من التناقض والاختلاف بالمعنى المفهوم، كما لم يكن أيضًا سببًا في حدوث ذلك بين المفسرين بالمعنى المتبادر إلى الذهن كذلك؛ بل كان سببًا في إثراء التفسير من جهة كون تعدّد القراءات يُساعد على إيضاح المعنى حين تبيّن قراءة عن معنى قراءة أخرى، وكذلك بما تضيفه هذه القراءات من معانٍ جديدة، وغير ذلك ممّا قد ذكر من فوائد تعدّد القراءات واختلافها.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ لَقَالُوٓاْ إِنَّمَا سُكِّرَتۡ أَبۡصَٰرُنَا بَلۡ نَحۡنُ قَوۡمٞ مَّسۡحُورُونَ ﴾ [الحِجر: ١٥]، فقد قُرأت بتشديد الكاف ﴿ سُكِّرَتۡ ﴾ وفي قراءة مجاهد، والحسن: ﴿ سُكِرَتۡ ﴾ بالتخفيف، ففسّرت الأولى بالسّدّ، وفسّرت القراءة الثانية بالسحر، فالاختلاف في التفسير ناشئ عن تعدّد القراءات.

وحاصل هذه الصورة فيما يتعلق بما لا يعتدّ به من اختلاف المفسرين، أن اختلاف المفسرين بسبب القراءات غير معتبر؛ لكون الاختلاف بين القراءات نفسها غير معتبر؛ بل إن لذلك فوائده المذكورة في مواضعها.

الصورة السادسة:

أن يذكر أحد المفسرين أقوالًا في تفسير آية، هذه الأقوال جميعها يحتملها نص الآية، ولا دليل لقول واحد منها يبعث على ترجيحه على غيره.

في هذه الحالة تحمّل الآية جميع هذه الوجوه كتفسير لها؛ حيث لا مانع يمنع من ذلك، ولا مرجح لرأي منها، ولا نعد ذلك خلافًا ما دام النص القرآني قد ضمّ هذه الأقوال المفسّرة جميعها بين شاطئيه.

وهذه الصورة موجودة بوفرة في كتب التفسير، ونستطيع أن نصور لها هنا مثالًا هو تفسير العلماء لقوله تعالى: ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

نقل ابن عطية في (المحرر الوجيز) أقوالًا متعدّدة في تفسير الدرجة التي جعلها الله للرجال على النساء.

فنقل عن مجاهد وقتادة قالا: ذلك تنبيه على فضل حظه على حظها في الجهاد والميراث وما أشبهه.

وقال زيد بن أسلم وابنه: ذلك في الطاعة عليها أن تطيعه، وليس عليه أن يطيعها.

وقال عامر الشعبي: ذلك الصداق الذي يعطي الرجل، وأنه يلاعن إن قذف، وتُحد إن قذفت.

وقال ابن عباس: تلك الدرجة إشارة إلى حض الرجال على حسن العشرة، والتوسع للنساء في المال والخلق، أي: أن الأفضل ينبغي أن يتحامل على نفسه.

وقال ابن إسحاق: الدرجة الإنفاق، وأنه قوام عليها.

وقال ابن زيد: الدرجة ملك العصمة، وأن الطلاق بيده.

ذكر ابن عطية هذه الأقوال جميعها وكلها صحيحة ولا مانع يمنع من إرادتها كلها، ولذلك قال ابن عطية بعد ذلك تعليقًا عليها: وإذا تأمّلت هذه الوجوه التي ذكر المفسرون فإنه يجيء من مجموعها درجة تقتضي التفضيل.

ومثاله: أن يفسر أحدهم قوله تعالى: ﴿أَن تُبۡسَلَ﴾ [الأنعام: ٧٠]، تحبس. ويقول الآخر: ترتهن، ونحو ذلك.

قال الزركشي:

يكثر في معنى الآية أقوالهم، واختلافهم، ويحكيه المصنفون للتفسير بعبارات متباينة الألفاظ، ويظن من لا فهم عنده أن في ذلك اختلاف، فيحكيه أقوالًا، وليس كذلك؛ بل يكون كل واحد منهم ذكر معنى ظهر، وإنما اقتصر عليه لأنه أظهر عند ذلك القائل، أو لكونه أليق بحال السائل، وقد يكون بعضهم يخبر عن الشيء بلازمه، ونظيره والآخر: بمقصوده وثمرته، والكل يؤول إلى معنى واحد غالبًا، والمراد الجميع، وليتفطن لذلك، ولا يفهم من اختلاف العبارات اختلاف المرادات.

الصورة السابعة:

أن يتفق المفسرون على أصل معنى واحد تدور أقوالهم حوله، ثم يختلفون في كيفية دلالة الآية على هذا المعنى، كأن يحمل بعضهم دلالة الآية على هذا المعنى بطريق المجاز، بينما يحمل غيرهم ذلك على الحقيقة.

ومن أمثلة ذلك خلافهم في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ﴾ [يونس: ٣١]، فقد ذكر المفسرون هنا أقوالًا في تفسيرها منها ما يلي:

قال بعضهم: المعنى تخرج المؤمن من الكافر والكافر من المؤمن، ودلالة الحي على المؤمن، والميت على الكافر دلالة مجازية.

وقيل: المراد الحياة والموت الحقيقيان، والمعنى أنه يخرج النطفة من الرجل وهي ميتة وهو حي، ويخرج الرجل منها وهي ميتة، وينسب هذا الرأي إلى ابن مسعود.

وقيل: بل المراد أنه يخرج الدجاجة وهي حية من البيضة وهي ميتة، ويخرج البيضة وهي ميتة من الدجاجة وهي حية، وينسب هذا الرأي إلى عكرمة.

وعلى كلٍّ فالدلالة هنا حقيقية وليست مجازية، مع اتفاق الرأيين على أصل المعنى وهو قدرة الله ﷻ على إخراج الحي من الميت والميت من الحي.

أو أن يكون اللفظ مشتركًا لفظيًّا فيحمله كل منهم على أحد معنييه، مع اتفاقهم على ما يدلّ عليه ويهدف إليه كاختلافهم حول تفسير قوله سبحانه: ﴿ فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ ﴾ [القلم: ٢٠]؛ إذ إن لفظ "الصريم"، مشترك بين سواد الليل وبياض النهار؛ ولذلك قيل: المعنى أنها —أي: الجنة الواردة في السورة- أصبحت سوداء كالليل لا شيء فيها، وقيل: بل أصبحت كالنهار بيضاء ولا شيء فيها، فالمقصود هنا شيء واحد، وإن شبه بالمتضادين اللذين لا يلتقيان، وذلك لا يعدّ خلافًا يعتدّ به؛ لاتفاقهم على المقصود.

ومثاله أيضا، قوله تعالى: ﴿ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ﴾ [المدَّثر: ٥١]، فكلمة قسورة، قيل: هو الأسد، وقيل: هو الرامي، وقيل: الصائد، وكلها معانٍ محتملة للفظ الواحد، فذكر كل من المفسرين واحدًا منها يؤدي إلى التنازع في تفسير اللفظ، لا سيما أن المعاني المختلفة للفظ المشترك قد لا تكون قريبة من بعضها البعض؛ بحيث يقع نوع من التضاد والتعارض الحقيقي بين هذه التفاسير.

ومن المفيد التنبيه إلى أن كل هذه المعاني قد تكون مرادة في مواضع مختلفة من القرآن الكريم، إذا تكرر وقوع اللفظ كما ذكر ابن تيمية -رحمه الله- بمعنى: أن أحد المعاني يكون هو المراد في موضع؛ بينما يكون المعنى الآخر هو المراد في الموضع الآخر وهكذا، لا أنها كلها مرادة في نفس الموضع.

ولفظ: "عسعس"، يُراد به: إقبال الليل، وإدباره.

ولفظ: "القرء"، يُراد به: الحيض، والطهر.

هذا هو ما أحببنا تقريره مما ظاهره الخلاف بين المفسرين من السلف، وقد ذكر بعض الباحثين صورة الثامنة من الاختلاف الظاهري لكنها بين الخلف، وهي أن يقع الخلاف في التأويل وصرف الظاهر عن مقتضاه إلى ما دلّ عليه الدليل الخارجي، فإن مقصود كل متأوّل الصرف عن ظاهر اللفظ إلى وجه يتلاقى مع الدليل الموجب للتأويل وجميع التأويلات في ذلك سواء، فلا خلاف في المعنى المراد.

ومثل لذلك بآيات الصفات، ومعلوم أن اتجاه السلف فيها هو الإيمان بها، وإمرارها كما جاءت، كما قال الإمام مالك - رحمه الله - إذ سئل عن معنى قوله سبحانه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة .. في ألفاظ أخرى حسب الروايات.

أما اتجاه الخلف وهو مذهب أهل التأويل فهو باطل ومذموم، وحاصله اللجوء إلى تأويل هذه الصفات بما يليق في نظرهم وجلال الله تعالى، وقد اختلفوا في تأويل الاستواء، ومثل ذلك الاختلاف مما لا يعتدّ به في الخلاف؛ لكونهم متفقين حول الوجه الذي أوجب التأويل عندهم، وهو تنزيه الله سبحانه عن مشابهة الحوادث.

وبعدُ: فهذه صور مما لا يعتدّ به في الخلاف، وهي موجودة في كتب التفسير، وقد يقاس عليها غيرها مما هو في معناها، وقد ذكرناها كي يتبيّن لنا أن كثيرًا مما نقرأه في كتب التفسير على أنه خلاف لا يعتبر كذلك في الحقيقة.

أسباب الاختلاف بين المفسرين في نظر العلامة ابن جزي والاختلاف بين المفسرين في التفسير بالرأي، والتحقيق في مسألة اختلاف المفسرين

عناصر الدرس

العنصر الأول	:	أسباب الاختلاف بين المفسرين في نظر العلامة ابن جزي	٢٩٥
العنصر الثاني	:	الاختلاف بين المفسرين في التفسير بالرأي	٣٠٨
العنصر الثالث	:	التحقيق في مسألة اختلاف المفسرين	٣١٦

أسباب الاختلاف بين المفسرين في نظر العلامة ابن جزي

حصر العلّامة ابن جزي في مقدمة تفسيره "التسهيل لعلوم التنزيل" أسباب الاختلاف بين المفسرين في اثني عشر سببًا هي:

١. اختلاف القراءات.

٢. اختلاف وجوه الإعراب، وإن اتفقت القراءات.

٣. اختلاف اللغويّين في معنى الكلمة.

٤. اشتراك اللفظ بين معنيين فأكثر.

٥. احتمال العموم والخصوص.

٦. احتمال الإطلاق والتقييد.

٧. احتمال الحقيقة أو المجاز.

٨. احتمال الإضمار أو الاستقلال.

٩. احتمال أن تكون الكلمة زائدة.

١٠. احتمال حمل الكلام على الترتيب، أو على التقديم والتأخير.

١١. احتمال أن يكون الحكم منسوخًا أو محكمًا.

١٢. اختلاف الرواية في التفسير عن النبي ﷺ وعن السلف { .

تفصيل الكلام عن هذه الأسباب:

أما بالنسبة للسبب الأول: وهو اختلاف القراءات.

فكما تناوله ابن جزي، في مقدمة تفسيره جاعلًا إيّاه أحد أسباب الخلف بين المفسرين تناوله أيضًا الشاطبي، في (الموافقات).

ويتصوّر ذلك في الآية التي ترد بقراءتين أو أكثر؛ فإن ذلك يترتّب عليه أن تتعدّد الآراء في تفسيرها تبعًا لتعدد هذه القراءات؛ لأن هذه القراءات كثيرًا ما تضيف معاني جديدة، مما ليس موجودًا في غيرها من القراءات الواردة في نفس الآية، فيترتب على ذلك أن يتناول بعض المفسرين الآية من خلال قراءة معينة، بينما يتناولها غيرهم من خلال قراءة أخرى فيحدث الخلاف.

وننبّه هنا إلى أن هذه القراءات التي تحدث تعددًا واختلافًا في الأوجه التفسيرية، قد لا تكون في درجة واحدة في بعض الأحيان، كأن يكون بعضها متواترًا وبعضها شاذًا، كما أنها تكون في كثير من الأحيان في درجة واحدة من التواتر، ولكل حالة من هاتين الحالتين حكمها الخاص وقواعدها التي تضبط تعامل المفسرين معها.

وبناءً عليه، فإن صور الخلاف بين القراءات كالآتي:

١. الخلاف بين قراءة متواترة، وأخرى شاذّة.

٢. الخلاف بين قراءتين متواترتين.

هاتان صورتان تتجهان إلى القراءة ذاتها، وأحيانًا تكون صورة الخلاف بين المفسرين بسبب القراءات، السبب فيها ليس راجعًا إلى القراءات ذاتها؛ وإنما

إلى اعتبارات العلماء، وذلك مثل اختلافهم حول حكم الاحتجاج بالقراءة الشاذّة.

ومثل اختلافهم حول اشتراط التواتر في إثبات القرآنية في الترتيب والوضع، أو المحل، أو عدم اشتراطه، فهاتان صورتان أخريان، يقع فيهما الخلاف بين المفسرين.

ما الذي يؤثر على التفسير من القراءات؟

ينبغي أن يعلم أنه ليس كل اختلاف بين هذه القراءات يسبب الاختلاف في أوجه التفسير؛ بل إن القراءات من هذه الناحية، تنقسم إلى قسمين:

أحدهما: قراءات لا يؤثر اختلافها في التفسير بحال.

وذلك كاختلاف القراء في وجوه النطق بالحروف والحركات، كمقادير المد والإمالات، والتخفيف والتسهيل والتحقيق والجهر والهمس، والغنة والإخفاء.

ومزية القراءات من هذه الجهة راجعة إلى أنها حفظت على أبناء اللغة العربية ما لم يحفظه غيرها، وهو تحديد كيفيّات نطق العرب بالحروف في مخارجها وصفاتها، وبيان اختلاف العرب في لهجات النطق، وهذا غرض مهمّ جدًّا، لكنه لا علاقة له بالتفسير لعدم تأثيره في اختلاف معاني الآي.

ثانيهما: قراءات يؤثّر اختلافها في التفسير:

وذلك مثل اختلاف القراء في حروف الكلمات مثل: ﴿ مَـٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤]، و "مَلِك يوم الدين" وكذلك اختلاف الحركات، الذي يختلف معه

معنى الفعل كقوله سبحانه: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزُّخرُف: ٥٧]، حيث قرأ نافع "يصُدون" بضم الصاد، وقرأ حمزة "يصِدون" بكسر الصاد.

والأولى بمعنى يصدون غيرهم عن الإيمان، والثانية بمعنى صدودهم في أنفسهم، وكلا المعنيين حاصل منهم. مثل ذلك مؤثر في التفسير؛ لأن ثبوت أحد اللفظين في قراءة قد يبيّن المراد عن نظيره في القراءة الأخرى، أو يثير معنى غيره، ولأن اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن يكثر المعاني في الآية الواحدة.

وقال المحقق ابن الجزري في ذلك: قد تدبّرنا اختلاف القراءات فوجدناه لا يخلو من ثلاثة أحوال:

أحدهما: اختلاف اللفظ لا المعنى كالاختلاف في ألفاظ الصراط، يَؤُودُه، القدس ونحو ذلك مما يطلق عليه أنه لغات فقط.

الثاني: اختلافهما جميعًا مع جواز اجتماعهما في شيء واحد مثل: "مالك"، "ملك" قراءتان المراد بهما الله تعالى فهو مالك يوم الدين وملكه، ومنه قراءة "ننشزها، وننشرها" لأن المراد في القراءتين العظام فالله أنشرها بمعنى أحياها، وأنشزها أي: رفع بعضها إلى بعض حتى التأمت، فضمن الله المعنيين في القراءتين.

الثالث: اختلافهما جميعًا مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد، لكن يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد.

ومثاله قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ [يوسف: ١١٠]، حيث قرئ بالتشديد والتخفيف في لفظ ﴿كُذِبُواْ﴾ هكذا "كُذّبوا"، و"كذِبوا" فأما وجه

التشديد فالمعنى: وتيقن الرسل أن قومهم قد كذّبوهم، وأما وجه التخفيف فالمعنى: وتوهم المرسل إليهم أن الرسل قد كذَبوهم —أي: كذبوا عليهم- فيما أخبروهم به، فالظن في الأولى يقين والضمائر الثلاثة للرسل، والظن في القراءة الثانية شك، والضمائر الثلاثة للمرسل إليهم.

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم:٤٦]، بفتح اللام الأولى ورفع الأخرى في كلمة "لتزول" وبكسر الأولى وفتح الثانية فيها أيضًا، فأمّا وجه القراءة الأولى فعلى كون "إنْ" مخففة من الثقيلة أي: وإن مكرهم كامل الشدّة تقتلع بسببه الجبال الراسيات من مواضعها، وفي القراءة الثانية "إن" نافية أي: ما كان مكرهم وإن تعاظم وتفاقم ليزول منه أمر محمد ﷺ ودين الإسلام.

ففي الأولى تكون الجبال حقيقة، وفي الثانية تكون مجازًا.

وبعد ففي هذين النقلين عن صاحب تفسير (التحرير والتنوير) عن الشيخ المحقق ابن الجزري ما يوضح بجلاء أن القراءات منها ما يكون له تأثير على التفسير، ومنها ما يتعلق باللفظ فقط وهيئة أدائه وهو لا يؤثر على التفسير، وبحثنا الذي نحن بصدده يتعلق بالقسم الأول.

وأما السبب الثاني: وهو اختلاف أوجه الإعراب وإن اتفقت القراءات، فمثاله اختلافهم حول الضمير "هم" في قوله سبحانه: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطفّفين:٣]، حيث اختلفوا في الضمير "هم" في الموضعين على وجهين:

أ. قيل: هو ضمير نصب فيكون مفعولًا به ويعود على الناس أي: وإذا كالوا الناس، أو وزنوا الناس ....

ب. وقيل: هو ضمير رفع مؤكّد للواو، والضمير عائد على المطففين.

هذا خلاف حول الإعراب مع اتحاد القراءة.

ومنه أيضًا اختلافهم حول "لا" من قوله تعالى: ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴾ [الأعلى: ٦].

فقيل: "لا" نافية، والآية إخبار من الله تعالى بأن نبيه ﷺ لا ينسى.

وقيل: هي ناهية، أي: لا تنسَ يا رسول الله ما نقرئك إيّاه من القرآن، يعني لا تتعاط أسباب النسيان.

وقد أجاب هؤلاء عن الألف اللازمة في قوله "تنسى" مع تقدم "لا" الناهية عليها —أي: الكلمة- ومن شأنها جزم المضارع بعدها، أجابوا عن ذلك بأن الألف هنا للإشباع، كما في قوله تعالى: ﴿ لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾ [طه: ٧٧]، وقد لاحظنا أن هذا الخلاف كائن مع كون القراءة واحدة.

وأما السبب الثالث: وهو اختلاف اللغويين في معنى الكلمة، فمثاله، اختلافهم حول معنى لفظ "مخلدون" من قوله تعالى: ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ﴾ [الواقعة: ١٧]. فقيل: معناه لا يهرمون أبدًا، ولا يتغيرون فهم في سن واحد، وشكلهم شكل الولدان دائمًا، والعرب تقول لمن كبر ولم يشب: إنه لمخلد.

وقيل معناه مقرطون من قولهم: خلد جاريته إذا حلاها بالخلدة وهي القرطة.

وقيل: مخلدون منعّمون ومنه قول امرئ القيس:

وهل ينعمن إلا سعيد مخلد ❖ قليل الهموم لا يبيت بأوجال

وقيل: مخلدون، أي: مستورون بالحلية.

ومنه قول الشاعر:

ومخلدات باللجين كأنما ❖ أعجازهن أقاوز الكثبان

وقيل غير ذلك.

وهذه الأقوال كلها تدور على معاني لفظ: ﴿ مُّخَلَّدُونَ ﴾ في اللغة، وهي كما نعلم ثرية جدًّا بألفاظها، غنية بمعانيها وأسرارها، ومن ثم كان شرطًا رئيسًا فيمن يتصدى لتفسير كتاب الله، أن يكون على معرفة واسعة بلغة العرب شعرًا ونثرًا؛ ولذلك قال مالك -رحمه الله- لا أوتي برجل غير عالم بلغة العرب يفسر كتاب الله، إلا جعلته نكالًا.

وأما السبب الرابع:

وهو اشتراك اللفظ بين معنيين فأكثر؛ فمثاله: اختلافهم حول لفظ: ﴿كَٱلصَّرِيمِ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ فَأَصۡبَحَتۡ كَٱلصَّرِيمِ ﴾، فهو مشترك لفظي بين سواد الليل وبياض النهار.

ومنه أيضًا اختلافهم حول معنى "القرء"، في قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، هل المراد به الحيض، أو الطهر، إذ هو مشترك لفظي بينهما.

وأما السبب الخامس:

وهو احتمال العموم الخصوص، فمثاله: اختلافهم حول المراد بالناس في قوله تعالى: ﴿ أَمۡ يَحۡسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ ﴾ [النساء: ٥٤]، فقيل المراد بالناس هنا محمد ﷺ فقد حسدوه —أي: اليهود- لأن الله تعالى أعطاه النبوة. وعليه فاللفظ هنا خاص.

وقيل: المراد بالناس هنا العرب وقد حسدهم اليهود لأن الرسول ﷺ هو النبي الخاتم كان منهم، وعلى ذلك فاللفظ عام.

وأما السبب السادس:

وهو احتمال الإطلاق والتقييد فمثاله: قوله تعالى في كفارة الظهار: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المجادلة: ٣]، وفي كفارة اليمين: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩]؛ حيث أطلق الرقبة في الموضعين ولم يقيدهما بوصف.

وفي كفارة القتل الخطأ قيدت الرقبة بوصف الإيمان هكذا: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

فقيل: يحمل المطلق على المقيد فيتحصل لزوم أن تكون الرقبة مؤمنة في الجميع وهو رأي الجمهور.

وقيل: لا يلزم ذلك فيما أطلق.

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة: ٨٩]، فهذه الآية أطلقت صيام الأيام الثلاثة، ولم تقيدهن بتتابع ولا تفريق.

وجاءت قراءة شاذة لابن مسعود مقيدة بالتتابع هكذا: (فصيام ثلاثة أيام متتابعات؛ فاختلفوا: هل تصلح هذه القراءة للتقييد أم لا؟ فذهب أبو حنيفة والثوري إلى الأول، وذهب الشافعي إلى الثاني.

وأما السبب السابع:

وهو احتمال الحقيقة أو المجاز، فمثاله: اختلافهم حول المراد بالتنور في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾ [هود: ٤٠].

فقيل: المراد به التنور الحقيقي الذي يختبز فيه، وقد كان بدار نوح عليه السلام، وقد جعل الله تعالى فوران الماء منه علامة على الطوفان الذي أغرق قومه.

وقيل: بل معنى قوله: ﴿وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾، أي: برز نور الصبح.

وقيل: بل معناه اشتد غضب الله.

فعلى الأول فالتعبير حقيقي وهو الراجح، وعلى الثاني والثالث فالتعبير مجازي.

ومنه كذلك اختلافهم حول المراد بالضحك والبكاء في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾ [النجم: ٤٣].

فقيل: معناه أنه خلق الضحك المعروف والبكاء المعروف في ابن آدم. فالتعبير على ذلك حقيقي وهو الراجح.

وقيل: بل المعنى: أضحك الأرض بالنبات، وأبكى السماء بالمطر وعليه فالتعبير مجازي.

وأما السبب الثامن:

وهو احتمال الإضمار أو الاستقلال، فمثاله: قوله تعالى: ﴿يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ٩]، فقوله: ﴿يُخَـٰدِعُونَ﴾ من الخدع وهو الإخفاء والإبهام، وهو أن يُوهم صاحبه خلاف ما يريد به من المكروه، والمخادعة تقتضي المشاركة من الجانبين، والله سبحانه منزّه عن ذلك؛ لأنه لا يخدع. وأجيب عن ذلك بأنه من باب الإضمار أي: يخادعون رسول الله.

وقيل: هو من الاستقلال وليس الإضمار، والمعنى: أن صورة صنيعهم -أي: المنافقين- مع الله تعالى؛ حيث يتظاهرون بالإيمان وهم كافرون، وصورة صنيع

الله معهم، حيث أمر بإجراء أحكام المسلمين عليهم وهم في الدرك الأسفل من النار، وصورة صنيع المؤمنين معهم؛ حيث امتثلوا أمر الله تعالى فيهم، فأجروا ذلك عليهم، تشبه صورة المخادعة.

ففي الكلام إما استعارة تبعية أو تمثيلية في الجملة، أو بأن المفاعلة ليست على بابها، فإن فاعل قد يأتي بمعنى فعل مثل: عافاني الله، وقاتلهم الله.

وأما السبب التاسع:

وهو احتمال الكلمة زائدة، فمثاله: اختلافهم حول كلمة "من" في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ ﴾ [الحُجُرات: ٤].

فقيل: هي زائدة فكان يكفي في التعبير أن يذكر ﴿ وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ ﴾ فقط؛ ليؤدي إلى نفس المعنى الذي أداه بدخول "من" على ﴿ وَرَآءِ ﴾.

وقيل: بل إن الحرف "من" هنا قد أدّى فائدة جليلة ما كانت توجد لولاها. وذلك أن لفظ "وراء" مشترك لفظي بين الأمام والخلف، فلما دخلت "من" على ﴿ وَرَآءِ ﴾ جعلته أكثر شمولًا واتساعًا، فغطى الجهات الأربع الأمام، والخلف، واليمين، والشمال؛ إذ ليس الحكم الوارد في الآية المذكورة مفيدًا بالنداء خلف الحجرات أو أمامها؛ بل من أي جهة من الجهات المحيطة بالحجرات.

ونظير هذه الآية كذلك قوله تعالى: ﴿ لَا يُقَٰتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِى قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَآءِ جُدُرٍۭ ﴾ [الحشر: ١٤]، ففائدة "من" هنا كفائدتها في آية الحجرات، ويندرج تحت ذلك أيضًا اختلافهم حول "لا" قبل الفعل "أقسم" هل هي زائدة أم أصيلة. أو "الباء" في خبر "ما" وفي خبر "ليس". وينظر ذلك في محله.

وأما السبب العاشر:

وهو احتمال حمل الكلام على الترتيب، أو على التقديم والتأخير فمثاله: قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ﴾ [البقرة: ٦٧].

قال بعض العلماء: هو مقدم في التلاوة، مؤخّر في المعنى على قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَْٰٔتُمْ فِيهَا ﴾ [البقرة: ٧٢]؛ لأن أمر موسى لقومه بأن يذبحوا بقرة كان في الترتيب الزمني بعد قصة القتل المذكورة في الآية الثانية. ولذا جوّز هؤلاء أن تكون قصة البقرة مؤخّرة في النزول عن قصة القتل.

قال الشوكاني: ويجوز أن يكون ترتيب نزولها على حسب تلاوتها، فكأن الله أمرهم بذبح البقرة حتى ذبحوها، ثم وقع ما وقع من أمر القتل فأمروه أن يضربوه ببعضها، ثم علق بقوله: هذا على فرض أن الواو تقتضي الترتيب، وقد تقرّر في علم العربية أنها لمجرّد الجمع من دون ترتيب ولا معية. ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ ﴾ [آل عمران: ٥٥].

وهو قول الله تعالى لعيسى # ، اختلف فيه على أقوال:

فقيل: هو من المقدم والمؤخر، أي: رافعك إليّ ومتوفيك، وهذا على أساس أن المراد بالتوفي هنا الموت؛ إذ قرر القرآن ذلك في آية أخرى ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴿١٥٧﴾ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ [النساء: ١٥٧، ١٥٨]، فنفى القرآن عنه القتل، وأثبت له الرفع، فدلّ على أنه رفع حيًّا.

وقيل: ليس المراد بالتوفي هنا قبض الروح وانتهاء الأجل؛ بل هو استيفاء الحق أي: موفيك حقك ورافعك.

وقيل: إن التوفي هنا هو النوم، وفي القرآن الكريم ما يؤيّد هذه التسمية، قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا ﴾ [الزُّمَر: ٤٢]

فعلى الرأي الأول يكون في الكلام تقديم وتأخير، وعلى الرأيين الآخرين فالكلام على ترتيبه.

وأما السبب الحادي عشر:

وهو احتمال أن يكون الحكم منسوخًا أو محكمًا، فمثاله: اختلافهم حول قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ [البقرة: ١٨٤]

قال ابن الجوزي: اختلف المفسرون في معنى الآية على قولين:

الأول: أنه يقتضي التخيير بين الصوم والإفطار مع الإطعام؛ لأن معنى الكلام وعلى الذين يطيقونه ولا يصومونه فدية. فعلى هذا يكون الكلام منسوخًا بقوله تعالى: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، هو منقول عن كثير من السلف.

الثاني: أنه محكم وغير منسوخ، وأن فيه إضمارًا تقديره: وعلى الذين كانوا يطيقونه، أو لا يطيقونه - هذا تقدير آخر - فدية.

وأشير بذلك إلى الشيخ الفاني الذي يعجز عن الصوم والحامل التي تتأذّى بالصوم والمرضع. وهو رأي منسوب إلى بعض السلف.

وهذا المثال كما صلح لصورة السبب الذي معنا الآن، فإنه يصلح كذلك لصورة السبب الثامن وهو احتمال الإضمار، أو الاستقلال.

ومنه أيضًا خلافهم حول قوله تعالى: ﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ﴾ [الحج: ٧٨]، **على قولين:**

الأول: هي منسوخة لأن فعل ما فيه وفاء لحق الله لا يتصوّر من أحد؛ إذ لا قدرة لأحد على أداء حق الله كما ينبغي، والناسخ هو قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، أو قوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [التغابن: ١٦].

الثاني: هي محكمة لأن حق الجهاد يكون في المجاهدة، وبذل الإمكان مع صحة المقصد. فعلى هذا تكون الآية محكمة وغير منسوخة.

ومثل ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، مع قوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾.

وأما السبب الثاني عشر:

وهو اختلاف الرواية في التفسير عن النبي ﷺ وعن السلف { فمثاله: ما حكى من خلاف حول تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُشۡرِكُونَ نَجَسٞ﴾ [التوبة: ٢٨]، فقد قيل "نجس" يعني أنجاس الأبدان، ولذلك قال الحسن: من صافحهم فليتوضأ.

قال السيوطي في (الدر المنثور): أخرج أبو الشيخ وابن مردويه عن ابن عباس { قال: قال رسول ﷺ: ((من صافح مشركًا فليتوضأ أو ليغسل كفيه)).

أخرج ابن مردويه عن هشام بن عروة عن أبيه عن جده قال: ((استقبل رسول الله ﷺ جبريل # فناوله يده فأبى أن يتناولها، فقال: يا جبريل ما منعك أن تأخذ بيدي؟ فقال: إنك أخذت بيد يهودي فكرهت أن تمس يدي يدًا قد مستها يد كافر، فدعا رسول الله ﷺ بماء فتوضأ فناوله يده فتناولها)).

وقيل: ليست النجاسة هنا نجاسة الأبدان؛ بل هو خبث الطوية وسوء النية، وليس أخبث ولا أسوأ من الشرك الذي انطوت عليه صدورهم، وظهر على أعمالهم شيء.

قال ابن الجوزي:

وقيل: إنهم كالأنجاس لتركهم ما يجب عليهم من غسل الجنابة، وإن لم تكن أبدانهم أنجاسًا، قاله قتادة.

وقيل: إنه لمّا كان علينا اجتنابهم كما تجتنب الأنجاس، صاروا بحكم الاجتناب كالأنجاس. وهذا قول الأكثرين، وهو الصحيح هكذا قال ابن الجوزي.

ويتأيّد هذا الرأي بما ورد من أن النبي ﷺ توضأ من مزادة مشركة ولم يغسلها، واستعار من صفوان دروعًا ولم يغسلها.

هذا مثال واضح لاختلاف الروايات عن النبي ﷺ وعن السلف الذي ينتج عنه اختلاف المفسرين.

الاختلاف بين المفسرين في التفسير بالرأي

إن وقوع الاختلاف في هذا النوع من التفسير أمر مستفيض، ولقد قدمنا نموذجين لذلك، وسنحاول ها هنا استعراض الأسباب المؤدية إلى وقوع هذا النوع، وهو الذي أشار إليه شيخ الإسلام؛ حيث قال: "وأما النوع الثاني من مستندي الاختلاف، وهو ما يعلم بالاستدلال لا بالنقل"، وهذا الاستدلال يقوم على الاجتهاد والتفكر والاستنباط، ويكون مظهر الاختلاف ها هنا، هو توصل

المفسرين إلى آراء متباينة، في معاني ودلالات النصوص القرآنية، ويمكن ردّ معظم الأخطاء الاجتهادية المفضية إلى هذا الاختلاف إلى جهتين اثنتين، كما بيّنه ابن تيمية؛ حيث قال:

إحداهما: قوم اعتقدوا معاني، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها.

والثانية: قوم فسروا القرآن بمجرّد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه، والمخاطب به.

فالأولون: راعوا المعنى الذي رأوه من نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان.

والآخرون: راعوا مجرّد اللفظ، وما يجوز عندهم أن يريد به العربي، من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم به، وسياق الكلام، ثم هؤلاء كثيرًا ما يغلطون في احتمال اللفظ لذلك المعنى في اللغة، كما يغلط في ذلك الذين من قبلهم.

كما أن الأولين كثيرًا ما يغلطون في صحة المعنى الذي فسروا به القرآن، كما يغلط في ذلك الآخرون، وإن كان نظر الأولين إلى المعنى أسبق.

الصنف الأول: اعتقاد معنى "ما"، وحمل ألفاظ القرآن الكريم عليه:

إن فريقًا من الذين عمدوا إلى آيات القرآن الكريم، يفسرونها باجتهاداتهم، قد أسرتهم اعتقادات ومعانٍ، فسلطوها على ألفاظ القرآن الكريم؛ مراعاةً لما اعتقدوه، ولم ينظروا إلى ما تستحقه الألفاظ القرآنية من الدلالة والبيان، وإن لازم اتباع هذا المنهج تعددُ التفاسير، بتعدّد الاعتقادات والأهواء والمذاهب الفاسدة، وإذا عُلم هذا لم يَعُد للتعجب من اختلاف التفاسير بالرأي مكان؛ بل كان محل العجب فيما لو اتفقت هذه التفاسير الهوائية في شيء البتة!

قال الزرقاني -رحمه الله- في سياق كلامه على التفسير بالرأي المذموم: "ومنها — أي: الأمور التي يجب البعد عنها في التفسير بالرأي- حمل كلام الله على المذاهب الفاسدة"، وقال شيخ الإسلام -رحمه الله-: والمقصود: أن مثل هؤلاء اعتقدوا رأيًا، ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين لا في رأيهم ولا في تفسيرهم..."، وإذا أمعنّا النظر في هؤلاء وجدنا أن هذا الصنف من الاختلاف في التفسير، ملازمٌ للبدع والأهواء؛ فما من فرقة مبتدعة، أو صاحبة هوى إلا وحاولت ليَّ أعناق آيات القرآن الكريم؛ إما لتستدلّ زورًا على صحة مذهبها، أو لتدفع -تلبيسًا منها- ظواهر الآيات التي تنقض أصول بدعتهم.

وبناءً عليه؛ فإن الاختلاف في التفسير عند هؤلاء، ناجم عن أمرين بيَّنهما ابن تيمية -رحمه الله- وهما:

١. سلب اللفظ القرآني ممّا يدل عليه ويراد به: ومثال ذلك ما تقدم معنا في النموذج الثالث، والرابع من نماذج الاختلاف في التفسير؛ حيث عمد المعطلة إلى سلب لفظ "استوى"، ما يدل عليه من العلو، وأوّلوه بالاستيلاء زورًا وبهتانًا؛ انتصارًا لمذهبهم الفاسد في الصفات، وعمد المعتزلة إلى سلب لفظ "ناظرة"، ممّا تدل عليه من الرؤية الحقيقية بالبصر، كما هو مذهب أهل الحق؛ فرارًا من مصادمة الآية ومعناها الصحيح لمذهبهم، في عدم جواز الرؤية في الآخرة.

وإذا عُرف هذا، تبيّن أنه كلما جاء صاحب مذهب، وعقيدة فاسدة ليفسر آية من القرآن الكريم، خرج لنا برأي وتفسير يوافق هواه، وينتصر لرأيه، فيحصل الاختلاف في التفسير، وهو هنا اختلاف حقيقي متناقض ومتعارض، وليس اختلاف تنوّع كالذي مرّ في التفسير بالمأثور.

٢. تحميل اللفظ القرآني ما لا يدل عليه ولا يراد منه من معاني: وهذا أقبح من سابقه، فإن أصحاب الصنف السابق، قد جرّدوا اللفظ القرآني مما يدلّ عليه، وحاولوا أن يتأولوا له معنًى قد يكون مستساغًا لغةً بوجهٍ من الوجوه مهما كان متعسفًا، أما أصحاب هذا الصنف فلم يكتفوا بذلك؛ بل تجرّءوا على إثبات معانٍ للفظ القرآني لا يدلّ عليها، ولا يمكن أن يدل عليها لا من قريب ولا من بعيد، ولعل أوضح مثال على هذا النوع من الاختلاف ما زعم الباطنية من أنه تفسير لبعض ألفاظ القرآن الكريم ذات الدلالة الظاهرة المحكمة في الأصل؛ فهم يقولون: إن "الكعبة"، هي النبي ﷺ و "الباب"، عليّ، و "الصفا"، هو النبي ﷺ و "المروة"، علي، و "نار إبراهيم"، هي غضب النمرود عليه، و "عصا موسى"، هي حجته.

وتأمّل تفسير قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ ﴾ [يوسف: ٤].

يقولون: وقد قصد الرحمن من ذكر يوسف نفس الرسول، وثمرة البتول حسين بن علي بن أبي طالب مشهودًا.. إذ قال حسين لأبيه يومًا: إني رأيت أحد عشر كوكبًا، والشمس والقمر رأيتهم بالإحاطة على الحق لله القديم سُجدًا، وأن الله قد أراد بالشمس فاطمة، وبالقمر محمدًا، وبالنجوم أئمة الحق في أمّ الكتاب...".

وإن مثل هذا الكلام الرخيص، لا ينتج إلا عن مثل تلك العقول الفارغة، والقلوب العفنة؛ حيث سوغت لأصحابها أنفسهم المقيتة الاجتراء على كلام الله ﷻ بمثل هذه التأويلات التي يسمّونها تفسيرًا، أو علم الباطن كما يزعمون؛ لأن "الباطنية"، قوم رفضوا الأخذ بظاهر القرآن، وقالوا: للقرآن ظاهر وباطن، والمراد منه باطنه دون ظاهره، ويستدلّون بقوله تعالى: ﴿ فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ ﴾ [الحديد: ١٣].

وإن العجب لا ينقضي من هؤلاء، كما ذكر ابن تيمية -رحمه الله-: "فإنهم فسروا القرآن بأنواع لا يقضي العالم منها عجبه، فتفسير الرافضة، كقولهم: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المَسَد: ١]، هما أبو بكر وعمر، وأعجب من ذلك، قول بعضهم: ﴿وَٱلتِّينِ﴾ [التين: ١]، أبو بكر، ﴿وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١]، عمر، و ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ [التين: ٢]، عثمان، و ﴿وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾ [التين: ٣]، علي، وأمثال هذه الخرافات التي تتضمّن تفسير اللفظ بما لا يدل عليه بحال".

والخلاصة في هذا الصنف: أن من أعظم أسبابه المعتقدات، والبدع الباطلة، التي حملت أصحابها على تحريف الكلم عن مواضعه، ونسبة معانٍ غير مرادة لله ﷻ إلى كلامه، وتسمية ذلك تفسيرًا، وأن الحقيقة البارزة في كل صاحب هوى، أن هواه يهوي به في أودية الجهل، والتيه؛ فتسوغ له الافتئات على كلام الله — تعالى- عافانا الله من ذلك.

الصنف الثاني: تفسير القرآن بمجرّد ما يسوغ أن يُريده المتكلّم بالعربية، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه، والمخاطب به:

ومصدر الخلل عند هؤلاء، أنهم نظروا إلى مجرّد اللفظ، ولم يراعوا سوى ما يمكن أن يكون مرادًا للفظ من جهة اللغة، دون أن ينتبهوا إلى أن هذا اللفظ، هو كلام الرّب ﷻ وأنه أنزله على رسوله محمد ﷺ وأنه خطاب للإنس والجن عامة، وإن عدم مراعاة هذه الاعتبارات قد يُفضي إلى تفسير اللفظ القرآني تفسيرًا بعيدًا عن الصواب، يقول الإمام الشاطبي -رحمه الله- في سياق الكلام عن أهمية معرفة أسباب التنزيل مثلًا، وكيف أنه ضروري لصيانة فهم القرآن الكريم: "الوجه الثاني، وهو أن الجهل بأسباب التنزيل مُوقع في الشبه، والإشكالات، ومورد للنصوص الظاهرة مورد الإجمال حتى يقع الاختلاف،

وذلك مظنة وقوع النزاع"، ثم ذكر ما رواه إبراهيم التيمي، قال: "خلا عمر ذات يوم، فجعل يحدث نفسه: كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد، وقبلتها واحدة، فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين، إنا أُنزل علينا القرآن، فقرأناه وعلمنا فيم نزل، وإنه سيكون بعدنا أقوام يقرءون القرآن، ولا يدرون فيم نزل، فيكون لهم فيه رأي، فإذا كان لهم فيه رأي اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا".

ولعل مراعاة مقتضى الشرع في تفسير القرآن الكريم، هي من جملة ما دعا به النبي ﷺ لابن عباس، في قوله: "اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل".

وهكذا، نكون قد استعرضنا أهم أسباب الاختلاف في التفسير بالرأي، وقد تبيّن لنا أن هذا الاختلاف - على خلاف ما تقدم في التفسير بالمأثور- يعود في جملته إلى اختلاف التعارض والتضاد، ولربما كان ذلك بسبب الاضطراب في الأهواء، والآراء الباعثة على أمثال هذا التفسير.

ومن الأسباب أيضًا لاختلاف المفسرين في التفسير بالرأي الانتماء الفقهي، وقد أفرد الدكتور الفنيسان لذلك السبب مبحثًا خاصًّا، كما ذكرنا عند سوقنا لمقدمته، والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها هنا مثالًا واحدًا يدل على غيره، وهو الخلاف في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً﴾ [النساء: ٤٣].

فقد اختلف في تفسيرها؛ فقال ابن العربي:

«فِيهَا خِلافٌ كَثِيرٌ، وَأَقْوَالٌ مُتَعَدِّدَةٌ لِلْعُلَمَاءِ، وَمُتَعَلِّقَاتٌ مُخْتَلِفَاتٌ، وَهِيَ مِنْ مَسَائِلِ الْخِلافِ الطَّوِيلَةِ؛ وَقَدْ اسْتَوْفَيْنَا مَا فِيهِ بِطُرُقِهِ الْبَدِيعَةِ، وَخُذُوا الآنَ مَعْنًى قُرْآنِيًّا بَدِيعًا؛ وَذَلِكَ أَنَّا نَقُولُ: حَقِيقَةُ اللَّمْسِ إلْصَاقُ الْجَارِحَةِ بِالشَّيْءِ، وَهُوَ عُرِفَ فِي الْيَدِ؛ لِأَنَّهَا آلَتُهُ الْغَالِبَةُ؛ وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ كِنَايَةً عَنْ الْجِمَاعِ.

وَقَدْ قَالَتْ طَائِفَةٌ: اللَّمْسُ هُنَا الْجِمَاعُ، وَقَالَتْ أُخْرَى: هُوَ اللَّمْسُ الْمُطْلَقُ لُغَةً، أَوْ شَرْعًا؛ فَأَمَّا اللُّغَةُ، فَقَدْ قَالَ الْمُبَرِّدُ: لَمَسْتُمْ: وَطِئْتُمْ، وَلَامَسْتُمْ: قَبَّلْتُمْ؛ لِأَنَّهَا لا تَكُونُ إلا مِنْ اثْنَيْنِ، وَالَّذِي يَكُونُ بِقَصْدٍ وَفِعْلٍ مِنَ الْمَرْأَةِ هُوَ التَّقْبِيلُ، فَأَمَّا الْوَطْءُ فَلا عَمَلَ لَهَا فِيهِ.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: الْمُلامَسَةُ الْجِمَاعُ، وَاللَّمْسُ لِسَائِرِ الْجَسَدِ، وَهَذَا كُلُّهُ اسْتِقْرَاءٌ لا نَقْلَ فِيهِ عَنْ الْعَرَبِ، وَحَقِيقَةُ النَّقْلِ أَنَّهُ كُلَّهُ سَوَاءٌ؛ "وَإِنْ لَمَسْتُمْ"، مُحْتَمِلٌ لِلْمَعْنَيَيْنِ جَمِيعًا، كَقَوْلِهِ: لَامَسْتُمْ؛ وَلِذَلِكَ لَا يُشْتَرَطُ لِفِعْلِ الرَّجُلِ شَيْءٌ مِنَ الْمَرْأَةِ.

وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَيِيٌّ كَرِيمٌ يَعِفُّ، كَنَّى بِاللَّمْسِ عَنْ الْجِمَاعِ.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: قُبْلَةُ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ، وَجَسُّهَا بِيَدِهِ مِنَ الْمُلَامَسَةِ، وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَهُوَ كُوفِيٌّ، فَمَا بَالُ أَبِي حَنِيفَةَ خَالَفَهُ، وَلَوْ كَانَ مَعْنَى الْقِرَاءَتَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، لَجَعَلْنَا لِكُلِّ قِرَاءَةٍ حُكْمَهَا، وَجَعَلْنَاهُمَا بِمَنْزِلَةِ الْآيَتَيْنِ، وَلَمْ يَتَنَاقَضْ ذَلِكَ وَلَا تَعَارَضَ؛ وَهَذَا تَمْهِيدُ الْمَسْأَلَةِ، وَيُكْمِلُهُ، وَيُؤَكِّدُهُ، وَيُوَضِّحُهُ، أَنَّ قَوْلَهُ تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا﴾ [النساء: ٤٣]، أَفَادَ الْجِمَاعَ.

وَأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ﴾ [النساء: ٤٣]، أَفَادَ الْحَدَثَ، وَأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ لَـٰمَسْتُمُ﴾، أَفَادَ اللَّمْسَ، وَالْقُبَلَ؛ فَصَارَتْ ثَلَاثُ جُمَلٍ لِثَلَاثَةِ أَحْكَامٍ، وَهَذَا غَايَةٌ فِي الْعِلْمِ وَالْإِعْلَامِ، وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِاللَّمْسِ: الْجِمَاعَ، لَكَانَ تَكْرَارًا، وَكَلَامُ الْحَكِيمِ يَتَنَزَّهُ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَإِنْ قِيلَ: ذَكَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْجَنَابَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ سَبَبَهَا، فَلَمَّا ذَكَرَ سَبَبَ الْحَدَثِ؛ وَهُوَ الْمَجِيءُ مِنْ الْغَائِطِ، ذَكَرَ سَبَبَ الْجَنَابَةِ، وَهُوَ الْمُلامَسَةُ لِلْجِمَاعِ؛ لِيُفِيدَ أَيْضًا بَيَانَ حُكْمِ الْحَدَثِ وَالْجَنَابَةِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ، كَمَا أَفَادَ بَيَانَ حُكْمِهَا عِنْدَ

وُجُودِ الْمَاءِ، قُلْنَا: لَا يَمْنَعُ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى الْجِمَاعِ، وَاللَّمْسِ، وَيُفِيدُ الْحُكْمَيْنِ، وَقَدْ حَقَّقْنَا ذَلِكَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ.

قال: رَاعَى مَالِكٌ، فِي اللَّمْسِ الْقَصْدَ، وَجَعَلَهُ الشَّافِعِيُّ، نَاقِضًا لِلطَّهَارَةِ بِصُورَتِهِ كَسَائِرِ النَّوَاقِضِ، وَهُوَ الأَصْلُ؛ وَالَّذِي يَدَّعِي انْضِمَامَ الْقَصْدِ إِلَى اللَّمْسِ فِي اعْتِبَارِ الْحُكْمِ هُوَ الَّذِي يَلْزَمُهُ الدَّلِيلُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ -تَعَالَى- أَنْزَلَ اللَّمْسَ الْمُفْضِي إِلَى خُرُوجِ الْمَذْيِ، مَنْزِلَةَ الْتِقَاءِ الْخِتَانَيْنِ الْمُفْضِي إِلَى خُرُوجِ الْمَنِيِّ، فَأَمَّا اللَّمْسُ الْمُطْلَقُ فَلا مَعْنَى لَهُ، وَذَلِكَ مُقَرَّرٌ فِي مَسَائِلِ الْخِلافِ».

فترى ابن العربي، نقل شيئًا من خلاف الفقهاء في الاستدلال بالآية، وقوى جانب نقض الوضوء بمجرد اللمس؛ تأثرًا بمذهبه، مع أن الراجح، أن المراد هنا: الجماع.

هناك نقطة لا بد من توضيحها، وهي: ليس كل ما صُورَتُهُ الخلاف - مما نلاحظه على أقوال المفسرين - يُعَدّ خلافًا معتبرًا؛ بل إن كثيرًا من هذه الأقوال، أغلب الأحيان تلتقي في إطار واحد، وما يمكن التقاؤه لا نستطيع أن نعتبره خلافًا معتدًّا به؛ ولذلك أسميناه "خلاف التنوّع"، يقول الشاطبي - رحمه الله -: الأقوال إذا أمكن اجتماعها، والقول بجميعها من غير إخلال بمقصد القائل، فلا يصح نقل الخلاف فيها عنه، فإن نقل الخلاف في مسألة لا خلاف فيها الحقيقة خطأ، كما أن نقل الوفاق موضع الخلاف لا يصح، هذا هو الأصل الأول لما لا يُعتد به من صور الخلاف بين المفسرين، وهو ما كان ظاهره الخلاف وليس الحقيقة.

والأصل الثاني: ما كان من الأقوال مخالفًا لمقطوع به الشريعة -وهو موضوع حديثنا- فهذا لا نعتبره رأيًا أصلًا؛ فضلًا عن أن نعتدّ به الخلاف، فلا نستطيع مثلًا أن نعتبر رأي من ينكر البعث، مخالفًا لرأي من يُؤمن به ويعتقده، ولا رأي من ينكر الصلاة، أو الزكاة، أو الصيام، أو الحج، مخالفًا لرأي من يعتقدها

ويقوم بأدائها، ويظهر هذا النوع في تفسير أصحاب المذاهب المنحرفة الذين جرفهم التيار بعيدًا عن شاطئ أهل الحق، فهذا رجل يتلاعب بالحدود الشرعية، ويفسر آياتها حسب هواه، وهذا آخر ينكر معجزات الأنبياء، ويتأوّل الآيات الدالة عليها على غير تأويلها، وينكر وجود الجن، والملائكة، وينكر الحدود الشرعية، ويفسر الآيات الدالة عليه حسب هواه، فهل يكون هذان -وأمثالهما كثير في الماضي والحاضر- ممن يعتبر رأيهم في تفسير القرآن الكريم؟ كلّا.

والعجيب أن هذا الأخير، قد اختار لتفسيره عنوانًا، هو وكتابه أبعد ما يكونان منه، فقد أسماه (الهداية والعرفان في تفسير القرآن بالقرآن).

عُرض هذا الكتاب على لجنة من علماء الأزهر، فَنِّدَتْ آراءُه، وجاء الحكم على مؤلفه أنه "أفّاك خرّاص، اشتهى أن يعرف فلم يَرَ وسيلة أهون عليه، وأوفى بغرضه من الإلحاد في الدين؛ بتحريف كلام الله عن مواضعه؛ ليستفزّ الكثير من الناس إلى الحديث في شأنه، وترديد سيرته.

التحقيق في مسألة اختلاف المفسرين

إن التحقيق في مسألة الاختلاف، هو أنه واقعٌ فعلًا، وأنه يئول إلى أحد وجهين:

أحدهما: اختلاف تنوّع لا تناقض فيه.

والثاني: اختلاف حقيقي متعارض؛ بل ومتناقض في بعض الأحيان؛ بحيث لا يمكن الجمع، أو التوفيق بين أفراده بأي حال.

كما يمكننا القول: إن جملة الاختلاف المأثور عن السلف } هو من النوع الأول، كما نبّه ابن تيمية، في حين أن جملة الاختلاف في التفسير بين أهل

الأهواء والبدع، هو من النوع الثاني المتعارض المتناقض، ولا عجب في ذلك بعد أن رأينا أن مردّ هذا الاختلاف إلى الهوى والاجتهاد المذموم.

وإذا عرف ذلك، أصبح سهلًا علينا أن نُعلن ثقتنا بأن كتاب الله ﷻ محكمٌ مترابطٌ لا ينقض بعضه بعضًا، ولا يكذب بعضه بعضًا، وإدراك هذا الأمر سهلٌ يسير على من اتّبع منهج التفسير الصحيح؛ سواء أكان نقلًا أثريًّا صحيحًا، أو اجتهادًا عقليًّا صريحًا، وصدق الله إذ يقول: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢]، وعلى هذا كانت وصية رسول الله ﷺ فقد روى الإمام أحمد بسنده، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده، قال: لقد جلست أنا وأخي مجلسًا ما أحب أن لي به حمر النعم، أقبلت أنا وأخي، وإذا مشيخة من صحابة رسول الله ﷺ جلوسٌ عند باب من أبوابه، فكرهنا أن نفرق بينهم فجلسنا حَجرة؛ إذ ذكروا آيةً من القرآن، فتماروا فيها حتى ارتفعت أصواتهم ((فخرج رسول الله ﷺ مغضبًا قد احمرّ وجهه يرميهم بالتراب، ويقول: مهلًا يا قوم بهذا أُهلكت الأمم من قبلكم باختلافهم على أنبيائهم، وضربهم الكتب بعضها ببعض، إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضًا؛ بل يصدق بعضه بعضًا، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم به فردّوه إلى عالمه))، فمن الواضح في هذا الحديث، أن مردّ الاختلاف المذموم هو القول على الله تعالى بلا علم، وقد جاء النهي عن ذلك، في قوله تعالى: ﴿ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣]، ويمكن تحديد منهج تفسير كتاب الله وفق هذا الحديث، بردّ ما لا نعلم من تفسير كتاب الله إلى من يعلم؛ فإن كان مما للعلماء إليه سبيل رددناه إليهم، وإن كان مما استأثر الله تعالى بعلمه توقفنا، وبهذا نسلم من التهجم على مراد الله –تعالى- ويسلم القرآن من نسبة التعارض إليه زورًا وبهتانًا.

وختامًا يمكننا أن نقول: إن من توفيق الله ﷻ أن قد أَلْمَمْنا في هذا المباحث الموجزة، بحقيقة الاختلاف في تفسير القرآن وبأهم أسبابه، وأشير في هذه الخاتمة إلى أهم الفوائد والاستنتاجات؛ فأقول وبالله التوفيق:

١. تبيّن لنا في هذا البحث، أن الاختلاف في التفسير حقيقة واقعة لا مجال لغض الطرف عنها، وأن هذا الاختلاف قد يترتّب عليه من المفاسد والشبهات ما يوجب تحرير القول فيه، وضبط أسبابه من أجل تفنيد هذه الشبهات، ووقاية المسلمين منها.

٢. إن من الاختلاف في التفسير ما هو اختلاف بحسب الظاهر وليس اختلافًا حقيقيًّا؛ بل هو من اختلاف التنوع الذي لا تعارض فيه، وهذا لا ضرر من وقوعه -بل ربما كان وقوعه مطلوبًا من جهة كمال عرض المعاني وتفصيلها وتقريبها للمستمع- ولا يعني هذا أن يتحرّى هذا الاختلاف ويطلب لذاته، وإنما المعنى أن ما وقع منه اتفاقًا لا يقدح في المفسِّر، كما أنه لا يقدح في المفسَّر قطعًا.

٣. إن من الاختلاف في التفسير ما هو اختلاف حقيقي مآله إلى التعارض الذي لا يمكن التوفيق بين أفراده، وإن المتدبّر في أسباب هذا الاختلاف يجد أن البدع والأهواء، وتحكيم الرأي في النصوص وتقديم العقل على النقل يمثل أهم أسباب هذا الاختلاف، وبالتالي فإنه اختلاف مذمومٌ من جهة الدوافع والوسائل والمآلات، وهذا النوع من الاختلاف يقدح في المفسِّر ولكنه لا يقدح في المفسَّر؛ بل إن نسبته إلى مراد الله تعالى من كلامه نسبةٌ مدَّعاة.

٤. تبيّن معنًا أيضًا أن تفسير القرآن الكريم لا يسلم من الخطأ بمجرّد الاعتماد على ما يسوغ في اللغة؛ بل لا بد من مراعاة مقتضيات الشرع وأصوله من حيث معرفة أن هذا القرآن الكريم هو كلام الله تعالى فيراعي خصائص

المتكلم، وأن هذا القرآن جاء لهداية البشر فيراعي ما يليق بمقتضيات هذا المقام.

٥. وأخيرًا أقول: إن من السلبيات المشاهدة في عصرنا الحالي وفرة وانتشار المطبوعات من تفاسير القرآن الكريم المختلفة بين العامة، وهم لا يملكون أدوات التمييز ما بين هذا المطبوع من جهة صحته إن كان نقلًا، أو صوابه إن كان عقلًا، وهذا يؤدّي إلى بلبلة شديدة في عقول العامة وتشتيت وضياع، وربما فقدان الثقة في علم التفسير والمفسَّر بسبب ما يطلعون عليه من تناقض وتعارض، وتعدد دون تميز أسبابه وحقيقته، ولذا أرى وأقترح أنه لا بد من اجتماع كلمة أهل العلم وجهودهم على إخراج تفسير للقرآن الكريم يراعي الحد الصحيح الذي يلزم العامي معرفته والإطلاع عليه، فيكون متداولًا بين العامة ويوفّر في المكتبات ونحوه، في حين تكون طباعة باقي المدونات مقتصرة على الكميات التي تسدّ حاجة أهل العلم، وطلاب العلم ونحوه، وهذا مشاهد وممارس في كل العلوم، فأنت لا ترى في المكتبات العامة كتبًا طبية تخاطب العامة بغير ما يناسب حاجاتهم ومستوياتهم، وكذا في غيرها من العلوم ونحوه، ولقد كان السلف سباقين في هذا المجال، فلم يكونوا يوزعون العلوم هكذا على غير هدى؛ بل كانوا ينظرون في أهلية الطالب لتحمّل هذا العلم، والله أعلم.

ويحسن بنا أيضًا هنا أن نعرض لخاتمة رسالة الدكتور الفنيسان؛ حيث قال:

ولعلّ أهم النتائج التي توصّلت إليها في هذا البحث ما يلي:

١. أن الرسول ﷺ لم يفسر من القرآن إلا ما كانت تدعو الحاجة إلى تفسيره.

٢. أن التفسير في عهد الصحابة والتابعين، كان يعتمد على الأثر والرواية أكثر من العقل والدراية، ولم يفسر القرآن كاملًا مرتبًا؛ بل كان يقتصر على بيان ما غمض منه، ببيان مجملة، أو كشف معنى لغوي بأخصر لفظ وأوجزه، فلم يتطرّق إليه دخيلٌ، اللهم إلا في الروايات الإسرائيلية، في آخر عهد التابعين التي هيّأ الله لها نقدة الحديث، فبيّنوا الحق فيها.

٣. أن التفسير في فترة الصحابة والتابعين، كان يروى كرواية الحديث، حتى هيّأ الله له مجموعة من العلماء جمعوه في كتب خاصة به، عرفت بكتب التفسير بالأثر، كتفسير الطبري، والنيسابوري، وابن ماجه.

٤. أن الاعتماد في التفسير على المأثور - رغم ما شابه من ضعف في حلقة من حلقاته التاريخية - ظلّ هو السائد إلى أواسط العصر العباسي، حين انتشرت المذاهب الفقهية، والعقدية، والطرق الصوفية، والعلوم التخصصية فراح كل فريق يفسر القرآن بالرأي، وبعضهم راح يلوي عنق الآية حتى توافق مذهبه، أو عقيدته، ويزعم أن ما قاله هو تفسير للقرآن وتأويل له.

٥. أن السمة الغالبة على التفسير الحديث، الإنشائية، والعلمية، مع العناية بالاكتشافات العلمية، والظواهر الاجتماعية، والنفسية، أكثر من عنايته بالأثر، والدلالات اللغوية.

٦. أن ضابط القراءة الصحيحة، أنها كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا، وصحّ سندها.

٧. أن قراءات القرآن ثلاثة أقسام:

أ. ما اجتمع فيه ثلاثة شروط، وهي صحة السند، وموافقة العربية، وخط المصحف، فيقطع بقرآنيته، وكفر منكره.

ب. ما صحّ سنده، ووافق العربية، وخالف خط المصحف العثماني، فهذا لا يُقرأ به؛ وإنما يعمل به لأنه من باب السنة لا من باب القرآن.

ج. ما لم يصحّ سنده؛ فهذا لا يقبل، ولو وافق العربية وخطّ المصحف.

٨. أن سبب الاختلاف في القراءات، نزول القرآن على سبعة أحرف.

٩. أن الراجح: أن الأحرف السبعة، هي سبع لغات توقيفية معروفة، كان الصحابة يقرءون بها في أول الأمر، ثم أجمعوا على مصحف عثمان.

١٠. أن كتابة القرآن بدأت في عهد رسول الله ﷺ ولكن بقي متفرقًا في الجريد، والعسب، فلما كانت خلافة أبي بكر، ووقعت المقتلة في الصحابة في اليمامة، اقترح عمر على أبي بكر جمعه؛ حتى لا يذهب القرآن بذهاب القرّاء، فأمر زيد بن ثابت الأنصاري بجمعه فجمعه من الجريد، والعسب، وصدور الرجال، فلما كانت خلافة عثمان وبدأ الصحابة ينتشرون في البلاد، وظهر الخلاف بين القراء في الأمصار، وخشيت الفتنة بين الناس، اقترح حذيفة بن اليمان على عثمان، أن يجمع القرآن في مصحف واحد؛ فكلف بذلك مجموعة من الصحابة برئاسة زيد بن ثابت الأنصاري فكتبوا المصحف، وأرسل منه ستة نسخ إلى أمصار الإسلام، واحتفظ منه بنسخة واحدة، سمّيت فيما بعد بالمصحف الإمام، فأخذ أهل كل مصر بما في مصحفهم، وفق القراءة التي أقرأهم بها الصحابة، وأجمع أهل كل مصر على صحة روايتهم وقبولها.

١١. ومن هنا نشأ علم القراءات، وظهر بسبب ذلك اختلاف كاد أن يجرّ الأمة إلى الفتنة، حتى قيّض الله العلماء فجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميّزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والضعيف، وكان أول من صنف في القراءات في كتاب واحد، أبو عبيد القاسم بن سلام، ثم أحمد بن جبير الكوفي، ثم إسماعيل بن إسحاق المالكي، ثم جاء أبو بكر أحمد بن موسى، المعروف بابن مجاهد، وهو أول من اقتصر على قراءة القراء السبعة، ثم تتابع التأليف.

١٢. أن مصحف عثمان > اقتصر على حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، وهو ما كان في العرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل.

١٣. أن التواتر شرط لعد القراءة قرآنا، وليس شرطًا للعمل بها؛ بل يعمل بها إن كانت آحادًا.

١٤. أن تواتر القراءات نسبيّ، فقد يتواتر عند أحد القراء ما لم يتواتر عند الآخر؛ ولهذا لم يكفر بعضهم بعضًا في إنكار ما ثبت عنده بالتواتر، ولم يثبت عند غيره.

١٥. أن الراجح أن البسملة ليست آية من الفاتحة ولا غيرها؛ وإنما كان يُؤتى بها للفصل بين السور.

١٦. أن الأسباب العامة للخلاف في التفسير بين العلماء ترجع إلى الخلاف في الإعراب أحيانًا، كما ترجع إلى اشتراك الألفاظ، والقول بالمجاز، والاختلاف في المخصِّص، والمقيِّد، والمبيِّن، ودلالة الأمر والنهي، واعتبار الناسخ أحيانًا أخر.

١٧. أن مذهب أهل السنة والجماعة، تقديم الشرع على العقل عند التعارض، بخلاف المعتزلة الذين يقدمون العقل على الشرع، ومما ترتّب على ذلك إنكار المعجزات، والجن، والسحر، والإصابة بالعين.

١٨. أن الأسباب الخاصة لاختلاف المفسرين في التفسير ترجع إلى:

أ. اختلاف مقاييس النقد لسند الرواية.

ب. اختلاف مقاييس النقد لمتن الرواية.

ج. الاختلاف في مصادر التشريع فيما لا نصّ فيه.

د. الانتماء العقدي.

ه. الانتماء المذهبي الفقهي.

انتهت خاتمة الدكتور الفنيسان، ومع تحفظنا على بعض ما ذكر فيها، إلا أنها ألقت لنا الضوء على معلومات قيّمة ضمنها بحثه الماتع، فمن أراد التوسع فليرجع إليها.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

قائمة المراجع العامة

١. (اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر)

فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٨٩م.

٢. (اختلاف المفسرين: أسبابه وآثاره)

سعود بن عبد الله الفنيسان، دار إشبيليا، ١٤١٨هـ.

٣. (أسباب النزول)

أبو الحسن علي الواحدي النيسابوري، دار الكتب العلمية، ١٩٨٩م.

٤. (الإتقان في علوم القرآن)

أبو بكر عبد الرحمن بن الكمال السيوطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.

٥. (الأصلان في علوم القرآن)

محمد عبد المنعم القيعي، طبعة المكتبات الأزهرية، ١٩٨٠م.

٦. (البرهان في علوم القرآن)

محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.

٧. (التسهيل لعلوم التنزيل "المقدمة")

محمد بن أحمد بن جزي، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٣هـ.

٨. (الصحيح المسند من أسباب النزول)

مقبل بن هادي الوادعي، دار ابن حزم، ١٩٩٤م.

٩. (العجاب في بيان الأسباب)

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار ابن الجوزي، ١٩٩٧م.

١٠. (المناسبات بين الآيات والسور فوائدها - وأنواعها - وموقف العلماء منها)

سامي عطا حسن، الأردن، جامعة آل البيت، مجلة دراسات، عددا، مجلد٣٠، ٢٠٠٣م.

١١. (الموافقات)

إبراهيم بن موسى أبو إسحاق الشاطبي، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م.

١٢. (دراسات في علوم القرآن الكريم)

محمد بكر إسماعيل، دار المنار، ١٩٩٨م.

١٣. (مباحث في علوم القرآن)

صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م.

١٤. (مباحث في علوم القرآن)

مناع خليل القطان، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م.

١٥. (مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير)

مساعد بن سليمان الطيار، دار المحدث، ٢٠٠٤م.

١٦. (مقدمة في التفسير)

أحمد بن عبد الحليم بن تيميَّة، بيروت، دار ابن حزم، ١٩٩٧م.

١٧. (مناهل العرفان)

محمد بن عبد العظيم الزرقاني، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م.

جميع الحقوق محفوظة لجامعة المدينة العالمية 2011